الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق والعلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية.
رقم: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

ميدان: الحقـــوق والعلـــــوم السياسية
فرع: علوم سياسية
تخصص: علاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب:
- **تباني علي**

تحت عنوان

السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل في ظل المنافسة الأمريكية الصينية

لجنة المناقشة:

اسماعيل زروقة	**جامعة المسيلة**	**رئيســا**
سليم عشـــور	**جامعة المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
نور الدين فلاك	**جامعة. المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعةمحمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

اذن بالطبع والايداع 2022

انا الممضي اسفله الأستاذ(ة) : عشور سليم

الرتبة: أستاذ محاضر -أ-

بعد الاطلاع على تصحيح مذكرة الطالب : بابكي علي

السنة الثانية ماستر تخصص : علاقات دولية

والموسومة بـ: السياسة الجزائرية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل في ظل تنافسية الأمريكية الصينية

نأذن للطالب (ة) بطبع المذكرة وايداعها على مستوى المكتبة.

إمضاء الأستاذ المشرف

استمارة معلومات

المعلومات الشخصية:

الاسم: علي اللقب: تباني

اسم الأب: عبد الرحمان اسم ولقب الأم: تباني مبروكة

تاريخ الازدياد: 05/04/1983 مكان الازدياد: عين الخضراء

رقم الهاتف: 0655.28.21.08

البريد الالكتروني: ali.tabbani@univ-msila.dz

العنوان الشخصي: مدينة عين الخضراء ولاية المسيلة

الباكالوريا:

المعدل: 10,62 الشعبة/التخصص: علوم اسلامية سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: جوان 2002

الليسانس:

تخصص الليسانس: علوم سياسية الدفعة/سنة التخرج: 2020

الماستر:

تخصص الماستر: حوكمة ودولة الدفعة/ سنة التخرج: 2022

المعدل الترتيبي للماستر: (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

موظف: [X] عاطل عن العمل: [ ]

في حالة موظف:

وظيف عمومي: X قطاع خاص:

المصلحة المستخدمة: اسم المؤسسة / الشركة: جامعة محمد بوضياف

الرتبة في العمل: أستاذ محاضر أ

الصيغة:

موظف دائم: X موظف في إطار عقود: نوع العقد:

امضاء الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

Université Mohamed Boudiaf M'sila
Faculté de Droit et de sciences politiques
Département de Droit

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

طبقا للقرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها لاسيما المواد (07 ، 35 ، 36 ، 37 ، 38).

أنا الممضي أدناه الطالب:

الإسم واللقب : علي بهاي .

الحامل ل(بطاقة التعريف الوطنية ،رخصة السياقة، .....)

رقم : 200844646 الصادرة بتاريخ: 2016/12/18 عن مفوضية شرطة المسيلة

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بقسم الحقوق تحت رقم : 247909179

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر تخصص: علاقات دولية

بعنوان: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل في ظل الحماية الأمنية الفرنسية

تحت إشراف الأستاذ: عمور سليم

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه

نظير للمصادقة على إمضاء السيد: علي بهاي
على الخضراء في 27-2022

التاريـــخ: 27-2022

إمضاء المعني

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموظف المفوض
إمضاء/ عائشة بوحوش

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه التي لا ينسى ذكرها، ولا يؤدى بشيء من الأنواع

شكرها، نحمده تعالى عند هذا المقام

وفي هذا المقال نثني عليه الخير كله ولا نحصي

ثناءا عليه وهو أهل الحمد والشكر والثناء

وفي لحظات العرفان بالجميل وحسن الصنيع لا يسعنا إلا أن نحمد الله

الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

ونصلي ونسلم على نور القلوب وضياءها حبيبنا

وقرة أعيننا محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور "سليم عشور"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته التي كانت لنا خير معين في هذه الدراسة.

والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذه

الدراسة

وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة

تباني علي

إهـــــــداء

❖ إلـى من قال فيهما سبحانه وتعالى:﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ قُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾

(سورة الإسراء الآية 24)

❖ إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان إلى أغلى ما في الوجود

❖ أمـــي الحبيبة الغالية.

❖ إلـــــى من كان سندا لنا في الحياة صاحب الفضل ومصدر الرعاية إلى الذي لا يسعني إلا أن أقف أمامه احتراما وعرفانا وطاعة بعد الله والرسول وحبا أبي الغالي.

❖ إلـــــــى إخوتي وأخواتي الأعزاء

❖ إلـــــــى كل أساتذة وعمال قسم العلوم السياسية

❖ إلى كل من يعرفنا من قريب وبعيد.

❖ **تباني علي**

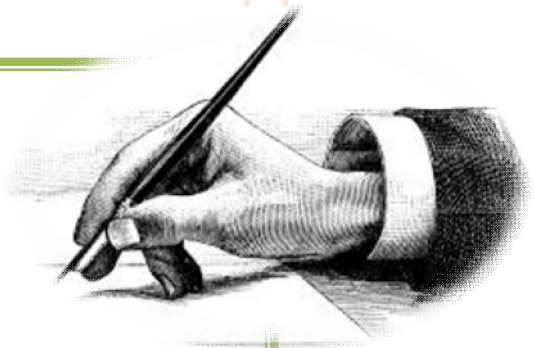

مقدمـــــــــــة

مقدمة:

إن التغيرات التي شهدها العالم في تسعينيات القرن الماضي والتي كان أبرزها انتهاء الثنائية القطبية بسقوط جدار برلين، والتغيرات المتسارعة التي لازال العالم يشهدها إلى حد الساعة، تستدعي الوقوف عندها ودراستها.

ولأن السياسة الخارجية تعد أحد أهم الميادين في العلاقات الدولية، فإن دراستها وتحليلها يعد أمرا هاما وذلك لفهم سلوكيات الدول وتوجهاتها والمنطق الذي يحكمها وكذا المصالح التي تسير وفقها لتنفيذ أجندتها وتحقيق غاياتها.

وتكمن الأهمية في دراسة السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، في فهم الفلسفة الفرنسية التي تبني عليها فرنسا علاقاتها بمستعمراتها السابقة، وفهم تطورات هذه السياسة عبر مراحلها من خلال العهدات الرئاسية المتعاقبة، خصوصا وأن منطقة غرب إفريقيا كانت ولا زالت منطقة نفوذ فرنسية.

كما أن أهمية منطقة الساحل من الناحية الإستراتيجية والجيوبوليتيكية، بما توفره من ثروات طبيعية، ومجال حيوي، جعلنا نسلط الضوء عليها لمعرفة العوامل التي دفعت بفرنسا إلى الاهتمام بها ومعرفة سياسيات هذه الأخيرة على أرض الواقع.

وفي ظل تنامي المشاريع التوسعية المختلفة الصينية في إفريقيا منذ إنشاء المنتدى السنوي الصيني الافريقي سنة 2000 ومحاولة الأمريكيين لإيجاد منطقة جيو استراتيجية ما وراء الصحراء –الساحل– بين الشمال الإفريقي وأواسط إفريقيا بين الأصلي والمتوسطة.

أولا:

أسباب اختيار الموضوع :

اختيارنا لدراسة السياسة الخارجية لفرنسا في دول غرب إفريقيا، له دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

– **الأسباب الذاتية:** فهي قلة الدراسات التي تناولت السياسة الفرنسية في الساحل الإفريقي ،خصوصا في بلدنا وخصوصا باللغة العربية، إن منطقة الساحل الإفريقي تشكل بالنسبة للجزائر حزاما أمنيا جد حساس، إضافة إلى اهتمام الطالب بالسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الدول الإفريقية التي اعتبرها العديد من الدارسين والكتاب علاقة استثنائية ،أردنا الوقوف عندها.

–**الأسباب الموضوعية:** فهي رغبة الطالب بمعرفة أعمق لتوجهات السياسة الخارجية ومحاولة الغوص في منطق السياسة الفرنسية في إفريقيا الذي لا يزال قائما على مناطق النفوذ ومعرفة مدى تغلل كل من الصين

والولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا ودخول في منافسة حادة مع فرنسا على مناطق كثيرة في الساحل الإفريقي.

ثانيا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في كونه يحاول أن يسلط الضوء على خبايا السياسة الفرنسية في إفريقيا، والتي ظلت لسنوات محل انتقاد خصوصا فيما يتعلق بسياسة "فرنسا–إفريقيا". ففرنسا عملت على مر سنوات في ربط سياساتها مع الدول الإفريقية من خلال الشبكات الزبائنية والعلاقات الشخصية، وتهدف الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه فرنسا في إفريقيا في وقت تدعي فيه قطعها للسياسات النيوكولونيالية، أو ما تسميه " القطيعة مع "franceafrique. فرنسا – إفريقيا، وكذلك ظهور النفوذ الصيني الامريكي في منطقة الساحل ومدى انعكاسه على المنطقة في ظل السيطرة الفرنسية على المنطقة.

ثالثا: إشكالية الدراسة:

تنصب إشكالية الدراسة في محاولة التركيز ومعرفة على ماذا تقوم السياسة الخارجية الفرنسية في تنفيذ سياستها تجاه الدول الإفريقية ، ونتائج السياسات المنتهجة على الدول الإفريقية، خصوصا وأن العلاقة التي تجمع فرنسا بالدول الإفريقية ليست وليدة الساعة وعليه، في ظل صراع وتنافس صيني امريكي على مجلات حيوية في منطقة الساحل الإفريقي فإن الإشكالية التي تتمحور حولها الدراسة هي كالتالي:

إلى أي مدى وصل النفوذ الصيني والأمريكي في منطقة الساحل وما هي انعكاسات ذلك على الأوضاع في المنطقة وما هو الوزن الفرنسي في معادلة التنافس؟

الأسئلة الفرعية:

كما أننا اعتمدنا على الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي محددات ومنطلقات السياسة الخارجية والمقاربة الجيو أمنية الفرنسية في منطقة الساحل؟

2- ما هي الدوافع وأبعاد الاهتمام الأمريكي في المنطقة وفق المقاربة الأمنية في تصورات السياسة الخارجية الأمريكية؟

3- ماهي مضامين الرؤية البراغماتية الصينية للمنطقة ضمن مشاريعها الاقتصادية في منطقة الساحل؟

4- كيف أدى التنافس الدولي بين الأقطاب الكبرى إلى تراجع الدور التقليدي الفرنسي؟

رابعا: الفرضية الرئيسية:

قد تكون الرؤية الاقتصادية والأمنية الدافع الأساسي في إذكاء التنافس الدولي الأمريكي الصيني في منطقة الساحل وتراجع الدور الفرنسي.

الفرضيات الفرعية:

في محاولة للإجابة على الإشكالية اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- أن التنافس الدولي في منطقة الساحل هو انعكاس للتحولات العميقة في السياسة الدولية عموما والسياسة الفرنسي بشكل خاص.
- أن الأهداف الطاقوية كانت من بين العوامل والأهداف المهمة في المنافسة والحيوية.
- أن التهديدات الأمنية العابرة للقارات شكلت دافعا للوجود ثم التنافس الصيني الأمريكي ومن ثمة تراجع الدور الفرنسي.

خامسا: مناهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

أ- **المنهج الوصفي:** هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية، أو مشكلة اجتماعية، وتمّ استخدام هذا المنهج من أجل ضبط المفاهيم المتناولة في الدراسة.

ب- **المنهج التاريخي:** يستخدم هذا المنهج للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي، قصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية، والعمليات الاجتماعية الحاضرة ذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه، حيث اعتمد عليه في دراسة مراحل تطور السياسة الخارجية الفرنسية ومحاولة ربطها بالظروف السائدة.

سادسا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: عبير شليغم، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب إفريقيا 2007-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2020-2021.

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية تجاه غرب إفريقيا في الفترة ما بين(2007-2017) ، تسعى من خلالها إلى تسليط الضوء على الدوافع الحقيقية وراء الاهتمام الفرنسي بمنطقة غرب إفريقيا بعيدا عن شعارات الديمقراطية ، حماية حقوق الانسان ومحاربة الإرهاب، كل هذه الأسباب تتمسك بها فرنسا جاعلة منها مبررا لتدخلاتها العسكرية ومن ثم استتاب السلم والأمن في المنطقة من منظور فرنسا.

الدراسة الثانية : عيمور فيروز، التنافس الأمريكي الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، كلية العلوم

السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بالصين وأثرها على مناطق نفوذهما – القراة الإفريقية- ، وصعود الصين كقوة اقتصادية عالمية بعد نهاية الحرب الباردة وكمنافس للولايات المتحدة الأمريكية في مناطق نفوذها والاهتمام المتزايد بالقارة الإفريقية وبالأدوار الجديدة للقوى الكبرى فيها.

سابها: صعوبات الدراسة:

ككل بحث علمي، لا تخلو هذه الدراسة من الصعوبات، إذ واجهتنا بعض منها:

- اتساع الموضوع لارتباطه بعدة مجالات، وضيق المدة الزمنية لإعداد الموضوع بصورة جاهزة.
- نقص المراجع المتعلقة بالسياسة الخارجية لفرنسا في المكتبات الوطنية، والنفوذ الصيني الأمريكي في الساحل الإفريقي خصوصا باللغة العربية، يضاف إليها صعوبة الدراسة من حيث الجغرافيا السياسية،
- شمولية البحث وسعته، مما يؤدي إلى انفلات الكثير من جزئياته.

ثامنا: تقسيم الدراسة:

اعتمدنا على خطة متكونة من ثلاثة فصول لغرض دراسة هذا الموضوع:

الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية الفرنسية حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تفسير السياسة الخارجية الفرنسية ثم المبحث الثاني الفاعلون في السياسة الخارجية الفرنسية ثم المبحث الثالث محددات السياسة الخارجية الفرنسية.

الفصل الثاني، خص مكانة منطقة الساحل في السياسة الخارجية الفرنسية حيث قمنا بتقسيميه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا ثم المبحث الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في الساحل الإفريقي وبعدها المبحث الثالث آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا.

الفصل الثالث، خصص لواقع السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل والتحديات في ظل المنافسة الأمريكية الصينية حيث قسمناه إلى مبحثين: المبحث الأول التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الساحل الإفريقي والمبحث الثاني تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية الفرنسية

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية الفرنسية

إن التغيرات التي شهدها العالم في تسعينيات القرن الماضي والتي كان أبرزها انتهاء الثنائية القطبية بسقوط جدار برلين، والتغيرات المتسارعة التي لازال العالم يشهدها إلى حد الساعة، تستدعي الوقوف عندها ودراستها.

ولأن السياسة الخارجية تعد أحد أهم الميادين في العلاقات الدولية، فإن دراستها وتحليلها يعد أمرا هاما وذلك لفهم سلوكيات الدول وتوجهاتها والمنطق الذي يحكمها وكذا المصالح التي تسير وفقها لتنفيذ أجندتها وتحقيق غاياتها.

وتكمن الأهمية في دراسة السياسة الخارجية الفرنسية في الساحل الإفريقي، في فهم الفلسفة الفرنسية التي تبني عليها فرنسا علاقاتها بمستعمراتها السابقة، وفهم تطورات هذه السياسة عبر مراحلها من خلال العهدات الرئاسية المتعاقبة، خصوصا وأن منطقة الساحل الإفريقي كانت ولا زالت منطقة نفوذ فرنسية.

المبحث الأول: تفسير السياسة الخارجية الفرنسية

على الرغم من انتقاد العديد من المفكرين والمنظرين لنظريات العلاقات الدولية على أنها لا تخدم / تفسير ظاهرة السياسة الخارجية غير أنه يمكن استشفاف واستنتاج أهم الأفكار في فهم وتحليل هذه الأخيرة إذا وجدنا أن القاسم المشترك بين هذه النظريات هو متغير المصلحة الذي تسعى هذه الأخيرة للوصول إليه من خلال تحليلاتها النظرية.

المطلب الأول: التفسير النظري الواقعي للسياسة الخارجية الفرنسية

كانت السياسة الخارجية في وقت مضى تعتبر جزء وفرع من فروع العلاقات الدولية غير المستقلة بحد ذاتها، وبالتالي فالواقعية لم تكن مخصصة لفهم ظاهرة السياسة الخارجية في الواقع، بل وضعت منطلقات تحليلية لفهم نسق العلاقات الدولية باعتبار أن السياسة الدولية هي مظهر من مظاهر الصراع على القوة المبنية أساسا على المصلحة الوطنية.

وبالتالي لا يمكن الحديث عن أي سياسة خارجية دون الحديث عن تحقيق تلك المصلحة التي تعتبر من أهم أولويات هذه الأخيرة وأسمى الأهداف التي تسعى لتحقيقها، لذلك فالطرح الواقعي لا يعتبر أن السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية خصوصا إذا كانت مضبوطة بالأخلاقيات التي تتعارض في غالب الأحيان مع المصلحة القومية للدول[1]، في حين نجد رأي معارض لهذا الطرح والذي يقول بأن السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية أي أن السياسة الخارجية لدولة معينة هي انعكاس للسياسات الناتج عن تفاعل متغيرات

[1]– وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص 39.

البيئة الداخلية، وتعتمد الواقعية الكلاسيكية على مفاهيم خاصة لفهم وتفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، وتعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية، الفوضى الدولية...وغيرها من المفاهيم والمتغيرات التي اعتمدتها هذه الأخيرة لتفسير السلوك الخارجية للدول.[1]

وعليه يمكن تفسير السياسة الخارجية انطلاقا من فهم وتفسير العلاقات الدولية، وعليه يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية انطلاقا من فهم سلوكها مع محيطها الخارجي وتفاعلها معه بالاعتماد على متغير المصلحة حيث يرى "هانز مورغانتو Hans Morganthau" "أنه يمكن فهم سلوك أي دولة اعتماد على دوافعها"[2]، ويقصد بالدوافع هنا المصلحة الوطنية التي تسطرها دولة ما تجاه محيطها الخارجية الذي تتمحور حوله تلك المصلحة ولفهم السياسة الخارجية الفرنسية يرى الواقعيون أنه من الضروري تحديد المصلحة الفرنسية من خلال تعاملها وتوجهها الخارجي في النسق الدولي.

ينطلق الواقعيون في تحليلهم من فرضية مفادها أن ميزان القوى أصبح غاية نتيجة غياب سلطة ضابطة لانعدام الأمن والسلم الذي يصبح الغاية والمصلحة الأولى التي تسعى أي دولة لتحقيقها على الصعيدين الداخلي وخصوصا منها الخارجي، وأثناء محاولة هذه الدول تحقيق هذه الغاية فهي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه سلوك الدول الأخرى، وبالتالي فالسياسة الخارجية الفرنسية في ظل انعدام الأمن وانتشار الفوضى فهي توجه كافة قدراتها وإمكاناتها خدمة لمصلحتها المتمثلة في الحفاظ على القوة أو محاولة اكتساب لمزيد منها بغية التباهي بها.

وهذا ما تحاول فرنسا القيام به في العديد من المواقف الدولية فسياسة استعراض القوة المبنية على العظمة والتفاخر من أحد أبرز مظاهر السياسة الخارجية الفرنسية، ففي وقت مضى أسست الجمهورية الخامسة في عهد ديغول للعقيدة الفرنسية القائمة على سمو الفكر الفرنسي على غيره انطلاقا من ذلك حرص ديغول على أن تكون فرنسا هي المحور وقطب الرحى في كل شيء.[3]

فبالنظر إلى التطور الكرونولوجي للسياسة الخارجية الفرنسية نجد أنها في فترات سابقة اعتمدت على سياسة زيادة القوة، وهذا ما نستشفه من خلال العمليات التوسعية التي قامت بها عدة مرات خصوصا في عهد نابليون بونابرت وعليه يفسر ريمون أرون السلوك الفرنسي إلى طبيعة النسق الدولي آنذاك فنتيجة الفوضى التي كان يتميز بها الأخير.

---

[1] http://www.politics-ar.com/index.php/permalink/3062.html

[2]– مريم مولاهم، السياسة الفرنسية المتوسطية: التطور – الأبعاد – الاستراتيجيات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2010، 67.

[3]– عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الافريقية، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 57.

"توازن القوى" الذي تحدث عنه "مورغانتو Morgenthau" فقال بأنه "وسيلة عقلانية تقوم بها بغية إحداث توازن في مصالحها من جهة والحفاظ على السلام من جهة ثانية" وهوة ما أكده دافيد هام Davide Ham حين قال: "الدول* تعتمد سياسة "توازن القوى" لأجل الحفاظ على بقائها واستقلالها أمام الدول الأكبر قوة منها[1] في ظل فوضوية النظام الدولي" والذي كان يضم مجموعة من الفواعل الدولية والتي كانت مقيدة بضرورة البقاء وفي نفس الوقت السعي نحو زيادة القوة بغية ممارسة السلطة والحفاظ عليها في آن واحد خصوصا وأن النظام الدولي آنذاك عرف ديناميكية وحركية شديدة نتيجة التجاذبات والتفاعلات التي كانت تحدث بين هؤلاء الفاعلين.

فالسياسة الخارجية الواقعية ترتبط عادة باستخدام القوة ولا تدين العدوان على بعض الشعوب ولا تدين حتى الحروب بين بعض الدول، لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون (طبيعية) لا بل (مطلوبة) لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية[2]،و بالتالي فالواقعية الكلاسيكية تستند على طرح مفاده أن القوة المرهونة بالمصلحة الوطنية هي المحرك الأساس في العلاقات والسياسات الخارجية للدول، فالمصلحة الوطنية هي الدافع المحوري لأي سياسة خارجية التي تنطوي تحت غطاء الشكليات القانونية والمبررات الأخلاقية، هذه القوة تمكن الدول من الاستفادة من عدة مزايا نذكر منها:

- المصلحة القومية تجرد أهداف السياسة الخارجية من التبريرات المفتعلة/ غير الواقعية.
- إن الاستمرارية في السياسة الخارجية توضحه المصالح المسطرة بغض النظر عن صانع القرار والأيديولوجية السائدة[3]، أي أن مفهوم "المصلحة القومية" يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.[4]
- عملية صنع السياسة الخارجية حسب مورغانتو "عملية ترشيدية عقلانية" بمعنى التوفيق بين الوسائل المتاحة والأهداف المسطرة لتعظيم القوة وتحقيق المصلحة الوطنية.

* فرنسا كانت واحدة من هذه الفواعل التي عايشت الواقع الدولي المليء بالفوضى وهذا ما يصطلح عليه الواقعيون بـ "وجود فوضى في النظم الدولي نتيجة غياب سلطة عليا ضابطة" أين تستخدم هذه الأخيرة كل الاستراتيجيات بغية اكتساب القوة لتحقيق مصالحها الوطنية المسطرة، فالمدرسة الواقعية على عكس النظرية المثالية لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادئ مثالية وأخلاقية عالمية بل تتبنى موقفا "يعنى بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى ولا يبالي بمصالح الدول الأخرى.

[1]– مريم مولاهم، مرجع سابق، ص 69.

[2] –مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7

[3]– فاطمة بيرم، أبعاد السياسة الخارجية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010، ص 77.

[4]– إبراهيم بولمكاحل، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، مرجع سابق.

فمنهج التحليل الذي اعتمده مورغنتو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها دائما عملية ترشيدية، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة والمصلحة الوطنية.[1]

من جهتها تناولت الواقعية الجديدة طرحا يصب في بوتقة تحليل السياسة الخارجية بعد النقد الذي وجهته نظريات السياسة الخارجية لنظريات العلاقات الدولية على أنها نظريات غير معممة كونها تحلل الكل لا الجزء فحسب جيمس فيرون Jims Viron أنه يمكن الاعتماد على الطرح الواقعي لدراسة السياسة الخارجية إذا ما سلمنا بأن فهم النظام الدولي ككل يمكننا من فهم السياسة الخارجية كجزء من هذا الأخير.

إذ يؤكد تصنيف الواقعية الجديدة في دراسة السلوك الخارجي للدول، أنه من المقاربات الفوقية " Top-down approawch" بمعنى أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي هي أساس فهم سلوك الدول النسقي[2]، ويؤكد فريد زكرياء من خلال كتابه "من الثورة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي" أن النظام الدولي يؤثر على الدول بطريقتين: تتمثل الأولى في تشابه الدول وظيفيا والطريقة الثانية في اختلافها من حيث وجود منافسة وانتقاء ما يسمح بتفوق دول عن الأخرى.[3]

فالقوة هي أحد المتغيرات وأهمها التي ركز عليها الطرح الواقعي في تفسير سلوك الدول الخارجي لكن يبقى الإشكال المطروح هنا هو في إمكانية اكتسابها والحفاظ عليها؟ ومن ثمة توظيفها.

أين أصبحت مكانة الدول تقاس من خلال القوة التي تملكها هذه الأخيرة فقد وضع كبار المنظرين والمهتمين في هذا المجال منهج لقياس قوة الدولة وفق معايير معينة هذا من جهة ومن جهة أخرى حول ما إذا كانت هذه القوة وسيلة أو غاية* وإن كانت ستنقص بمصالح دول أخرى في حالة الزيادة في امتلاكها على حساب أطراف أخرى.

فالمصلحة ليست في الحصول على القوة وإنما في الحصول بتلك القوة على المصلحة المسطرة[4]، والتي تدور عادة وبالدرجة الأولى حول مصلحة أمنية يتم البحث عنها في ظل فوضوية النظام الدولي من جهة وفي وجود عدم الثقة والشك في تصرف الطرف الآخر وهذا ما يدفع فواعل النسق الدولي للسباق نحو زيادة القوة المبنية

---

[1]– جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، ط1، مصر، دار الهدى للنشر والطبع والتوزيع، 2005، ص 30.

[2]–فاطمة بيرم، مرجع سابق، ص 77–78.

[3] – زكريا فريد، من الثورة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة : رضا خليفة، القاهرة، شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990، ص 39.

* ينظر مورغانتو من ثلاث زوايا:

– القوة كسبب أي أنها دافع لسلوك الدول / power as a cause.

– القوة كهدف أي أنها نتاج سلوك الدول / power as an autcome.

– القوة كوسيلة أي أنها أداة لبلوغ الغايات المرجوة / power as an instrument.

[4] – مريم مولاهم ، مرجع سابق، ص 72.

على المصلحة، فالأمة تحدد مصالحها بلغة القوة مع رفض الطرح الواقعي لأخلاقية السياسة الخارجية على عكس البنائية التي تؤمن بضرورة القيم والمعايير في السلوك الخارجية.[1]

هذه القوة لا تتحقق فقط بمجرد تعظيم تحكم الدول بمواردها ومعرفة كيفية استغلالها بل في تحديد كيف يستعمل الآخرون مواردهم وهذا ما يعرف بالتأثير والنفوذ أني تعتبر هاتين الميزتين إحدى السبل والآليات التي تستخدمها سياسات الوضع الراهن والسياسات الامبريالية كما هو حال السياسة الخارجية الفرنسية لتحقيق أهدافها للتأثير على الدول الأخرى أما بالوعيد أو بالإغراء على حسب أرلوند وولفر Arlonde Wolfer.[2]

فالنفوذ بالنسبة لفرنسا يعني مدى قدرتها على إمكانية ممارسة التأثير في محيطها الداخلي والخارجي سواء في إطار ثنائي/جماعي فالقدرة العالية على التأثير تعني سياسة خارجية ناجحة خادمة للمصالح ما يمنحها من الاستقلالية في اتخاذ وفرض القرارات خارج السيطرة الدولية خصوصيا إذا ما تحدثنا عن الرغبة الفرنسية في التخلص من الهيمنة الأمريكية سواء كانت في إطار وطني أو أوروبي (اتحاد أوروبي).

إذن فالسياسة الخارجية لا تبقى حبيسة الهواجس الأمنية بل تتعدى للقدرة التأثيرية على باقي الدول وهذا ما جعل كلا الاتجاهين يقفان عند نقطة مشتركة ترى بأن هدف السياسة الخارجية الأسمى هو تحقيق الأمن إما عن طريق عزل/تطويق باقي الدول حتى لا تهدد مصالحها أو تسعى لتحقيق أمنها دون الاهتمام بها وهذا يتوقف على موقعا في النسق الدولي.

فالقوة جعلت من فرنسا فاعل دولي يحسب له حساب خصوصا إذا ما تحدثنا عن نوع تلك القوة التي تجاوزت المفهوم التقليدي الضيق (الصلبة) وأصبحت هناك ما تعرف بالقوة الناعمة* حسب ما جاء به جوزيف ناي بقوله "إن القدرات المادية ليست الوحيدة التي تحكم العالم"[3] إذ أصبحت العديد من الدول تعتمد على الحلول السلمية لحل النزاعات الدولية كانتهاج الدبلوماسية كأحد أهم مظاهر القوة الناعمة كالدخول في مفاوضات وإجراء ندوات ومؤتمرات وطرح مبادرات وشراكات اقتصادية وأمنية وحتى ثقافية، أين استغلت فرنسا عضويتها في الاتحاد الأوروبي حتى تتوغل في أهم المناطق الاستراتيجية في العالم.

---

[1] – زكريا فريد، المرجع السابق، ص 211.

[2] – جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحلي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع، 1985، ص 72.

* مصطلح حديث في مجال العلاقات الدولية يستخدم في الخطاب السياسي والمجال الأكاديمي غير أنه مؤخرا أصبح يستعمل كخطاب سياسي أمني، صاحب هذا المصطلح الباحث السياسي الأمريكي "جوزيف ناي" والذي يعني به "قدرة أمة على التأثير في أمم أخرى، من خلال توجيه خياراتها العامة استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي وقيمها ومعاييرها الثقافية ومؤسساتها" وبعبارة أخرى هي "القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين، بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب في فعله. للمزيد أنظر: http://www.elyahyaoui.org/usa_force_douce.htm

[3] – فاطمة بيرم ، مرجع سابق، ص 74.

ففي ظل الديناميكية التي شهدها مفهوم القوة بعد الحرب الباردة، حافظت فرنسا على قدرتها التكيفية أين قامت ببسط تأثيرها الثقافي الأيديولوجي ونشر القيم الفرنكوفونية* مع محافظتها الشديدة على الهوية الفرنسية والأوروبية في آن واحد.

المطلب الثاني: التفسير النظري الليبرالي للسياسة الخارجية الفرنسية

تعود جذور النظرية الليبرالية إلى محاولات "إيمانويل كانط Emanuel Kant" في القرن 18، والذي حاول تفسير مشروعي الحرب والسلم من خلال كتابه "مشروع السلام الدائم" الذي رأى أنه من الضروري إنشاء فيدرالية تجمع الدول[1]، فالليبرالية من أهم النظريات اليت اهتمت بعنصر الأخلاق والمعايير، أي أن الدول لا تنشغل فقط بزيادة القوة بل تتعاون لتحقيق بناء عالم يسوده الأمن والسلم عن طريق الدور الذي تلعبه الدول في وضع وترشيد الدول وكذا السياسة الخارجية[2]، غير أن المتابع لنشأة تطور النظرية الليبرالية لوجدنا أن مستوحاة من الفكر الاقتصادي التحرري أكثر منه السياسي لكم ما يهمنا في دراستنا هذه هو محاولة التركيز على المنطلقات التحليلية التي تخدم موضوع دراستنا لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية وفق الرؤية الليبرالية.

يدعو أنصار هذه النظرية إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية عالمية والتي من شأنها أن تنقع أكبر عدد ممكن من الشعوب والدول، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية والفلسفية السياسية الليبرالية، أين تعود جذور هذه الأخيرة إلى مبادئ ويلسون 14 الذي دعا من خلالها لتأسيس عصبة الأمم للحيلولة دون قيام حرب عالمية ثانية[3]، فالليبرالية السياسية ظهرت كمفهوم من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن وهو ما أقرته المادة الأولى من هذا القانون والتي تنص على: "أن الناس خلقوا وسيظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق".[4]

وبالرغم من تعدد الاتجاهات في النظرية الليبرالية والتي يقدم كل منها تحليله الخاص وفق المتغيرات التي يراها مناسبة لتحليله وبحسب الموضوع المطروح أمامه على غرار الليبرالية المؤسساتية، التجارية، الجمهورية النفعية... يميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أساس الربح للجميع وكأنه لعبة يلعبها

---

*ولدت كمنظمة ثقافية 1970 تهتم بقضايا التربية والتعليم والثقافة خصوصا منها الفرنسية، غير أن تطورات العلاقات الأوروبية والفرنسية – الأمريكية أدى لاكتساب المنظمة صبغة سياسية لتصبح أداة للصراع السياسي والثقافي الدولي وصورة من صور المواجهة مع الأنجلوفونية والعولمة الأمريكية، ومن الغريب أن فرنسا لم تكن صاحبة فكرة إنشائها بل كان ورائها كل من الحبيب بورقيبة وليوبولدسينجور وهاماني ونوردوم سيهانوك، وبمرور الوقت تزايد عدد الدول الأعضاء في المنظمة ليبلغ 55 دولة، فاحتضنت فرنسا المنظمة الفرانكفونية باعتبارها أداة مناسبة لتوسيع نفوذها الدولي إذ تولي فرنسا اهتماما بالغا للعوامل الثقافية والمعنوية، باعتبارها من أهم مقومات تأكيد دورها الخاص ومكانتها المتميزة على الساحة الدولية والحفاظ على علاقات متينة بمستعمراتها السابقة.

[1]– ياماورا تاكابوكي، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاغ، http://www.geocities.com/adelzeggagh/secp.html

[2]– جهاد عودة، مرجع سابق، ص 54.

[3]– مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، مرجع سابق.

[4]– السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 156.

الجميع ويربح فيها الجميع، وخاصة إذا تم الاعتماد على الوسائل الاقتصادية (الليبرالية الجديدة) أو عبر المنظمات العالمية والتعاون عن طريق الاعتماد المتبادل (الليبرالية المؤسساتية)، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم امتحان لهذه الفرضية وتأكيده على أرض الواقع إن كانت فشلت أو نجحت في تحقيق التكامل والتعاون وفق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأوروبية.[1]

غير أن موضوعنا هذا يستلزم توقنا وتركيزنا على الليبرالية النفعية بالرغم من اشتراك كلها في فرضية واحدة مفادها عدم إمكانية فهم وتحليل السياسة الخارجية بمعزل عن الديناميكية الذي يحدث في البيئة الداخلية للدولة، فكما يرى داريو باستيلا Dario Paseilla: "لا توجد كتابات من الليبرالية التي اهتمت بشكل جيد ومحكم بدراسة السياسة الخارجية والمصلحة مثل دراسة اندروا مورافيسك"، وبالاعتماد على الليبرالية النفعية دون غيرها من النظريات الليبرالية من منطلق أنها تركز على متغير المصلحة والمنفعة الفردية.

حيث ترى أساسا أن السياسة الخارجية من الوظائف الحيوية للدولة، فهذه الأخيرة عبارة عن أهداف مسطرة من قبل الأطراف الفاعلة، فهذه الأخيرة تركز على النسق الداخلي للدولة لتحليل السياسة الخارجية فتقول أن الدولة ليست الفاعل الوحيد والموحد بل هناك فواعل رئيسية أخرى تتمثل في الأفراد والجماعات* لها مجموعة من المصالح، تحاول تحقيقها انطلاقا من انتمائها لهذه الدولة التي تعتبرها مؤسسة سياسية يتمكن من خلالها هؤلاء الفواعل من التعبير عن رغباتهم ومصالحهم ومنه الدخول في الميدان السياسي وترجمة خياراتهم السياسية من خلاله إلى سياسة خارجية، حيث تشكل هذه المصالح أحد العوامل المشكلة للسياسة الخارجية وأهمها، ورغم كثرة هذه الفواعل وبالتالي كثرة مصالحها وخياراتها وأولوياتها لكن نفترض أنها تتصرف بعقلانية من حيث الأهداف أين تعتمد هنا على نموذج الرجل الاقتصادي وبعبارة أخرى السياسة الخارجية وفق وجهة نظرها عبارة عن "سياسة البحث عن الربح الصافي المحدد بمصالح مجتمعاتها".

ومن هذا المنطلق تسير السياسة الخارجية للدول وفق المصالح والمكاسب والمنافع التي يمكن أن تحققها وهذا ما تصبو إليه السياسة الخارجية الفرنسية على أنها سياسة براغماتية قائمة على أساس المصلحة والمنقعة راغبة في البقاء في النسق الدولي سواء عن طريق ما تتحصل عليه من مكاسب اقتصادية (الاتفاقيات التجارية التي تبرمها من خلال انتمائها للاتحاد الأوروبي) أو عن طريق النشاط الدبلوماسي الناعم وهذا ما نشهده

[1]– أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، د ب ن، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 56.

* يقصد بهم فواعل النسق السياسي– الإداري، فواعل مجتمعية خاصة (جماعات ضغط اقتصادي وجماعات ضغط سياسي) للمزيد أنظر: فاطمة بيرم، مرجع سابق، ص 84.

للسياسة الخارجية في كثير من المواقف الدولية تعبيرا منها عن التواجد الدائم في التأثير واتخاذ القرار باستقلالية دون تعرضها لأي ضغط خارجي.

وعليه نصل إلى مسلمة مفادها أن المصلحة تحكم السياسة الخارجية حتى وإن اختلفت بين فواعل صنعها المهم أنها مسطرة لتكون الدولة الإطار الذي يعمل على تحقيق هذه الأخيرة على حد تعبير مورافسكي Moravisik[1]، وبالتالي فخيارات السياسة الخارجية الفرنسية هي انعكاس لمصالح وأولويات الفواعل المجتمعية داخل فرنسا والتي تسعى لضمان بقائها ما يزيد من فاعلية تأثير هذه الفواعل حتى تعجل من سرعة تحقيق مصالحها التي تأتي على شكل سياسة وتوجه خارجي لتلك الدولة، لأن السلوكات/السياسات الخارجية للفواعل ضمن النسق الدولي يسعى لتحقيق مكاسب وفوائد بأقصى قدر ممكن وبمختلف الطرق.[2]

أما النيوليبرالية فقد ركزت على المتغير الثقافي في تحليل السياسة الخارجية وهو ما اعتمدته السياسة الخارجية الفرنسية من خلال سعيها الدائم لنشر الثقافة والهوية الأوروبية، في حين يرى البعض الآخر ضرورة التركيز على البعد الاقتصادي/البيئة السوسيو–اقتصادية[3]، بينما يركز أنصار آخرون على المؤسسات السياسية، لكن بالرغم من اختلاف منطلقاتهم غير أنهم اشتركوا في فرضية واحدة مفادها أن السياسة الخارجية للدولة يمكن فهمها من الداخل "inside-Out" أي كنتيجة للحالات والوضعيات الداخلية[4] على عكس ما يراه الواقعيون حين يفصلون بين ما هو داخلي وخارجي وهذا ما دافع عنه والتز Waltz بقوله: "نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي" لذا ينفون وجود أي أهمية أو قيمة للعوامل الداخلية في تفسير وفهم السلوك الخارجي للدول".[5]

المطلب الثالث: التفسير النظري البنائي للسياسة الخارجية الفرنسية

بدى الاهتمام في الدراسات الحديثة والمعاصرة جليا بالاتجاه البنائي في مجال السياسة الخارجية كمتغير رئيس في تحليل هذه الظاهرة خصوصا بعد إهماله من قبل العديد من النظريات التفسيرية على اعتمادها على عدة متغيرات كالمصلحة الفوضى* القوة كلها أثبتت فشلها وعلى رأسها –الواقعية– في تفسري الوضع الدولي

---

[1]– مريم مولاهم، مرجع سابق، ص 74.

[2]– فاطمة حموته، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعدا لحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة باتنة، 2011، ص 79.

[3]– عادل زقاع، إدارة النزاعات الأثنية ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث، مذكرة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة باتنة، 2004، ص 99.

[4]– عادل زقاع ، المرجع السابق، ص102.

[5]– إبراهيم بولمكاحل، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسية الخارجية، مرجع سابق.

* يشترك الكسندر وندت مع العقلانيين (النيو–واقعية النيو– ليبرالية) في قضية فوضى النظام الدولي إلا أنه أكد أن الفوضى بنااد تذاتاني منتج أي أن الفوضى هي ما تصنعه الدول وبالتالي هي معطى غير مسبق.

آنذاك، وكان أول من استعمل مفهوم البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" نيكولاس أوناف Nickolas الذي بدأ طرحه بانتقاد الواقعية البنيوية، وقد انظمت إلى قائمة النظريات المفسرة للسياسة الخارجية حديثا رغم محاولات المدرسة الانجليزية وأعمال أخرى تحدثت عن البنائية، فهي تنطلق من العوامل الاجتماعية في تحليل السياسة الخارجية ففواعل العلاقات الدولية تتفاعل في بيئة اجتماعية وهذا ما يتناقض مع تحليلات وتفسيرات النظريات العقلانية.

بدأت البنائية تبرز كاتجاه جديد في دراسة السياسة الدولية مع كتابات فريديريك كراتشول K. Frèdiric أهمها حسب البنائية تشكل وتعيد تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتفاعلون معه حيث تعتقد أن البنيات والمعتقدات والمصالح ليست بعوامل ثابتة بل قابلة للتغير باستمرار ولهذه الفواعل دورا محتملا أكبر في السياسة الخارجية وبالتالي البنية المادية هي التي تحدد السلوك الخارجي للدول بل البنية المعيارية من تقوم بذلك[1]، ويؤكد أنصار البنائية فإن التغيير البنيوي والثقافي يحدث عندما تقوم تلك الفواعل بإعادة تقديم تعريف لأنفسهم "من هم وماذا يريدون" فالتحولات في السياسة الخارجية مرهونة بالتغير في وضع ومكانة الدولة فالسياسة الخارجية التعاونية سوف تتغير بتغير الأدوار أي الصديق يتحول إلى عدو والعدو إلى صديق وهذا ما يحدث في عملية تشكيل الهوية الجماعية[2]، وهذا ما يشهده الاتحاد الأوروبي حول هذا الخصوص أين نلاحظ تجاوز كل من فرنسا وألمانيا العداء التاريخي إلى مبدأ الصداقة والمشاركة خدمة للمصالح المشتركة وذلك بفعل الأفكار وقيم النخب الحاكمة، فالمدخل البنائي يركز على دور الثقافة والقيم والأفكار والعلاقات بين الدول[3]، فالبنائيون ينظرون للواقع نظرة تذاتانية موجودة بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال أمام تقاسم بعض المعتقدات والقيم لأن الصيغ الثقافية مثل المعايير القواعد المؤسسات والتقاليد والأيديولوجيات والعادات والقوانين...[4]

يطرح المقترب البنائي مجموعة فرضيات لدراسة السلوك الخارجي:[5]

1. وجود مجموعة من العوامل المجتمعية في السلوك الخارجي للدول تتضمن:
   - دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.
   - أهمية الأفكار والمعرفة إلى جانب القوة المادية في تشكيل السلوك الخارجي.
2. للهوية دور في التأثير على السلوك الخارجي للدول ومصالحها.

[1]– مريم مولاهم، مرجع سابق، ص 83.

[2]– جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 375.

[3]– فاطمة حموته، المرجع السابق، ص 85.

[4]– فاطمة حموته ، المرجع نفسه، ص 88.

[5]– فاطمة بيرم ، مرجع سابق، ص 87.

فالسياسة الخارجية الفرنسية لا تسير وفق مبدأ العقلانية كما يرى الواقعيون فهي مصالح غير ثابتة تتغير بتغير طبيعة المصلحة والمجال الحيوي الذي تنشط ضمنه تلك الأخيرة وما يؤكد تغير المصالح الفرنسية هو تأثير تغير صناع القرار، ففي فترة حكم نابليون مثلا تأثرت بالأفكار والقيم التي كانت سائدة آنذاك أما بمجيء ديغول غير من تقاليد الحكم بتغير المصالح الفرنسية في تلك الفترة (الحرب الباردة)، غير مبال بالمنظومة القيمية بل أخذ يكيف سياسته وفق معطيات البيئة والظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك خدمة للمصالح التي كانت مرتبطة بالمجال الحيوي الموجهة آلية تلك السياسات بمعنى أن المجال الحيوي الذي تنشط فيه دولة ما سياسيا هو من يحدد طبيعة ونوع وكيفية تنفيذ تلك السياسة.

فالهوية حسب البنائية تأتي من المثل الذي ينطلق من معايير اجتماعية فمفهوم الهوية من المفاهيم الأكثر أصالة في التحليل البنائي للسياسة الخارجية وهو ما يعني الصور الفردانية والتميز الذاتي هذا الأخير ينطوي على بعدين:[1]

- البعد الأول: هو بعد داخلي يعبر عن الهوية الوطنية والتي تعكس بدورها توليفة من ثقافة وقيم وتصورات الشعب المشترك هذه الأخيرة تقوم بتحديد التوجهات والأدوار التي يجب أن تلعبها الدولة في العالم.
- البعد الثاني: هو البعد الخارجي للهوية يعكس الجزء المكتسب من المعايير المشتركة ضمن المجتمع الدوري التي تجد فيها الدولة تعبيرا عن هويتها مثل: الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان وسيادة الدول...

وبالتالي فالهوية الداخلية والخارجية هي من يصنع السياسة الخارجية للدول انطلاقا من وجود معايير داخلية وخارجية تتحكم فيها، ومن هذا المنطلق يمكن أن نحدد العلاقة الموجودة بين المعايير والهوية وعن إمكانية الدولة من احترام هذه المعايير حتى لو لم تكن خادمة لمصالحها وهذا ما يحيلنا إلى إشكالية تتمحور حول العلاقة بين الهوية والمصالح، وهذا ما تواجهه فرنسا خصوصا داخل المجموعة الأوروبية بعد فتحها باب العضوية فتفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف المصلحة لأنها توفر تصور حول غاية السياسة الخارجية ووسيلة تحقيقها.

ففرنسا مثلا قبل انضمامها لأي منظمة تتطلع أولا على مبادئ ومعايير هذه الأخيرة وتحاول التأكد من مدى تضمنها على المعايير ومدى توافق هذه الأخيرة مع هويتها الوطنية وهذا ما يخدم مصالحها وأهداف سياستها الخارجية[2]، فالمجال الثقافي بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية وما يحويه من قيم ومعايير وأفكار فرنسية يعد

[1]- فاطمة بيرم، مرجع سابق، ص 88.

[2]- مريم مولاهم، مرجع سابق، ص 86.

من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة السياسة الفرنسية العالمية خاصة من إيمان جل الحكومات الفرنسية المتتالية عبر السنوات بضرورة حفاظها على منظومتها الثقافية وكذلك اللغوية.[1]

وعليه فالسياسة الخارجية الفرنسية لا تحدد مصالحها حتى تحدد دورها في النسق الدولي وما يمكن لتلك المصالح أن تكسبه للمكانة الدولية الفرنسية في حالة تحقيقها فقبل الحرب الباردة كانت فرنسا تتوهم بأن سياستها الخارجية ناجحة غير مدركة أنها سياسة قائمة على العظمة لكن بمجرد انتهاء الحرب الباردة أعادت فرنسا حساباتها لأنها أيقنت أنها لم تعد تشغل الحيز والمكانة الدولية المرموقة كما كانت تظن، فالمصالح تتغير وتتطور إذا ما حصل تفاعل بينها وبين الهوية فكلاهما يكمل الآخر.

ويرى الكس مكليود Alex Miklud في تحليله للسياسة الخارجية الفرنسية وفق المنظور البنائي بأن مجيء ديغول على الحكم شكل منعرج في تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية ورغم ذلك لم تتغير الهوية الوطنية وتتشكل أخرى برغم الضغوط التي عرفتها في تلك الفترة أين تمكن ديغول من تحديد هوية وطنية تعتمد على بعض المعايير الهوياتية من الجمهورية الرابعة.[2]

وعليه إذا ما حاولنا فهم وإدراك السياسة الخارجية الفرنسية وجب علينا استيعاب الطرق التي تدرك بها مختلف الأفراد لهويتهم ومن ثمة مصالحهم غير أن نهاية الحرب الباردة أثرت على الهوية الفرنسية الفوق قومية فأصبح الاتحاد الأوروبي المرجعية المعيارية الهامة للسياسة الخارجية الفرنسية باعتباره الحل الوحيد أمامها لكن من الضروري جدا دراسة الاتحاد الأوروبي على أنه كتلة واحدة بسياسات خارجية متعددة وهذا ما يصطلح عليه بـ "الأوربة" أي التأثير الفوق قومي على مسار التكامل الأوروبي على السياسة الخارجة للدول الأعضاء.[3]

المبحث الثاني: الفاعلون في السياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

يتكون النظام السياسي في فرنسا من ثلاثة سلطات وهي: السلطة التنفيذية، التشريعية والقضائية، تمارس السلطة التنفيذية بالتشارك بين رئيس الجمهورية والحكومية حيث تتكون الحكومة من رئيس الوزراء والوزراء، يعين الرئيس رئيس الوزراء بينما يتألف البرلمان من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، مهامه تتجسد في إصدار التشريعات والتصويت على الميزانية، يراقب عمل السلطة التنفيذية، أما السلطة الأخيرة القضائية، فيعتمد القضاء المستقل على نظام القانون المدني الذي تطور من قانون نابليون، والذي ينقسم إلى الفرع القضائي (الذي يتعامل

[1]- اسالم برقوق، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 2008، ص 2.

[2]- مولاهم، المرجع السابق، ص 87.

[3]- المرجع السابق، ص 89.

مع القانون المدني والقانون الجنائي) والفرع الإداري (الذي يتعامل مع الطعون في القرارات التنفيذية)، نستعرض السلطات الثلاثة على النحو الآتي:

الفرع الأول: السلطة التنفيذية

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية[1] فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير، تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية، والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية[2]، تتكون السلطة التنفيذية في النظام السياسي الفرنسي حسب ما جاء في دستور* الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي اعتمده شارل ديجول منذ 1958 والمعمول به حاليا من الرئاسة (رئيس الجمهورية) والحكومة (رئيس الوزراء والوزراء).

أولا: رئيس الجمهورية*

لقد وضع مؤسس الجمهورية الخامسة الجنرال ديجول نظاما خاصا لصناعة القرار الداخلي والخارجي تجسد في دستور 1958 الذي منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية[3]، (المادة 05) تنص على أن الرئيس يعمل على ضمان احترام الدستور، ويضمن وظيفة وعمل السلطات العامة للدولة كما أنه يلعب دورا أساسيا في السلطة التنفيذية، حسب (المادة 08) فإن رئيس الجمهورية هو الذي يعين الوزير الأول وبمساعدة هذا الأخير يتم تعيين بقية الوزراء في الحكومة، بما فيهم وزير الخارجية ووزير الدفاع، كما أنه يمكن لرئيس الجمهورية بناء على هذه المادة إعفاء كل من الوزير الأول أو إقالة الوزراء عن مناصبهم في الحكومة[4]، ووفقا (للمادة 09) فإن رئيس الجمهورية هو من يترأس مجلس الوزراء، كما يمكن للرئيس أيضا حل الجمعية الوطنية في البرلمان، وذلك حسب ما ورد في (المادة 12) من الدستور، أما (المادة 15) فإنها تجعل منه قائد القوات المسلحة ورئيس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني، وهذا ما تؤكده (المادة 16) من الدستور أيضا، ذات الصلة مع (فالمادة

---

[1]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 453.

[2] – لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 134.

* صدر الدستور في 28 سبتمبر 1958 وعدل في 1962، وأخيرا عدل في عام 2000.

* كيفية اختياره: كان ينتخب رئيس الجمهورية –وفقا لدستور 1958 و1962– من قبل الشعب لمدة 7 سنوات إلى أن قلصت المدة إلى خمس سنوات بفعل التعديل الدستوري الذي تم في 24 فيفري 2000، ويعتبر فائزا المرشح الذي حصل على الأغلبية المطلقة لعدد أصوات الناخبين في أول دورة وإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه الأغلبية تجري دورة ثانية بعد 15 يوما من تاريخ الدورة 1 بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى، ويفوز عندها من يحصل على الأغلبية المطلقة.

[3]– الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص 28.

[4] –J.F.V Keiger, France and the world since 1870, op.cit, p 43

05) أما (المادة 12) تخول للرئيس الفرنسي صلاحية حل الجمعية الوطنية، وإنما بعد استشارة الوزير الأول ورئيسي المجلسين (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) ولكنها استشارة ليست ملزمة له.

فضلا على ذلك، ففي مجال السياسة الخارجية فإن رئيس الجمهورية لا يتقاسم وظائفه مع بقية السلطات، فالحكومة تدار بناء على توجيهاته[1]، هذا ما تؤكده المادة 52 من الدستور الفرنسي، بأن رئيس الجمهورية هو المسؤول الأول عن شؤون العلاقات الدولية من مفاوضات، المصادقة على المعاهدات، الإمضاء على الاتفاقيات...الخ[2]، كما تنص المادة 14 على أن رئيس الجمهورية هو الذي يقوم باعتماد السفراء والمبعوثين فوق العادة، في الأخير، نصل إلى استعراض مختلف رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة بالترتيب على النحو التالي:

1. **شارل ديغول** Charles de Gaulle:

سيطرت شخصية الجنرال ديغول منذ أن تولى رئاسة الحكومة وخاصة منذ أن انتخب رئيسا للجمهورية بأغلبية ساحقة 72.5% في ديسمبر 1958 على مجمل الحياة السياسية[3]، وتولى الحكم في مطلع العام 1959 ثم أعيد انتخابه وفاز بالعهدة الثانية سنة 1965 وفاز بنسبة 55.5% ضد مرشح اليسار "فرنسوا ميتران"[4]، تمسك الجنرال ديغول مؤسس الجمهورية الخامسة بالإصلاحات التي منحها الدستور لرئيس الجمهورية، وأضحى هو إلى حد كبير مركز النظام السياسي حيث سطلته الفعلية والدستورية تتفوق على سلطات رئيس الوزراء وإلى درجة جعلته يتخذ قراراته في مجالي القطاع الرئاسي بدون استشارة رئيس الوزراء الذي أضحى دوره استشاريا، كما تقلص دور وزير الخارجية.

كان قد أسس حزب الاتحاد من أجل الجمهورية قبل أن يعاد تسميته إلى الاتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية في 1968، إلا أنه استقال من رئاسة البلاد عام 1969 بعد أن فشلت التعديلات الدستورية التي اقترحها في كسب التأييد الشعبي المطلوب في الاستفتاء الذي نظم في تلك السنة[5]، هذا ما جعل ديغول يتخلى من تلقاء نفسه عن الحكم وينزوي في مدينة "كولومبيا Colombey" حيث توفى في شهر نوفمبر 1970.

---

[1] –Marie Christine Kessler, la politique étranger française acteurs et processus, paris, presses de sciences po, 1999, p 25.

[2] –Idem, p 28.

[3]– عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص 499.

[4]– المرجع نفسه ، ص 500.

[5]– رانيا حسين عبد الرحمن حسن، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2004، ص 41.

2. الرئيس جورج بومبيدو [*]Georges Pompidou:

شغل منصب رئيس الوزراء في عهد الرئيس شارل ديغول ما بين عامي 1962 و1968، اختير رئيسا للجمهورية كمرشح عن حزب الاتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية (اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية فيما بعد)، وأصل بومبيدو خلال فترته الرئاسية سياسة التجديد والتطوير على الصعيد الاقتصادي والصناعي فكان لديه طموح كبير لجعل فرنسا قوة اقتصادية وصناعية كبيرة، أما على مستوى سياسته الخارجية تبنى بومبيدو السياسة الديغولية الاستقلالية، مع إظهار مرونة، خصوصا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.[1]

3. الرئيس فرانسوا ميتران [**]François Mitterrand:

تولى منصب رئيس الجمهورية عن الحزب الاشتراكي عام 1981 بعد عدة هزائم انتخابية بدأت في أول انتخابات ضد الجنرال ديغول، ليكون بذلك أطول رؤساء فرنسا بقاء في الكرسي (1981–1995) في الجمهورية الخامسة، حيث كان أول رئيس يفوز بولايتين رئاسيتين، بمجرد توليه السلطة عام 1981 أكد على أنه سيمارس كل سلطاته كاملة كما منحها له الدستور، واستمر في صياغة ومراقبة سياسة الحكومة كما كان يفعل من سبقه من الرؤساء.

وقد عرف بمواقفه وبرامجه الإصلاحية، عبر إصداره لجملة من الإجراءات التي كانت قد وقد بتحقيقها بمجرد وصوله إلى الحكم وذلك خلال حملته الانتخابية، غير أنه فوجئ أو اصطدم بعدم تجاوب ومعارضة العديد من الفئات والقوى الفاعلة في السياسة الفرنسية، كالقوى الاقتصادية التي أحجمت عن دعم المشروعات المخططة والمبرمجة، على المستويين الداخلي والخارجي، والقوى الدينية والمحافظة الرافضة لتأميم المدارس والمستشفيات الخصوصية، والقوى العسكرية التي عارضت بدورها إعادة التخطيط المتعلق بتنظيم الدفاع وأهدافه.[2]

---

[*] جورج بومبيدو (1911–1974): حصل على 44.5% في انتخابات 1969 وذلك في الجولة الأولى، وعلى 58.2% في الجولة الثانية ليبدأ حقبته الرئاسية في 19 جوان 1969، وظل رئيسا حتى وافته بمرض السرطان في عام 1974 أي قبل عامين على انتهاء ولايته، ومن ثم فترة حكمه كانت منذ 1962 إلى غاية 1968.

[1] –Ineke Hordjik, la France face à l'Europe: entre objectifs nationaux et ambition européenne", thèse de Bechelor, Universiteit Utrecht, April 2012, p 18.

[**] فرنسوا ميتران: انتخب عام 1981 بأغلبية 51.8% وفاز بفترة ثانية في عام 1988 بنسبة 54% كان الرئيس الاشتراكي الأول للجمهورية الخامسة، توفي فرانسوا ميتران في 8 جانفي 1996 بعد 14 عام على رأس فرنسا.

[2] – صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية)، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص 35.

4. الرئيس جاك شيراك [*] Jacques Chirac:

تميزت سياسته الخارجية كثيرا باتباعها لسياسة "شارل ديغول"، المحافظة على مبدأ "الاستقلالية الوطنية" ومفهوم العظمة الذي وضعه "ديغول" فبمجرد انتخابه للعهدة الأولى في 7 ماي 1995 كما أعيد انتخابه للعهدة الثانية في عام 2002 قام بالإعلان عن إعادة التجارب النووية في 13 جوان 1995، وذلك تأكيدا على رغبته في أن تكون فرنسا "قوة عظمى" غير تابعة، ليؤكد عن اتخاذ قرار سيادي يدخل ضمن المحافظة على المصلحة الوطنية رغم أن قرارا مثل هذا ليس من السهل اتخاذه، كما قام بجملة إصلاحات بشأن العلاقات الفرنسية مع إفريقيا والتي مست وزارة التعاون التي تم ضمها إلى وزارة الخارجية، عن نية نحو إصلاح العلاقة التي تجمع فرنسا بإفريقيا[1]، كما روج في عهده لـ "مشروع افريقيا" لإعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في القارة، بحيث يضم خبراء ومستشارين.

5. الرئيس نيكولا ساركوزي [*] Nicolas Sarkozy:

شرع في تنفيذ برنامجه الإصلاحي بإدخال بعض التغيرات على المشهد السياسي الفرنسي جوهره الحفاظ على استقلال فرنسا، خدمة مصالحها القومية، وإعادة فرنسا إلى الساحة الدولية واسترجاعه مكانتها بين القوى الكبرى في العالم حيث أدخل ساركوزي بعض التغييرات الجديدة على السياسة الخارجية وخطاب الدبلوماسية الفرنسية ما جعلها أكثر وضوحا وبراغماتية وهي العبارات التي غالبا ما استخدمها ساركوزي بشكل متكرر في اجتماعاته الدبلوماسية منذ توليه منصب الرئاسة في شهر ماي 2007.

---

[*] جاك شيراك (1995-2007): سياسي ينتمي لحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، انتخب رئيسا للجمهورية في 5 ماي 1995 خلفا لفرانسوا ميتران حيث حصل على 52.6% من أصوات الناخبين ضد الاشتراكي ليونيل جوسبان، وفاز بعهدة رئاسية ثانية في عام 2002 بنسبة 82.57% من الأصوات مقابل مرشح اليمين المتطرف "الجبهة الوطنية" جان ماري لوبان في جولة ثانية الذي حصل فيه على 17.85% ارتبط شيراك بعلاقات مع زعماء منطقة الشرق الأوسط، كما اعتبر الزعيم الفرنسي من أبرز معارضي الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، للمزيد من التفاصيل انظر إلى:

-عمرو الشبكي، الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2002، لماذا تقدم اليمين المتطرف؟، السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002، ص 188.

[1]- Pascal Boniface, avantage et limites du volontarisme en politique étrangère, revue international et stratégique, n° 25, print, 1997, pp 19-25.

[*] من مواليد 28 جانفي 1955 في باريس، وزير داخلية سابق ورئيس حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، فاز في الانتخابات الرئاسية 6 ماي 2007 بالانتخابات الرئاسية بنسبة 53.2% من أصوات الناخبين الفرنسيين، متجاوزا بذلك منافسته الاشتراكية سيغولين رويال 46.44% واستلم مهامه رسميا بتاريخ 136 ماي 2007، كما أعيد انتخابه في العهدة الثانية عام 2012 هزم المرشح الاشتراكي فرانسوا هولاند، والحصول على 48.36% من الأصوات في الجولة الثانية، أما في 19 سبتمبر 2014 وبعد سنتين من توقفه من الحياة السياسية رجع لترشح أولا لرئاسة حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية ثم يعزم للترشح لولاية أخرى لرئاسة فرنسا.

6. الرئيس فرانسوا هولاند [**] François Hollande:

هو الرئيس السابع للجمهورية الفرنسية منذ 15 ماي 2012 إلى غاية 14 ماي 2007، حيث كان رئيس الحزب الاشتراكي، جاء بـ "مبدأ هولاند" الذي يرتكز على فكرة التدخل الفرنسي المحدود، استنادا إلى تأييدين دولي ومحلي، على أن يتم الحفاظ على مصالح فرنسا السياسية والاقتصادية في مواجهة نفوذ قوى أخرى، خاصة الصين والولايات المتحدة[1]، أصبح إيمانويل ماكرون رئيسا في 14 ماي 2017 خلفا لهولاند، والجدول المرفق –رقم 06– يلخص كل ما سبق.

الجدول رقم 01: يلخص رؤساء فرنسا

الرئيس (الولادة– الوفاة)	بداية الحكم	نهاية الحكم	مميزات الفترة الرائية والحزب السياسي
شارل ديغول Charles de Gaulle (1890–1970)	8 جانفي 1959	28 أفريل 1969	الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة UNR Union for the New Republic (1959-1967) ثم الاتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية UDR Union of Democrats for the Republic (1967–1969) كان رئيس مجلس الوزراء (1958–1959)
آلان بوهير Alain Poher (1909-1996)	28 أفريل 1969	15 جوان 1969	رئيس بالنيابة الحزب: PDM رئيس مجلس الشيوخ رئيسا لفرنسا خلال الفترة المؤقتة 28 أفريل 15 جوان 1969
جورج بوميدو Georges Pompidou (1911-1974)	20 جوان 1969	2 أفريل 1974	الاتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية Union of Democrats for th republic UDR
فاليري جيسكار ديستان Valéry Giscard D'Estaing (1926-)	27 ماي 1974	21 ماي 1981	الجمهورية المستقلون (UDF) Independent Rupublicans (1974-1977) الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (1977–1981) Republic Party كان وزير الاقتصاد والمالية 1969–1974

[**] فاز فرانسوا هولاند بانتخابات الرئاسة الفرنسية التي جرت الأحد 6 ماي 2012 على نظيره اليميني نيكولا ساركوزي، حيث تحصل أولاند على 51.64% بينما تحصل ساركوزي على 48.36% في الجولة الثانية فأصبح بذلك الرئيس 24 لجمهورية فرنسا والرئيس السابع للجمهورية الفرنسية الخامسة.

[1]– محمد رجب، التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح، تاريخ دخول الموقع: 2020/06/12، من الرابط: http://www.alarab.co.uk

فرانسوا ميتران François Mitterrand (1916-1996)	21 ماي 1981	17 ماي 1995	الحزب الاشتراكي Socialist Party عضو في الجمعية الوطنية 1962–1981 أول رئيس انتخب لعهدتين متتاليتين
جاك شيراك Jacques Chirac (2019–1932)	17 ماي 1995	16 ماي 2007	الحزب التجمع من أجل الجمهورية RPR Rally for Republic (2002–1995) ثم الاتحاد من أجل حركة شعبية UMP Union for a Popular (2007–2002) Movement عمدة باريس 1977–1995 انتخب لعهدتين متتاليتين
نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy (1955-)	16 ماي 2007	15 ماي 2012	الحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية UMP Union for a Popular Movement وزير الداخلية (2005–2007)
فرانسوا هولاند François Hollande (1954-)	15 ماي 2012	14 ماي 2017	الحزب الاشتراكي – حزب اليسار – Socialist party كان عمدة مدينة تول (2001–2008) رئيس المجلس العام للدائرة الأولى كوريز 2012–2008
إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron (1977-)	14 ماي 2017	حتى الآن	الحزب: إلى الأمام En Marche وزير الاقتصاد والصناعة والشؤون الرقمية (2016–2014)

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: الحكومة

تدار الحكومة من قبل رئيس الوزراء فهو يعتبر الرجل الثاني في السلطة التنفيذية بعد رئيس الجمهورية، ويتم تعيين رئيس الوزراء بحرية تامة من قبل الرئيس، والذي كان يلعب دورا رئيسيا في صنع السياسة الخارجية في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة، ثم تم تهميش دوره والتقليص من حجمه في ظل الجمهورية الخامسة في ضوء هيمنة الرئيس على مجال السياسة الخارجية.[1]

[1] Marie Christine Kesseler, la politique étrangère française, acteurs et processus, op.cit, p 80.

يعين الوزير الأول من قبل رئيس الدولة طبقا لبنود (المادة 8) من الدستور الذي يخول له صلاحية إنهاء مهامه، ولكن شريطة أن يقدم الوزير استقالة حكومته.[1]

الجدول رقم 02: يلخص رؤساء الحكومات الفرنسية

الرئيس (الولادة- الوفاة)	رئيس الحكومة	السنة	التوجه السياسي
شارل ديغول Charles de Gaulle (1959-1969)	ميشال دوبريه Michel Debré	1959-1962	الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة
	جورج بومبيدو Georges Pompidou	1962-1968	الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة
	موريس دوف دو مورفيل Maurice Couvre de Murville	1968-1969	الاتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية
جورج بوميدو Georges Pompidou (1969-1974)	جاك شابان دلماس Delmas Jacques Chaban	1969-1972	الاتحاد من أجل الدفاع عن الديمقراطية اتحاد الديمقراطيين من اجل الجمهورية
	بيير مسمير Pierre Meemer	1972-1974	اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية
فاليري جيسكار ديستان Valéry Giscard D'Estaing (1974 -1981)	جاك شيراك Jacques Chirac	1974-1976	اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية
	ريمون بار Barre Raymond	1976-1981	مستقل، مرتبط الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية
فرانسوا ميتران François Mitterrand (1916-1996)	بيار موروا Pierre Mauroy	1981-1984	الحزب الاشتراكي
	لوران فابيوس Laurent Fabius	1984-1986	الحزب الاشتراكي
	جاك شيراك Jacques Chirac	1986-1988	الحزب التجمع من أجل الجمهورية
	ميشار روكار Michel Rocard	1988-1991	الحزب الاشتراكي
	إديت كريستون Edith Cresson	1991-1992	الحزب الاشتراكي (أول امرأة تتولى منصب رئيس الوزراء في فرنسا، المرأة الوحيدة التي

[1] Raphael Hadas-Lebel, les 101 mots de la démocratie française, Odile Jacob, 2002, p 426.

			تولت هذا المنصب حتى اليوم)
	بيار بيريغوفوا Pierre Bérégovoy	1991–1993	الحزب الاشتراكي
	ادوارد بالادور Edouard Balladur	1993–1995	الحزب التجمع من أجل الجمهورية
جاك شيراك Jacques Chirac (1932–2019)	آلان جوبيه Alain Juppé	1995–1997	الحزب التجمع من أجل الجمهورية
	ليونال جوسبان Lionel Jospin	1997–2002	الحزب الاشتراكي
	جان بيير رافاران Jean Pierre Raffarin	2002–2005	في البداية كان منظم لحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية ثم الديمقراطيين الأحرار
	دومينيك دوز فيلبان Dominique de Vellepin	2005–2007	الحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية
نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy (1955-)	فرانسوا فيون Frençois Fillon	2007–2012	الحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية
فرانسوا هولاند François Hollande	جان مارك ايرولت Jean Marc Ayrrault	2012–2014	الحزب الاشتراكي
	مانويل فالس Manuel Valls	2014–2017	الحزب الاشتراكي

المصدر: من إعداد الطالب.

وضعت الجمهورية الخامسة وزير الخارجية في خدمة رئيس الجمهورية الذي يعينه ويقيله من منصبه، وتشير الممارسة إلى أن الوزراء والسفراء والمسؤولين الأجانب غالبا ما يفضلون لقاء رئيس الجمهورية على لقاء وزير الخارجية أو أي من مسؤولي الوزارة باعتبار الأول هو صاحب السلطة الفعلية في مجال السياسة الخارجية، وإزاء هذا الوضع أمكن لرئيس الجمهورية التعامل مع الكثير من القضايا الخارجية دون إعلام وزير الخارجية[1]، وعليه، تعتبر صلاحيات الوزير الأول في مجال السياسة الخارجية ضئيلة جدا، نظرا لارتباطه بالرئيس الذي يضطلع بصلاحيات كبيرة كما وضحنا في العنصر السابق، لذلك فصلاحياته تختفي وراء الرئيس.

[1]– رانيا حسين عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص 47.

الفرع الثاني: السلطة التشريعية (البرلمان)

السلطة التشريعية توجد في كل الأنظمة ولكنه لا يملك نفس الصلاحيات في شؤون السياسة الخارجية، ففي الدول الديمقراطية – عكس الأنظمة التسلطية– أهمية البرلمان في صنع القرار الخارجي يكمن تجسيدها في علمية المراقبة والتقييم، التي ترغم الحكومة على التعاون مع البرلمان في مجالات السياسة الخارجية، بينما الدستور الفرنسي أقر برلمانا ثنائي الغرفة، ممثلا في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ طبقا (للمادة 24) وهما:

- الجمهورية الوطنية **National Assembly**: تتكون من 577 عضو، يتم انتخابهم بشكل مباشر من قبل المواطنين الفرنسيين الذين أتموا 18 سنة لمدة خمس سنوات، على أساس الدوائر الفردية.[1]

ينص الدستور على مسؤولية الوزير الأول (رئيس الحكومة) وأعضاء حكومته أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، ولا ينص على مسؤوليتهم أمام رئيس الجمهورية.

- مجلس الشيوخ **Senate**: يتكون من 322 عضو ينتخبون عن طريق الانتخاب غير المباشر لمدة 9 سنوات ويجدد ثلث أعضائه كل ثلاث سنوات، بينما يمثل أعضاء الجمعية الوطنية الشعب الفرنسي، فإن أعضاء مجلس الشيوخ يمثلون التراب الوطني الفرنسي ومقاطعات ما وراء البحار والفرنسيين المقيمين في الخارج، ويشترط في صحة انتخاب مرشح مجلس الشيوخ بلوغه سن الخامس والثلاثين، باعتبار أن هذا المجلس يمثل العقلاء الذين يملكون الخبرات.[2]

تعتبر الجمعية الوطنية في النظام السياسي الفرنسي أكثر أهمية من مجلس الشيوخ في التشريع، ولا يلعب مجلس الشيوخ أي دور في إجراءات سحب الثقة من الحكومة، ويهدف وجود مجلس الشيوخ إلى تحقيق تمثيل جيد للمحافظات الفرنسية والأقاليم، أكثر من كونه يلعب دورا سياسيا[3]، يجتمع البرلمان بغرفتيه في دورتين سنويا، كما يجتمع في دورات استثنائية بناء على طلب الوزير الأول أو أغلبية النواب، وجب الإشارة أنه سابقا في فرنسا كانت تهيمن السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية إلى غاية بداية الجمهورية الخامسة، لتتغير الموازين لصالح برلمان محدود الصلاحيات* ومجالات عينها الدستور مقارنة بالسلطة التنفيذية، حيث وضع

---

[1] –L'Assemblée nationale française, http://www.assemblee-nationale.fr/connaissance/fiches. (25-05-2020)

[2] – "Rôle et fonctionnement du sénat", http://www.senat.fr/role/index.html, (13-05-2020)

[3]– شمسة بوشنافة، دور فرنسا في النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، ص 85.

* تحددت اختصاصات البرلمان الفرنسي على النحو التالي:

1. الاختصاص التشريعي: لقد فرق دستور 1958 بين نوعين من القوانين التي يقرها البرلمان:

أ. القوانين النظامية (الأساسية): وهي تتعلق بتحديد المؤسسات وتنظيم سير أعمال السلطات العامة، ويتطلب إعداد هذه القوانين إجراءات خاصة، كضرورة مرور 15 يوما من تاريخ إيداع المشروع قبل البدء في مناقشته، وإجبارية إحالة هذه القوانين على المجلس الدستوري قبل إصدارها.

ب. القوانين العادية: وهي القوانين التي لا يشترط في سنها إجراءات خاصة مثلما هو الشأن في القوانين النظامية أو الأساسية.

دستور سنة 1958، عدة تقنيات لنظام برلماني مقنن بهدف العمل دون عرقلة المؤسسات في حالة وجود صراع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية[1]، وبالتالي هذا الدستور حجم أو قزم من مهام البرلمان فيما يخص السياسة الخارجية، حتى أن رئيس الجمهورية لا يعتبر مسؤولا أما البرلمان، إذن فقد جاء دستور 1958 ليمنح سلطات واسعة للرئيس في مواجهة الحكومة التي أصبح دورها مقتصرا على تنفيذ برنامج الرئيس، أو في مواجهة البرلمان الذي تقلصت اختصاصاته في كلا وظيفتي التشريع والرقابة، نظرا لأنه للرئيس الحق في إصدار بعض القوانين، والاعتراض على القوانين التي يقدمها البرلمان، حسب المادة 10 من الدستور الفرنسي، كما له حق حل الجمعية العامة في البرلمان.[2]

الفرع الثالث: السلطة القضائية

أما السلطة القضائية، فهي مستقلة بشكل كامل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، تعتبر حارسة الحرية الفردية، منظمة في فرنسا وفقا لتمييز أساسي بين المحاكم القضائية المكلفة بتسوية النزاعات بين الأفراد، من جهة، والمحاكم الإدارية للبت في النزاعات بين المواطنين والسلطات العامة، من جهة أخرى، يتضمن النظام القضائي نوعين من المحاكم:

أولا: المحاكم المدنية

محاكم الحق العام (المحكمة البدائية الكبرى) والمحاكم المتخصصة (المحكمة الابتدائية، والمحكمة التجارية، ومحكمة قضايا الضمان الاجتماعي ومجلس قضاة للحكم في الشؤون العمالية، الذي يحل النزاعات بين أصحاب العمل والعمال).

ثانيا: المحاكم الجزائية

تختص بالجزم بمستوياته الثلاثة:

---

2. اختصاص تعديل الدستور: يعود حق المبادرة باقتراح تعديل الدستور إما إلى رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس الوزراء، إما إلى أعضاء البرلمان، وبعد موافقة البرلمان على التعديل يعرض للاستفتاء الشعبي، وقد يستغني الرئيس عن إجراء الاستفتاء إذا عرض التعديل على البرلمان في تشكيل مؤتمر مشترك.

3. الاختصاص المالي: يتولى البرلمان إصدار القوانين المتعلقة بالميزانية، لكن سلطاته في هذا الشأن مقيدة، فهو لا يستطيع تخفيض الواردات العامة أو حق اقتراح نفقات جديدة، والمجلس ملزم بالتصويت على الميزانية في خلال مدة معينة (70 يوما) وإذا مرت هذه المدة دون تصويت، حق للحكومة إصدار الميزانية بموجب مرسوم.

4. اختصاص الرقابة السياسية على الحكومة: وتتم هذه الرقابة من خلال توجيه الأسئلة –يكون سواء شفويا أو كتابيا– والاستجواب وسحب الثقة، فالأسئلة الكتابية توجه إلى الوزير المعني ليجيب عنها كتابة خلال شهر وتنشر الإجابة في الجريدة الرسمية للبرلمان، أما الأسئلة الشفهية فهي عبارة عن حوار بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتخصص لها جلسة أسبوعية، إن مراقبة الحكومة معناه محاسبتها عن الأعمال التي قامت بها، وعن السياسة التي التزمت بها وللبرلمان الحق في معاقبة الحكومة عن طريق سحب الثقة وفيه يطلب رئيس الوزراء من الجمعية الوطنية تجديد الثقة، من خلال طلب التصويت على برنامج الحكومة، أو بيان السياسة العامة أو على مشروع القانون.

[1] – Jean–Paul Valette, le pouvoir executive en France de 1789 à nos jours, Paris: Ellipes, 1999, p 109.

[2]– Marie Christine Kesseler, la polotiqu étrangère de la France acteurs et processus, op.cit, p 52.

- المخالفات: التي تبت فيها محكمة الشرطة.
- الجنح: التي تبت فيها محكمة الجنح.
- الجرائم: التي تبت فيها محكمة الجنايات.

وهناك محكمة خاصة تبت بنزاعات مدنية وجزائية على حد سواء، وهي محكمة الأطفال، إن محكمة النقض، وهي أعلى هيئة قضائية، مكلفة بالنظر في الطعون المقدمة ضد الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف، يحتل مجلس شورى الدولة قمة المحاكمة الإدارية، وهو أعلى هيئة قضائية للفصل نهائيا بقانونية الإجراءات الإدارية، كما وأنه يمثل أيضا هيئة استشارية تقوم الحكومة باستشارتها فيما يتعلق بمشاريع القوانين وبعض مشاريع المراسيم.[1]

المطلب الثاني: دور القوة المجتمعية في صناعة السياسة الخارجية الفرنسية

الفرع الأول: الأحزاب السياسية

من الناحية القانونية، تحظى الأحزاب السياسية بوضعية الجمعيات بمقتضى القانون الصادر في 1 يوليو 1901 الذي يسمح بإنشاء هذه الأحزاب في جميع أنحاء أراضي الدولة الفرنسية، إن هدف الأحزاب السياسية الرئيسي هو ممارسة السلطة السياسية أو المشاركة فيها على أقل تقدير، وتعد التعددية السياسية والروح التنافسية بين مختلف التشكيلات السياسية أحد دعائم الرئيسية للديمقراطية وحرية التعبير والرأي، إن هذا المتطلب اللازم مدرج في المادة الرابعة من دستور الجمهورية الخامسة.[2]

وتتميز فرنسا بكثرة وتنوع أحزابه السياسية وهنا نطرح سؤال: كيف تؤثر هاته الأحزاب على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية؟

اليسار المعتدل: ويمثله الحزب الاشتراكي يعتبر من أقدم الأحزاب السياسية المعاصرة في فرنسا، حيث تعود جذور نشأته لعام 1905 وفي عام 1959 تم تغيير اسم الحزب إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، وأصبح يمثل التيار المعتدل لليسار تمييزا عن الأحزاب اليسارية المتطرفة "الحزب الشيوعي" ولقد برز الحزب بصورة قوية في الساحة الفرنسية على يد الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران" ويتلخص برنامج الحزب في محاولة الحفاظ على حد أدنى مرتفع للأجور، ومكافحة البطالة، أما خارجيا فإن الحزب يدعو للحفاظ على روابط قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلنطي، كما يطالب بسياسة عالمية أكثر عدلا في التعامل مع دول العالم الثالث كما يعد الحزب من مؤيدي إسرائيل.

---

[1]- القضاء في فرنسا، تاريخ دخول الموقع: (25-05-2020)، من الرابط: http://www.marefa.org

[2] ____، الأحزاب السياسية في فرنسا، متحصل عليه: http://www.ambarfrance-eg.org تاريخ الاطلاع: 2016/03/22.

اليسار المتطرف: يمثله الحزب الشيوعي تأسس عام 1920 وكان مرتبطا من الناحية الإيديولوجية والسياسية بالاتحاد السوفياتي، وقد زاد دوره السياسي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بسبب دوره المباشر في مقاومة الاحتلال النازي فقد شارك في حكومة ديغول المؤقتة بعد الحرب، إلا أن مكانته بدأت في التراجع بداية من عام 1972 تاريخ "بروز ميتران" وتفعيله للحزب الشيوعي.

حزب اليمين المعتدل: والذي يمثله التجم من أجل الحركة الشعبية ومؤسسه الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" 1976 ليكون امتداد لحزب التجمع من أجل الجمهورية الذي أسسه "شارل ديغول" والذي عرف باسم الحزب الديغولي[1]، وكان يهدف ديغول إلى جمع جميع الفرنسيين فيما وراء الحدود الإيديولوجية والحزبية[2]، وتقوم سياسته الداخلية على التركيز على قوة الدولة من ناحية وتبني سياسات معتدلة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أما في الخارج يهدف الحزب إلى بناء سياسة خارجية مستقلة لفرنسا مع تأكيد دورها العالمي، وبالنسبة للعلاقات مع الدول العربية خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد انتهج الحزب أثناء حكم الرئيس "شيراك" سياسة تقارب مع الدول العربية وتفهم قضاياها.

اليمين المتطرف: وتمثله الجبهة الوطنية وظهرت عام 1972 على يدي زعيمها "جان ماري لوبان" تعد من أكثر التيارات عنصرية وعداء للمهاجرين خاصة العرب منهم، كما تطالب بسياسة استقلالية لفرنسا عن النظام العالمي الجديد واستقلالها عن المنظمات الدولية كالناتو والمنظمة العالمية للتجارة، والاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: جماعات الضغط

إن مفهوم جماعات الضغط كمصطلح سياسي يمكن تقسيمه على مفهومين: الأول الجماعة (Groupe) ويقصد بها ائتلاف بين مجموعة من الأشخاص لهم خصائص عامة مشتركة مثل مستوى معين من المعيشة، ومستوى متقارب في الدخل، أصحاب مهنة واحدة ومصالحهم وأهدافهم واحدة، أما المفهوم الثاني: الضغط مرتبط بالعمليات السياسية إذ يعني أن الجماعة قد اتخذت اتجاها أو رأيا موحدا قبل موضوع معين.

ومن ثم فمن أجل وضع هذا الاتجاه موضع التنفيذ في الواقع السياسي فإن جماعة الضغط على هذا النحو تحاول التأثير في صانعي القرارات في النظام السياسي من أجل تحقيق غرضهم على وفق مصالحهم.[3]

وهناك من يعرفها: بجماعات توجد داخل مجتمع له نشاطاته لذلك فدرجة تطور وتعقد تلك الجماعات متأتية من تطور وتعقد المجتمع الذي تعيش فيه وتكون أهداف تلك الجماعات إما مادية تسعى لربح فهي تضغط على

[1]– كريم فرمان، في كيفية عمل النظام السياسي، سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا، ط1، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2009، ص 289.

[2] – جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ط1، بيروت، منشورات عويدات، 1996، ص 91.

[3]– حافظ علوان حمادي الدليمي، المرجع السابق، ص 71.

النظم السياسية والاقتصادية من أجل تحقيق مصالحها أو تكون ذات طابع إيديولوجي للدفاع عن قيم ومبادئ معينة تؤمن بها.[1]

ومكانة الجماعات الضاغطة في الحياة السياسية الفرنسية: كانت هذه الجماعات في السابق تركز نشاطها على السياسة الداخلية الفرنسية دون النظر للسياسة الخارجية وتمارسه الدولة في الأحداث الدولية، ولكن أهمية الأحداث التي مرت بها فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية قد فرضت على جماعات الضغط أن تهتم بهذه القضايا بالإضافة إلى اهتمامات السياسة الخارجية، فنقابات العمال وجدت مصلحتها في الالتحام مع الأحزاب السياسية لتحقيق أهدافها من خلال تلك الأحزاب وكان أول من تعامل معها الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي الفرنسي خاصة مواقف تلك الجماعات من الحلف الأطلسي والتعريفات الجمركية، ثم جماعات أرباب العمل والمستثمرين التي تحاول الضغط على الحكومة لاتخاذ إجراءات اقتصادية داخلية وخارجية تنسجم مع مصالحها، بالإضافة إلى جماعات الضغط الصهيوني في السياسة الفرنسية التي تتميز بقوة تنظيمها وفاعليتها وتماسكها، ارتباطها العالمي بالحركة الصهيونية التي تهدف إلى تحقيق أهدافها السياسية في دعم إسرائيل في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية.[2]

الفرع الثالث: الرأي العام

هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمتها الإنسانية الأساسية مسا مباشرا.[3]

ويؤثر الرأي العام على السياسة الخارجية للدولة من خلال دفع صانع السياسة الخارجية نحو الاهتمام بقضية معينة، والتأثير في مدى إدراكه لأهمية هذه القضية فبالإضافة إلى التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية، أي يلعب الرأي العام دورا في وضع ضوابط معينة على قدرة صانع السياسة الخارجية في اختيار بدائل معينة، أي يحدد له الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة فإذا تخطى صانع السياسة الخارجية، هذه الحدود، فإنه يواجه ثورة الرأي العام عليه.[4]

إلا أن العلاقة بين الرأي العام وصنع القرار تختلف باختلاف النظام القائم في الدولة، ففي الأنظمة الديمقراطية يؤثر فيها الرأي العام ولكن في النظم الغير الديمقراطية تسمح للتأثير من طرف واحد مما يؤدي إلى

---

[1]– ماجد أحمد الزاملي، جماعات الضغط وتأثيرها على رسم السياسة العامة للدولة، متحصل عليه: http://www.iraqicp.com تاريخ الاطلاع 2016/03/23.

[2]–عبد الهادي مهداوي، مكانة الجماعات الضاغطة في الحياة السياسية الفرنسية، متحصل عليه: http://www.alhewar.org تاريخ الاطلاع 2016/03/24.

[3]–عاطف عدلي العبد ومختار التهامي، الرأي العام، سلطنة عمان، دائرة الدراسات والرأي العام، 2005، ص 21.

[4]– محمد السيد سليم، الرأي العام وتأثير في عملية صنع القرار، متحصل عليه: http://www.alukah.com تاريخ الاطلاع: 2016/03/25.

انتشار السخط وعدم الرضا بين الجماهير[1]، وقد شهد الرأي العام الفرنسي نشاطا كبيرا منذ عهد الثورة الفرنسية عام 1789، ولكن نشاطه زاد مع ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة من تحولات على مستوى الشعوب، أين أصبح الأفراد أكثر معرفة وقدرة على التعبير عن مواقفهم فيما يخص القضايا الدولية، بالإضافة إلى تطور وسائل الإعلام والاتصال والتي أصبح لها دور بالغ الأهمية في توجيه وتغيير الرأي العام.

بالتالي أصبح الرأي العام الفرنسي له دور كبير في توجيه السلطات الفرنسية إلى بعض القضايا دون الأخرى.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الفرنسية

يتمحور هذا المبحث حول معالجة المحددات الموجهة للسياسة الخارجية الفرنسية حيث تشمل مجموعة العوامل والظروف المؤثرة والموجهة لها تجاه منطقة أو قضية معينة في العالم، فقد تكون هذه المحددات معوقات للسياسة الخارجية للدولة في حالة عدم توفرها أو تمنح لها مجال وحرية للتصرف عند توفرها، في نفس الوقت فإن هذه المحددات هي التي تساهم في رسم معالم وحدود مركز الدولة ووظيفتها في النظام الدولي، فهناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول والتي تتراوح ما بين محددات داخلية وأخرى خارجية، وبناء على ذلك سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وهما كالتالي:

المطلب الأول: المحددات الداخلية

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

المطلب الأول: المحددات الداخلية

هي المحددات التي تفرزها البيئة الداخلية للدولة، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي، وليست نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى، فالسلوك الخارجي لأي دولة يتأثر بمعطيات البيئة الداخلية، وعليه يعرف "ريتشارد سنايدر Richard Snyder" المحددات الداخلية بأنها: "مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم"[2]، تشمل في حد ذاتها العديد من المحددات وهي: المحدد الجغرافي، المحدد البشري، المحدد الاقتصادي، المحدد العسكري.

الفرع الأول: المحدد الجغرافي

تؤثر المعطيات الجغرافية على تحديد مناهج السياسة الخارجية للدولة وأدواتها، وبالتالي أنماك العلاقات الدولية، وفي هذا الصدد قال "نابليون بونابرت" بأن الوضع الجغرافي هو الذي يحدد ملامح السياسة الخارجية

[1]– لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، تر: أحمد ابن أحمد مفتي ومحمد سيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص 163.

[2]– محمد السيد سليم ، مرجع سابق، ص 136.

للدولة، أما "بينيتو موسوليني **Benito Mussolini**"*، فقد أكد أن السياسة الخارجية لم تكن أمرا مبتكرا لكنها دائما خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية.

فيما يخص أهمية دور العامل الجغرافي في السياسة الخارجية للدولة، فقد اختلف آراء منظرو العلاقات الدولية وانقسموا إلى اتجاهين: يرى الاتجاه الأول أن التطور التكنولوجي، الذي عرفه العالم في ميادين الأسلحة التكتيكية والاستراتيجية وتطور وسائل المواصلات والاتصال أدى إلى تآكل العوامل التقليدية في السياسات الداخلية والخارجية للدول المعاصرة، ومنها دور المتغير الجغرافي، وهذا المتغير المادي الذي كان الموجه الأساسي آنذاك لسياسات الدول تجاه بعضها البعض[1]، أما الاتجاه الثاني، فإنه يرى بأن الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا ومن أقدمها حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية.[2]

بناء على الاتجاه الأخير، الذي يعطي أهمية كبيرة للعامل الجغرافي ويعتبره أكثر العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية، إذ أن الأحداث السياسية مهما تبدلت أو تغيرت فإنها واقعة في إطار جغرافي غير متغير، لذا أخذت الجغرافيا أهمية في دراسة السياسة الخارجية للدولة وتحليلها، وهكذا ولدت في الفكر السياسي ما عرف باصطلاح الجيوسياسية (**Geo-politics**)، وهي العلاقة بين الجغرافية والسياسة.

وجب الإشارة، أن أول كتاب في الجغرافيا السياسية وضعه العالم الألماني فريدريك راتزل **Friedrich Ratzel*** عام 1897، عرض فيه آراءه حول الدولة وطبيعة نموها[3]، أما من أبرز العلماء الذين اهتموا بالعامل الجغرافي للدولة وتأثيراته نجد العالم الإنجليزي هالفورد ماكيندر **Halford Mackinder****، حيث قسم سطح الكرة

---

* بينيتو موسوليني Benito Mussolini (1883-1945): ولد في 29 جويلية 1883 بـ بريدابيو- إيطاليا، كان حاكم إيطاليا ما بين 1922-1943، شغل منصب رئيس الدولة الإيطالية ورئيس وزرائها وفي بعض المراحل وزير الخارجية والداخلية، من مؤسسي الحركة الفاشية الإيطالية وزعمائها، سمي بالدوتشي أي القائد من عام 1930-1943، توفي بتاريخ 28 أفريل 1945.

[1]- صالح سعود، مرجع ، سابق، ص 41.

[2]- محمد نصر مهنا، علم السياسة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 1997، ص 523.

* فريرديك راتزل Freidrich Ratzel (1844-1904): عالم ألماني، صاحب كتاب "الجغرافيا السياسية" عام 1897 يعتبر المؤسس الأول لعلم الجغرافيا الحديثة، يعد هذا الكتاب أول عمل منهجي في الجغرافيا يتناول موضوعا سياسيا، أشار في كتابه أن الدولة كائن حي تدفعه الضرورة للنمو عن طريق الحصول على الموارد التي تعوزه ولو دفعه ذلك إلى استخدام القوة، كما أن للدولة الحق في التوسع عن طريق السكان والحضارة أو القوة، درس راتزل في هايدلبرغ سنة 1868 علم الحيوان والجيولوجيا والتشريح، له كتاب جغرافيا الإنسان، كما كتب عن العوامل التي تتحكم في توزيع الإنسان في الكرة الأرضية.

[3]- سالم حسين البرناوي، العلاقات العربية الافريقي: دراسة حالة العلاقات الليبية الافريقية، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 2002، ص 93.

** هالفرد ماكيندر Halford Mackinder (1861-1947): جغرافيا بريطاني، متخصص في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتكا، في عام 1904 قام بتأليف الكتاب الشهير "المحيط الجغرافي للتاريخ"، أحد أشهر كتب الجيوبوليتيك في العالم، كما أنه هو من وضع نظرية قلب العالم، تتلخص نظريته في تقسيم

الأرضية إلى تقسيمات معينة وجعل لها جزيرة وقلب وتوصل إلى نظرية سماها "قلب العالم"، وقلب العالم هو المنطقة التي تشمل أجزاء من روسيا وما كان يعرف بأوروبا الشرقية، فيرى كلا من "راتزل فريديريك" و"ماكيندر"، وكذلك خبراء في الجيوبوليتيك أن سياسة المجال الحيوي للدولة والإقليم تعد بمثابة "رأس مال مكاني" " **Capital Spatial**" بالنسبة للدول.

تشمل العوامل الجغرافية مجموعة من العوامل الفرعية أهمها الموقع، المساحة والتضاريس، تؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدول بشكل مباشر وغير مباشر، فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.[1]

الموقع: بالرجوع إلى فرنسا، فإنها تتمتع بموقع جغرافي هام، كونها على رأس القارة الأوروبية فهي بهذا قوة قارية **Puissance continentale**، لها ثلاث وجهات بحرية، مطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، حيث تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 643.801 كم2 تمكنها من لعب دورا بارزا في الساحة الدولية، منها 640.053 كم2 مساحة اليابسة و3.376 كلم2 مساحة المياه، والمؤهل الأول لهذا المقوم يضع فرنسا ضمن الدول ذات الجوار المتعدد فهي تتموقع في غرب أوروبا، وتتميز بوجود العديد من السواحل لديها، حيث يحدها من الشمال بحر الشمال ومن الشمال الغربي بحر المانش، والمحيط الأطلنطي غربا والبحر الأبيض المتوسط جهة الجنوب الشرقي، كما تحدها من الشمال الشرقي بلجيكا ولوكسمبورغ، أما ألمانيا وسويسرا من جهة الشرق وتحدها من جهة الجنوب الشرقي كلا من إيطاليا وموناكو، أما جهة الجنوب الغربي فتحدها كلا من إسبانيا وأندورا وخليج بسكي من الغرب، إضافة لذلك، فقد استرجعت فرنسا منطقتي الألزاس واللورين بعد اتفاقية فرساي 1919، وبهذا أصبحت أكبر دولة مساحة في غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي، لكنها تبقى متوسطة الحجم على المستوى الدولي.

المؤهل الجغرافي الثاني لهذا العنصر مرتبط بموقعها الساحلي **Position Littorale**، فهو مصدر قوة فرنسا ومحل أطماع خارجية، هذا المكسب يمنعها أن تكون دولة تنعت بالمغلقة أو المنطوية على نفسها لأن لها أبواب مفتوحة من البحث الشمال على الأطلسي من جهة والبحر المتوسط من جهة أخرى، وظلت فرنسا محتفظة بفضاء خارجي **Territoires d'Outre-Mer** خارج أراضيها، تعرف بدوم توم **Dom-Tom** وتضم أراضي

الأرض كوحدات لها خصائصها ومميزاتها، فهو ينظر للعالم على أنه جزيرة كبيرة متصلة (آسيا- أوروبا- أفريقيا) تحيط بها جزء على الأطراف (الأمريكيتين- استراليا).

[1]- محمد السيد سليم ، مرجع سابق، ص 178.

خارجة عن حدودها الوطنية وتعد مكاسب ماضيها الاستعماري، تمثل 120 ألف كلم2 موزعة في 4 مجموعات أساسية:

- في أمريكا الجنوبية **Amérique Tropicale**: تتضمن الجزر البركانية لجبال الأنتيل، قوادلوب، مارتينيك وغويانا المحاذية للبرازيل.
- في المحيط الباسيفيكي **Océane Pacifique**: كاليدونيا وأرخبيل بولينيزيا.
- في المحيط الهندي **Océan Indien**: جزر الرونيون، ومايوت **Mayotte** بين مدغشقر وإفريقيا.
- في الأراضي الاسترالية والأنتاركتية الفرنسية: جزر القديس بوليس **Saint Paul**، وجزر كروزيه **Grozet**، وبقايا مستعمرات فرنسا التقليدية في كندا، سان بيار **Saint Pierre**، وميكولون **Miquelon**.[1]

إذن يمكن القول، أن الاستراتيجية الجغرافية التقليدية الفرنسية، بين ما هو قاري وبحري، لا تزال قائمة حتى في القرن الواحد والعشرين وهذا ما أكده شيراك عندما قال: "لقد تعاونت الجغرافيا والتاريخ على نسج استثنائية فرنسية...هذا الموقع يخدم إشعاعنا الاقتصادي والثقافي...."[2].

التضاريس: إن عنصر تضاريس الأرض يجب أخذه في الاعتبار لفهم العلاقة بين الحيزة والقوة، فالتضاريس الجغرافية تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة.[3]

تثير قضية التضاريس مسألة الحدود، فعدم وجود حدود طبيعية للدولة يدفعها إلى تركيز حيز أساسي من سياستها الخارجية نحو حماية أمن حدودها خاصة المناطق التي يسهل على العدو اجتيازها أو خلق مناطق عازلة **Buffer Zones** على حدودها[4]، أما بالنسبة للحدود الطبيعية لفرنسا، فيظهر جهتي الجنوب والشرق سلاسل الجبال: جبال البرانس وجبال الألب وجبال جورا، والموضح في الخريطة المرفقة رقم 02، أما الحدود الشرقية فهي على نحر الراين، وهذا ما جعل الحدود الشمالية الفرنسية مع ألمانيا خطرا هدد لمدة طويلة الأمن

[1] – فاطمة مساعيد، الدور الإقليمي الفرنسي وأثره على المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، ص 51.

[2] – جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت، منشورات عويدات، ط1، 1996، ص 135.

[3] – مرسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، مكتبة النهشة المصرية، ط2، 1998، ص 156.

[4] – محمد السيد سليم ، مرجع سابق، ص 182.

الفرنسي –قضية الألزاس واللورين– أين كانت فرنسا تفتقد في هذه المنطقة إلى حواجز طبيعية تحميها من ذلك، مما جعلها تخصص حيزا هاما من سياستها لهذه القضية.[1]

الخريطة رقم 01: توضح تضاريس فرنسا

المصدر: الحطاب بوكطاية، فرنسا، ملتقى أساتذة الاجتماعيات، من الرابط: http://profes-eklablog.net/-a82297213

الفرع الثاني: المحدد البشري

العامل البشري دور مؤثر في السياسة الخارجية للدول باعتباره عنصرا مهما في بناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب مثلما هو الحال في الصين، غير أن الكم السكاني يرتبط بعامل الكيف حتى يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية، إلا أن هناك دولا ذات تعدد كبير من السكان مثل الهند وأندونيسيا ولكن ذلك لا يؤثر كثيرا على سياستها الخارجية، كما أن عدد السكان قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي.[2]

بناء على ذلك، يبلغ التعداد السكاني في فرنسا 67 مليون نسمة في نهاية 2019 حسب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، بكثافة سكانية 111 نسمة/كم2، فيما كان عدد سكانها يقدر بـ 66.77 مليون نسمة حسب إحصاءات سنة 2017، تضم فرنسا 73 تجمعا سكانيا يزيد تعداد كل منها عن 100 ألف نسمة، يتركز معظم سكانها في التجمعات السكانية الخمسة الكبرى المبينة في الجدول رقم 03 التالي:

[1] –Jean–J CHevallier et autres, l'encyclopédie de la France et du monde, Paris, editions de l'encyclopédie de l'empire Français, Tome Second, p 18.

[2] – زايد عبد الله مصباح، مرجع سابق، ص 156.

الجدول رقم 03: يبين إحصاءات توزيع سكان فرنسا في التجمعات السكانية

التجمعات السكانية	عدد السكان 2019
باريس	12.3 مليون
ليون	2.3 مليون
مارسيليا	1.7 مليون
تولوز	1.3 مليون
ليل	1.2 مليون

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية

كما هو معروف فإن فرنسا دولة علمانية تعتبر الحرية الدينية حقا دستوريا، لا تحتفظ الحكومة الفرنسية بإحصاءات رسمية حول الانتماء الديني، لكن الدراسات الحكومية تقدم في بعض الأحيان تقديرات، ونتيجة لذلك، فإن الإحصاءات المتعلقة بالانتماء الديني متاحة على فترات متقطعة، فحسب دراسة قام بها مركز بيو للأبحاث **Pew Research Center** عام 2018 فقد بلغ عدد المسيحيين الكاثوليك حوالي **60%** من سكان فرنسا، أما عدد اللادينيين بلغ نسبة **27%**، ويأتي بعدهم المسلمون الذين يشكلون **6.6%**، أما البرتستانت يشكلون نسبة **4%**، اليهود حوالي **1%**، أما باقي الديانات بنسبة تقدر 1.4**%**[1]، .

الفرع الثالث: المحدد الاقتصادي

للمتغير الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة وفي سلوك صناع القرار فيها، لأنه يلعب دورا أساسيا في تحديد قوتها، فكلما كانت الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة كبيرة يكون أثر هذا العامل كبيرا وإيجابيا على السياسة الخارجية والعكس صحيح.[2]

منذ قرون حرصت فرنسا أن تكون واحدة من أغنى وأقوى دول العالم، حيث يتميز اقتصادها بالانفتاح على الخارج ويشغل مكانة هامة في الاقتصاديات الدولية حيث تعتبر فرنسا سادس أقوى اقتصاد في العالم والمرتبة الثانية في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا وفقا لقيمة الناتج الإجمالي المحلي **(GPD)** للدولة، والجدول المرفق رقم 04 يبين ترتيب دول العالم اقتصاديا.

[1] ___, being chrisian in western europe, http://www.pewforum.org, 23-05-2020.

[2] – لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد السيد سليم، السعودية، جامعة الملك سعود، 1989، ص 263.

الجدول رقم 04: ترتيب دول العالم اقتصاديا حسب الناتج المحلي الإجمالي لـ: 2016-2017.

الرقم	اسم الدولة	الناتج المحلي الإجمالي 2016 (مليون دولار أمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي 2017 (مليون دولار أمريكي)
1	أمريكا	18.561.934	19.377.203
2	الصين	11.391.619	12.361.737
3	اليابان	4.730.300	5.106.259
4	ألمانيا	3.494.898	3.618.621
5	بريطانيا	2.649.893	2.609.912
6	فرنسا	2.488.284	2.570.023

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: list of countries by projected GDP, http://statisticstimes.com, (26-05-2022)

يعتمد الاقتصاد الفرنسي على العديد من القطاعات، تتنوع بين قطاع الزراعة، الصناعة والتجارة وحتى الخدمات نستعرضها على النحو الآتي:

أولا: الزراعة

تعتبر فرنسا أول بلد زراعي وأكبر منتج في الاتحاد الأوروبي –تمثل فرنسا 20% من إنتاج الاتحاد الأوروبي الزراعية– وثاني بلد في العالم بعد الولايات المتحدة، تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 33.5% من إجمالي الأراضي الفرنسية، ومن بين أهم المنتجات الزراعية التي يركز عليها هذا القطاع الحبوب (القمح والذرة)، السكر، النبيذ، الألبان، الفواكه والخضروات، المنتجات الحيوانية ومنتجات اللحوم، وتظل الزراعة هي الأساس القوي لقطاع الصناعة الغذائية، كما تشكل تربية المواشي وتصديرها أهم مورد زراعي إذ تشكل 53% من الدخل الزراعي، تحتل فرنسا المرتبة الأولى في أوروبا بثروتها الحيوانية وأيضا الأولى في إنتاج الطيور وأول مصدر عالمي لها[1]، وفي هذا الصدد صرح الرئيس جاك شيراك سابقا بقوله: "من حسن حظنا أننا بلد زراعي عظيم ويمكننا أن نطمع إلى المركز الأولى في المجال الزراعي والغذائي".[2]

أما قطاع الصناعة فقد احتلت فرنسا مراكز جيدة عالميا والخريطة المرفقة رقم 03 توضح مختلف الصناعات في فرنسا، فعلى سبيل المثال في مجال الصناعة الميكانيكية والتحويلية احتلت فرنسا المرتبة الرابعة

[1] – عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الرابع، 1994، ص 510.

[2] – جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، مرجع سابق، ص 135.

عالميا، بفضل شركات صناعة السيارات خاصة: رونو، بيجو، سيتروان (Citroén- Peugeot- Renault)، تشتهر فرنسا أيضا بقطاعها الفضائي الذي تهيمن عليه شركة إيرباص الشركة الرائدة في صناعة الطائرات في العالم، حيث احتلت المرتبة الثالثة عالميا في صناعة الطائرات، والمعروفة باسم (Laravelle, Mirage, Concorde, Air Bus)، أسهم في تطوير صناعة النقل الفرنسي، الأمر الذي خدم كثيرا السياحة الفرنسية التي احتلت المرتبة الأولى عالميا سنة 1991.

جدير بالذكر، التكنولوجيا هي ركيزة اقتصادية أخرى مهمة في اقتصاد البلاد، حيث تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين الدول المتقدمة تقنيا في العالم وتمتلك البلاد بيئة مثالية للبحث والابتكار التكنولوجي، أدت إلى نمو بعض أكبر شركات التكنولوجيا في العالم، على سبيل المثال تعد شركة Publicis مقرها فرنسا ثالث أكبر شركة إعلانية في العالم، صوفيا أنتيبوليس حديقة التكنولوجيا الكبيرة هي المركز التكنولوجي الرئيسي في فرنسا، يقع مجمع التكنولوجيا في فالبون ويضم مكاتب للعديد من شركات التكنولوجيا الكبرى[1]، إضافة للملابس والمنسوجات...الخ.

الخريطة رقم 02: تبين الصناعات الرئيسية في فرنسا

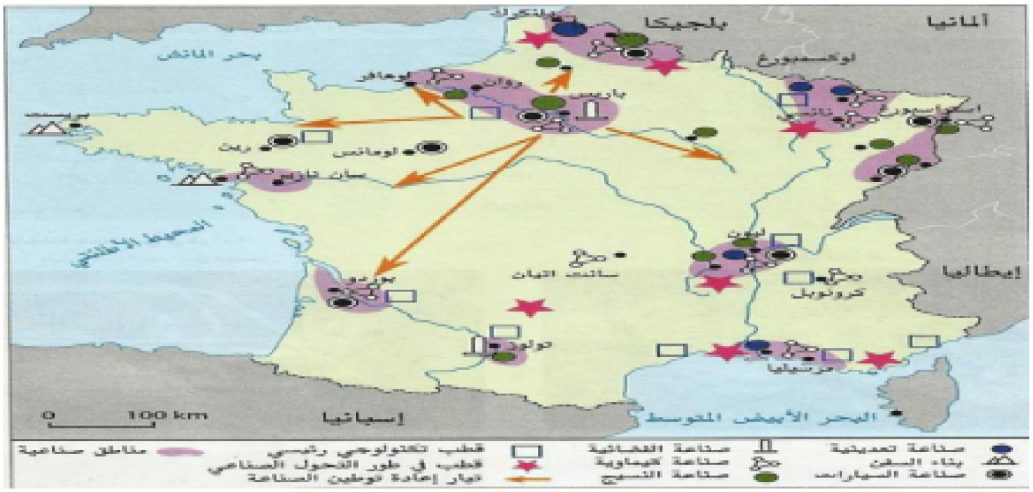

المصدر: الحطاب بوكطاية، فرنسا، ملتقى أساتذة الاجتماعيات، مرجع سابق.

ثالثا: التجارة

بالنسبة لقطاع التجارة، تعتبر من أهم مقومات الاقتصاد الفرنسي، فإن قيمة الواردات عندها تزيد قليلا على قيمة الصادرات، إذ تعتبر فرنسا من بين الخمس دول الأكثر تصديرا في العالم وسادس أكبر مستورد للسلع المصنعة .

[1]– عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص 512.

وجب الإشارة أن الصين احتلت المركز الأول بين أكبر الدول المصدرة في العالم لعام 2017، تقدمت على كل من الولايات المتحدة وألمانيا بفارق كبير، حيث بلغت قيمة صادراتها من البضائع 2.26 تريليون دولار، مقابل 1.55 تريليون دولار قيمة صادرات الولايات المتحدة و1.4 تريليون دولار قيمة صادرات ألمانيا، وفقا للتقرير، فإن الدول الثلاث هذه هي الوحيدة التي فاقت صادراتها التريليون دولار، بينما قدرت قيمة صادرات فرنسا بـ 550 مليار دولار.[1]

في مقابل ذلك، ووفقا للبيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية نجد أن فرنسا تحتل المرتبة السادسة لأكبر الدول المستوردة في العالم لعام 2017 وذلك بحجم واردات يبلغ 625 مليار دولار، بعد كلا من الولايات المتحدة الأمريكية التي تتصدر القائمة بحجم واردات يبلغ 2409 مليارات دولار، وتأتي الصين في المرتبة الثانية في القائمة بحجم واردات يبلغ 1842 مليار دولار، بينما احتلت ألمانيا المركز الثالث بإجمالي واردات يصل إلى 1167 مليار دولار.

وفيما يلي الجدول رقم 03 يضم أكبر الدول المستوردة في العالم وحجم وارداتها.

الجدول رقم 05: يوضح أكبر الدول المستوردة في العالم عام 2017:

الترتيب	الدولة	حجم الواردات بالمليار دولار
1	أمريكا	2409
2	الصين	1842
3	ألمانيا	1167
4	اليابان	672
5	المملكة المتحدة	644
6	فرنسا	625
7	هونج كونج	590
8	هولندا	574
9	كوريا الجنوبية	478
10	إيطاليا	453

المصدر: E. Moyou, principaux pays importateurs dans le monde 2017, http//fr.statista.com

[1]- إنفوغرافيك الصين أكبر مصدر عالمي والإمارات الأكبر عربيا، عربية سكاي نيوز، تاريخ دخول الموقع: 22-06-2022، من الرابط: http://skynewsarabia.com

للإشارة فإن، المنتجات النفطية تشكل أهم واردات فرنسا، أما أهم صادراتها فإنها تشمل المنتجات الكيميائية، الآلات، المعدات الكهربائية، السيارات والطائرات وكذا قطع غيارها، المواد الصيدلانية والأدوية، والموضحة في الجدول رقم 04.

الجدول رقم 06: قائمة 10 أعلى منتجات تصدرها فرنسا لسنة 2017

المنتجات	قيمة الصادرات (بمليار دولار أمريكي)	النسبة % (من إجمالي الصادرات الفرنسية)
الآلات وأجهزة الكمبيوتر	67.3	12.1
الطائرات والمركبات الفضائية	53.5	9.6
المركبات	52.8	9.5
الآلات والمعدات الكهربائية	43.4	7.8
الأدوية	35.5	6.4
البلاستيك والمواد البلاستيكية	20.9	3.8
العطور مستحضرات التجميل	20.1	3.6
المشروبات، المشروبات الروحية	19.3	3.5
الأجهزة البصرية، التقنية والطبية	17.6	3.2
الوقود الأحفوري والنفط	15.5	2.8

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: Exportations de la France en 2017, http://fr.statista.com , (26-06-2022)

جدير بالذكر، استثمرت شركات فرنسا 57.3 مليار دولار أمريكي خارج فرنسا، جعل من ذلك تصنيف فرنسا كثاني أهم مستثمر مباشر خارجي في التعاون الاقتصادي والتنمية منظمة OECD* بعد الولايات المتحدة (173.8 مليار دولار أمريكي) وقبل المملكة المتحدة (55.3 مليار دولار أمريكي)، اليابان (28.8 مليار دولار أمريكي) وألمانيا (2.6 مليار دولار أمريكي).

* منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organisation for Economic Coperation and Development تعرف باختصار (OECD) هي منظمة دولية تأسست سنة 1961 تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية، تتكون من البلدان المتقدمة –36 دولة– والتي تقبل مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، مقرها في باريس.

رابعا: السياحة

لنصل في الأخير، لقطاع السياحة حيث صنفت فرنسا الوجهة السياحية الأولى في العالم إذ تستقبل ما يفوق 83 مليون سائح الخارجي في عام 2012، متقدمة على الولايات المتحدة (67 مليون)، الصين (58 مليون) وإسبانيا (52.5 مليون)، حيث يساهم قطاع السياحة بـ 6.7 من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي، كما لديها 37 مواقع مدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي إذ تضم المدن ذات الأهمية الثقافية العالية مثل باريس، شواطئ ومنتجعات ساحلية، منتجعات تزلج، مناطق ريفية تتمتع بالجمال والهدوء ما يعرف بالسياحة الخضراء.

تعتبر باريس بالأخص من أكثر المواقع زيارة في فرنسا، لديها بعض من أكبر وأشهر المتاحف في العالم، بما في ذلك "متحف اللوفر Musée du Louvre"[*] متحف الفن الأكثر زيارة في العالم، قصر فرساي le château de Versailles[**]، هناك أيضا، ديزني لاند بارك Disneyland[***] هو متنزه الأكثر شعبية في أوروبا، حيث قدر عدد الزائرين لسنة 2009 بـ 15 مليون زائر مجتمعة.

يوجد كذلك، اليفيرا الفرنسية (أو كوت دازور Côte D'Azur) في جنوب شرق فرنسا، هي الوجهة السياحية الرائدة الثانية في البلاد، بعد منطقة باريس، حيث تستضيف 50% من اليخوت الفاخرة في العالم الأسطول.

الفرع الرابع: المحدد العسكري

يعتبر المحدد العسكري من العناصر المهمة التي تؤثر في السياسة الخارجية للدولة، فهو عامل أساسي تعتمد عليه الدولة في تأمين إقليمها ومصالحها أثناء الحرب والسلم، كما تستخدمه كوسيلة ردعية للتأثير السياسي في غيرها من الدول، فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادات عسكرية ذات كفاءة، إضافة إلى امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية العالمية التي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل يعطيها وزنا وثقلا دوليا خاصة في مجال التهديد العسكري، ويصبح لها بذلك تأثير على مجريات السياسة الدولية.

لعبت القوة العسكرية الفرنسية دورا كبيرا في توجيه سياستها الخارجية وذلك منذ القديم، وهذا ما اتضح بشكل جلي في عهد "نابليون بونابارت" والحروب الكثيرة التي قام بها، وقد استمر تأثير العامل العسكري على السياسة

---

[*] متحف اللوفر Mus du Louvre: من أهم المتاحف الفنية في العالم كله، ويقع على الضفة الشمالية لنهر السين في باريس عاصمة فرنسا، يعد أهم متاحف فرنسا، كان عبارة عن قلعة بناها فيليب أوكست عام 1190،/ تحاشيا للمفاجآت المقلقة هجوما على المدينة أثناء فترات غيابه الطويلة في الحملات الصليبية، وأخذت القلعة اسم المكان الذي شيدت عليه، خضع المتحف في عهد الرئيس الراحل فرانسوا ميتران إلى عمليات إصلاح وتوسعة كبيرة.

[**] قصر فارساي le château de Versailles: أهم القصور الملكية في فرنسا، يقع على بعد 25 كلم غرب وسط مدينة باريس.

[***] ديزني لاند Disneyland: هي مدينة ألعاب افتتحت لأول مرة في 15 أفريل 1992، هو ثاني منتزه ديزني يفتتح خارج الولايات المتحدة بعد طوكيو ديزني لاند.

الخارجية الفرنسية عبر العصور وحتى وقتنا الحالي، الذي تكرس خاصة مع امتلاك فرنسا للسلاح النووي، مستغلة في ذلك تقدمها في المجال العلمي والتكنولوجي، وجاء في هذا الصدد، خطاب شارل ديغول الذي ألقاه في 3 نوفمبر 1959 بقوله: "يجب أن يكون الدفاع الفرنسي فرنسيا، فإذا قامت فرنسا بالحرب يجب أن تكون من مجهودها الخاص، وإن حصل العكس فهذا مناقض لما تمثله –بلدنا– فرنسا عبر جذورها التاريخية، والدور الذي كانت تقوم به دائما على الساحة الدولية".

للإشارة فإن، ميزانية الدفاع الفرنسية تستحوذ على نسبة هامة من الميزانية الإجمالية للدولة حيث قدرت بـ 58800 مليون دولار أي ما يعادل **2.1%** من الناتج الإجمالي الخام سنة 2012.

ارتفعت ميزانية الدفاع إلى أن وصلت 35 مليار دولار ما يعادل **3%** سنة 2017، الموضحة في الدائرة النسبية رقم 04– مما يجعلها تحتل المرتبة الخامسة من حيث تجارة الأسلحة في الترتيب العالمي بعد الولايات المتحدة، الصين، روسيا والمملكة المتحدة، كما أن الجيش الفرنسي يحتل المرتبة الخامسة حسب ترتيب الجيوش في العالم وفقا لموقع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية **CIA** بتعداد جيش قدر بـ 387.635 جندي، والموضح في الجدول رقم 05.

فضلا على ذلك، تتنوع القوات المسلحة الفرنسية بين أربع قوات وهي: القوات البرية، البحرية، الجوية وحتى النووية، نستعرضها فيما يلي:

- القوات البرية: تتكون من 250 دبابة، 130500 رجل، 7006 سيارة مصفحة، الأسلحة المضادة للدبابات 1897، أسلحة أرض جو 418.
- القوات البحرية: فيها 40500 رجل، 1 حاملة طائرات، 6 غواصات، 4 غواصات نووية، 13 مدمرة قاذفة للصواريخ الباليستية.
- القوات الجوية: تحتوي على الطائرات المقاتلة 505 طائرة (**Rafale B et C, Mirage tout type**)، 50 طائرة جو/بحر، 52500 رجل، 248 طائرات العمليات التدريبية، 530 طائرات الهيليكوبتر*.
- القوات النووية: تتكون من 4 غواصات نووية من طراز **Triomphant** قاذفة للصواريخ الباليستية، 60 طائرة مقاتلة من طراز (**Mirage 2000N**) و36 **Super Etandard** مجهزة بنظام **ASMP**.[1]

* طائرات الهيليكوبتر من طراز: (Tigre, Gazelle tout type, Fennec AS, HAP/HAD 555, Cougar, Puma SA 330) طائرات الهيليكوبتر النقل: 35 من طراز (Super Puma, Puma)، طائرات الهيليكوبتر الدعم: 51 من طراز (EC725 Caracal, Fennec et Ecureuil, Cougar)

[1] –Pascal Boniface, l'année stratégique 2013, analyse des enjeux internationaux, op.cit, p 134-135.

الجدول رقم 07: يوضح ترتيب جيوش العالم لسنة 2017

الرقم	الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	تعداد الجيش	ميزانية الدفاع (مليار دولار)	عدد الدبابات	عدد الطائرات
1	أمريكا	325	2.363.675	588	5884	13762
2	روسيا	144.5	3.371.027	45	20.216	3794
3	الصين	1.386	3.712.500	162	6457	2955
4	الهند	1.339	4.207.250	51	4426	2102
5	فرنسا	66.77	387.635	35	406	1305
6	بريطانيا	65.84	232.675	46	249	856
7	اليابان	126.8	311.875	6.6	700	1594
8	تركيا	79.81	743.415	8.2	2445	1018
9	ألمانيا	82.52	210.000	39	543	698

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجل التالية: **top Powers 2017,** http://www.globalfirepower.com

موقع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية **CIA**: http://www.cia.gov

قاعدة البيانات العامة **CIA World Factbook**:

http://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

المتغيرات الخارجية هي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى، وتشمل تلك المتغيرات النسق الدولي، التفاعلات الدولية والموقف الدولي.[1]

بناء عليه، ففي تحليلنا للسياسة الخارجية الفرنسية، سنركز على المحددات الخارجية الأهم، والتي نجدها مفيدة في دراستنا وتشمل ما يلي: بنية النظام الدولي، البيئة الإقليمية، عضوية فرنسا في المنظمات الدولية من بينها حلف الناتو والأمم المتحدة... وغيرها.

الفرع الأول: بنية النظام الدولي

عرف هيدلي بول* **Hedley Bull** النظام الدولي بأنه: "منظومة تظهر للوجود حين يكون لدى دولتين أو أكثر من الاتصال فيما بينها، ويكون لديها من التأثير إحداهما في قرارات الأخرى، ما يكفي لكي يجعلها

[1]– محمد السيد سليم ، مرجع سابق، ص 166.

تتصرف بقدر ما كأجزاء في كل واحد"[1]، لكن إذا رجعنا إلى تعريف مارسيل ميرل **Marcel Merle**[**] فإن النظام الدولي: "عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد من اللاعبين الذين يضمهم نظام بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية معينة"[2]، ويعرف اللاعب بأنه كل جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دورا في الحقل الاجتماعي، أو المسرح الدولي ما يعني أن النظام الدولي قد يضم أجزاء أو أطراف غير الدول.

يعد النظام الدولي من بين أهم المحددات الخارجية التي تؤثر على سلوك الدولة الخارجي، فكلما ازداد هذا النظام تعقيدا، كلما شكل ذلك عقبات وحدود بالنسبة للسياسة الخارجية للدول وقيد حريتها، كما أن طبيعة وشكل النظام الدولي يؤثر بطريقة مباشرة على السلوك الخارجي للدولة، فأثناء الحرب الباردة كان النظام الدولي ثنائي القطبية، قسم العالم إلى معسكرين الأول رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والثاني اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، كانت فرنسا تلعب فيه دور الوسيط بين الشرق والغرب والشمال بالجنوب، أما بعد نهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية بزعامة أمريكا، تغيرت الموازين الدولية، وفي هذا الصدد يمكن تحديد ثلاثة أنواع مختلفة لاستجابات الدول لهذا الوضع، وهي كالتالي: الحياد، الاندماج، أو الرفض.

انطلاقا مما سبق، يمكن تصنيف فرنسا ضمن فئة الدول الرافضة أو المتحفظة على هذا الوضع، وذلك لأنه يتعارض مع أفكارها وتوجهاتها العالمية الرامية إلى تحقيق الاستقلالية الفرنسية، ونظام دولي متعدد الأقطاب، ولكنها في مقابل ذلك قررت الاندماج في المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تحظى فيها الولايات المتحدة بمكانة كبيرة، إذن يمكن القول أن ضبط العلاقات الفرنسية الأمريكية، أمر أساسي ومصيري بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية، وهي في الوقت الراهن تحت تأثير ثلاثة معايير لابد من المزاوجة بينهم وهي كالتالي:

1. تعتبر الولايات المتحدة القوة الرائدة في العالم وبالتالي من العبث أو من غير المجدي محاولة مواجهتها أو منافستها من قبل فرنسا.
2. تبقى الولايات المتحدة الأمريكية حليفة فرنسا، نظرا للعديد من العلاقات التعاونية، الدبلوماسية والتجارية، الاقتصادية...الخ.

---

[*] هيدلي بول: فيلسوف وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد، ولد في 10 جوان 1932 في سيدني/ أستراليا، وتوفي في 18 ماي 1958 في أكسفورد/ بريطانيا، وواضع الكتاب الشهير "مجتمع الفوضى the anarchical society".

[1]– فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية– العربية والعربية الدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص 22.

[**] ميرل أحد كبار أساتذة العلاقات الدولية بجامعة السوربون وبمعهد الدراسات السياسية بباريس، أهم مؤلفاته: سوسيولوجيا العلاقات الدولية، يتضمن خلاصة قراءاته ومؤلفاته الأخرى ويعكس خبرته التدريسية الواسعة والتي تمتد لأكثر من ربع قرن.

[2]– مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 136.

3. توجد اختلافات بينهما بشأن القضايا الرئيسية في المجتمع الدولي من بينها: حالات التدخل الإنساني، دور الأمم المتحدة، البيئة،...الخ.

الفرع الثاني: البيئة الإقليمية

الاتحاد الأوروبي في الحقيقة ظلت فرنسا منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي تنظر لنفسها على أنها قائدة هذا الاتحاد أمام ألمانيا المقهورة عسكريا وبريطانيا المتأخرة في الانضمام 1972[1]، ومنح لها دورها التاريخي القدرة على ممارسة نفوذها داخل الاتحاد، بوضع مقر البرلمان الأوروبي بمدينة ستراسبورغ، واستعمال اللغة الفرنسية كلغة عمل وتأمين الحضور الفرنسي في المناصب النافذة وفي مختلف المؤسسات الأوروبية، حيث يحتل الوفد الفرنسي المقدر بـ 72 نائبا داخل البرلمان الأوروبي المرتبة الثانية ويعمل من أجل إسماع صوتها للدفاع عن طروحاتها وتوجهاتها، برز ذلك بشكل أكبر من خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي في 2009 مكنتها من تمرير العديد من الملفات مثل إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، ملف الطاقة والمناخ، الاتفاق الأوروبي حول الهجرة وحق اللجوء.

الفرع الثالث: عضوية فرنسا في المنظمات الدولية

أولا: فرنسا وحلف الشمال الأطلسي*

ظلت فرنسا تتردد في مسألة العودة لحلف الشمال الأطلسي **(NATO)** منذ قرار ديغول بالانسحاب من القيادة العسكرية للناتو عام 1966 وبقاءها عضوا في الحلف، ظلت الفكرة تراود قادتها السياسيين إلى أن وصل الرئيس نيكولا ساركوزي للحكم إذ أراد إعادة إدماج فرنسا في حلف الناتو بهدف زيادة النفوذ داخل المؤسسة، وخاصة في المناقشات حول مستقبل التحالف والترويج لسياسة دفاعية أوروبية[2]، فضلا عن التعاون مع الولايات المتحدة وهذا يتعارض مع أهداف سياسة الرئيس شارل ديغول، سعيا منه لكسب مزيد من النفوذ في العالم والتأكيد على مكانة فرنسا على الساحة الدولية.[3]

---

[1] –Theirry Chopin et Perret, le retour de la France en Europe… pour quelle vision de l'Europe dans le monde?, http://www.robert-schuman.eu/fr , 25-07-2020.

* حلف الشمال الأطلسي: بالإنجليزية (North Atlantic Treaty Organization) منظمة عسكرية اختصارا الناتو (NATO)، بالفرنسية (Organisation du Traité de l'Atlantique Nord)، اختصارا (OTAN)، منظمة عسكرية دولية تأسست عام 1949 بناء على معاهدة شمال الأطلسي تم التوقيع عليها في واشنطن 4 أفريل 1949، يشكل نظاما للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل ردا على أي هجوم من قبل أطراف خارجية، يتكون من 3 أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي يتمتعون بحق الفيتو (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة)، يقع المقر الرئيسي في هارين، بروكسل في حين أن مقر عمليات قيادة الحلف بالقرب من مونس-بلجيكا- يتكون من 30 بلد عضو، وقعت فرنسا على معاهدة الحلف في 1949، كما التحقت ألمانيا سنة 1955.

[2] –Siegel, Heather Annette, les ambitions de Sarkozy et le leadership Français dans l'intervention en Libye de 2011, Senior Thèses, Clarement Mckenna Collège (CMC), 2012, p46.

[3] –Idem, p 16.

بناء على ذلك، أعلن ساركوزي ابتداء من منتصف عام 2007 وفي مناسبات عديدة* بأنه مصمم على إكمال العملية التي بدأها أسلافه في إعادة دمج فرنسا في الهياكل العسكرية لحلف الناتو وعلى تطبيع إجمالي العلاقات الفرنسية مع الحلف، وقد أعلن رسميا عن هذا الإجراء في خطاب ندوة الكلية العسكرية بتاريخ 11 مارس 2009، ثم جاءت هذه العودة بعدما صوت البرلمان الفرنسي في 17 مارس من نفس السنة على قرار العودة للهيئة العسكرية للحلف –بعد انقطاع 43 سنة– الذي تزامن مع الاحتفالات المخصصة للذكرى 60 لتأسيس الحلف المنعقد بستراسبورغ **Strasbourg** وكيهل **Kehl** يومي 3–4 أبريل 2009 فيما عرف بقمة **Strasbourg Kehl**، حيث أيدت الدول الأعضاء "إعلان أمن الحلف" لتتمكن هذه المنظمة من التكيف مع الأوضاع التي تضمنت تبني مفهوم استراتيجي جديد للأمن القائم على الأمن الجماعي، الردع وإدارة الأزمات خلال العشر سنوات المقبلة، حيث صرح ساركوزي قائلا: "مع دخولنا، سيكون لنا موقعنا بين القيادات الحليفة الكبرى وسنحافظ على قوتنا الردعية النووية المستقلة".[1]

شاركت فرنسا في التدخل العسكري الدولي في ليبيا فكانت طرفا في التحالف الدولي بقيادة حلف الناتو، حيث ساهمت في تنفيذ قرار فرض منطقة حظر الطيران على ليبيا، ففي 17 مارس 2011 صدر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973، الذي دعا إلى وقف إطلاق النار، وأذن بالقيام بتحرك عسكري لحماية المدنيين، من أجل منع القوات الموالية لمعمر القذافي من القيام بهجمات جوية على الثوار والمدنيين، عرفت العملية باسم عملية هارماتان *Opération Harmattan**، كما وجب الإشارة أن عند مجيء الرئيس فرانسوا هولاند للحكم فإنه لم يلغي قرار الرئيس السابق ساركوزي بإعادة إدماج فرنسا في منظمة حلف شمال الأطلسي.[2]

* أعلن ساركوزي سياسته الأطلسية الجديدة في ثلاث مناسبات: أولا في خطاب ألقي أمام السفراء في باريس 27 أوت 2007، وجاء هذا كمفاجأة، نظرا لأن الموضوع لم يكن قد أثير خلال الانتخابات الفرنسية، المرة الثانية في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في 7 نوفمبر 2007، وقد بدأ أولا بتذكير مستمعيه بأنه في ضوء عدم الاستقرار العالمي، فإن أمريكا تحتاج إلى أوروبا قوية وحازمة بحكم حلف الناتو لا يستطيع أن يكون في كل مكان في وقت واحد، أما الثالثة في 3 أفريل 2008، خلال قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في بوخارست، وأعلن فيها أن فرنسا ستزيد حجم قواتها المسلحة في أفغانستان بألف جندي.

[1]– ميشال أبو نج، فرنسا تعلن عودتها لقيادة الناتو بعد 43 عام ... وساركوزي يعد بالمحافظة على استقلاليتها النووية، الشرق الأوسط، الخميس 12 مارس 2009، العدد 11062، ص 25.

* عملية هارماتان: اسم الشفرة للعملية العسكرية الفرنسية والتي هي جزء من العملية العسكرية الدولية التي تهدف إلى حماية المدنيين في ليبيا من هجمات قوات معمر القذافي بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 في 17 مارس 2011.

استمرت العملية حتى صباح يوم 31 مارس 2011 عندما تولى حلف الناتو مهمة تطبيق قرار مجلس الأمن تحت اسم "عملية الحامدي الموحد"، سميت العملية على اسم ريح الهارماتان وهي ريح جافة ساخنة تهب على الصحراء ما بين نوفمبر ومارس.

[2] Marcel H, Van Herpen, Sarkozy, France and Nato, the national Interest, No 95, May/June, 2008, p 25.

ثانيا: منظمات دولية أخرى

فرنسا عضو في الأمم المتحدة، وتعمل باعتبارها واحدة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع حق النقض، كما أنها تنتمي لأكر من 150 منظمة عالمية وإقليمية متعددة الاختصاصات فهي عضوا بارزا في منظمة الفرنكوفونية الدولية **(OF)** التي تضم الدولة الناطقة باللغة الفرنسية كليا أو جزئيا، مجموعة الثمانية **G8** ومجموعة العشرين **G20**، منظمة التعاون والتنمية، فضلا عن العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى*، تحتل فرنسا المكانة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث عدد الفرنسيين المتواجدين داخل المنظمات الدولية والإقليمية بما يقارب 160 ألف فرنسي منهم 1200 موظف، هذا الحضور مرتبط بعوامل تاريخية تعود إلى كون فرنسا من المؤسسين الأوائل للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية، كما أنها تساهم في تمويل هذه المنظمات بشكل إجباري بفعل أنها عضوا داخلها والتي يصل عددها 72 منظمة دولية وإقليمية أو بشكل اختياري لتمويل بعض العمليات الخاصة أو تمويل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة التي يقررها مجلس الأمن للاستجابة للأزمات.[1]

* تنتمي فرنسا للعديد من المنظمات لعل أبرزها: مجموعة العشرين (منذ 26 سبتمبر 1999)، منظمة التجارة العالمية (1 جانفي 1995)، وكالة الفضاء الأوروبية (30 أكتوبر 1980)، مجموعة الثماني (1975)، الفرانكوفونية (1970)، بنك التنمية الآسيوي (1970)، المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية (20 سبتمبر 1967)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (7 أوت 1961)، مؤسسة التنمية الدولية (30 ديسمبر 1960)، الاتحاد الأوروبي (25 مارس 1957)، الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (1951)، حلف شمال الأطلس (4 أفريل 1949)، يونسكو (4 نوفمبر 1946)، الأمم المتحدة (24 أكتوبر 1945)، مجلس الأمن (24 أكتوبر 1945)، الاتحاد الدولي للاتصالات (1 جانفي 1866)...الخ.

[1]– فاطمة مساعيد، الدور الإقليمي الفرنسي وأثره على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 127.

الفصل الثاني

مكانة منطقة الساحل
في السياسة الخارجية الفرنسية

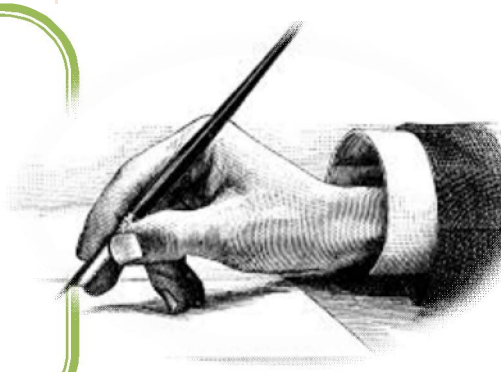

الفصل الثاني: مكانة منطقة الساحل في السياسة الخارجية الفرنسية

أصبح الوضع الجيو سياسي لمنطقة الساحل الافريقي يشكل أهم منطقة عبور، لمختلف التهديدات الأمنية التي تفرزها المنطقة، والتي أصبحت ملاذ للعديد من الإشكالات الأمنية والجرائم الإرهابية كنظرية وتطبيق. ما جعل منها من أهم الدوائر الجيوسياسية المصنفة ضمن أولويات السياسة الخارجية الفرنسية بعد التهميش الذي شهدته المنطقة خصوصا والقارة عموما.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح وهذا ما سنعالجه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى أهمية موقع الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية والسياسية، الثقافية.

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

إن منطقة الساحل الإفريقي جزء من قارة إفريقيا والتي بدأت تتكون خلال الزمن الجيولوجي الثاني بعدما كانت مندمجة مع الهند، أستراليا، شبه الجزيرة العربية وقارة أنتراكتيكا في كتلة واحدة هي قارة جندوانا القديمة "Gondwana" وفي الزمن الجيولوجي الثالث، عرفت القارة الإفريقية تكوينات تمثلت أساسا في تراجع برج تثس صوب الشمال وانكماش امتداده حتى تكون البحر المتوسط بصورته الحالية، من هنا يمكن التوصل إلى استنتاج جيولوجي مفاده أن منطقة الساحل الإفريقي كانت عبارة عن قاع لبحر تثس القديم وحينما انكمش ظهرت تلك التضاريس الصحراوية والكثبان الرملية وكذا الثروات الطبيعية كالماس والفحم والمعادن والتي نتجت عن التحولات الجيولوجية القديمة التي عرفتها الطبقات الأرضية من التواءات للماغما والتي تحتوي على منافذ أرضية بها الفحم ورواسب بحرية ونهرية والتي تحتوي على الألماس وغيرها من الثروات الهامة.[1]

وتمت تسمية الساحل الإفريقي تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، والساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان، حتى إثيوبيا شرقا، ومصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة جدا أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة

[1]-حسيبة دحومان، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، علاقات دولية، 2001، ص 16.

الجغرافية إلى من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية[1]، ويحتل الساحل الإفريقي مساحة تقدر بـ 3.053.200 كلم2 ويحده من الشمال الصحراء الكبرى ومن الجنوب السافانا، فقد باتت منطقة الساحل الإفريقي حزاما جغرافيا بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى جعل من هذه الأخيرة ذات موقع استراتيجي حساس وحيوي وذات اهتمام متزايد على الصعيد الدولي.[2]

وتتميز هذه المنطقة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة، كما أن موقعها جعلها تتمتع بأهم الأنهار في منطقة الساحل الإفريقي أهمها نهر النيجر المصنف رابع أنهار العام من حيث الطول وثالث أنهار إفريقيا بعد النيل والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم2 ومن حيث المياه المتوفرة فيه التي هي صالحة للملاحة في ما بين كوروسا وبماكو في فصل المطر، وكذا نهر السنغال ونهري بندامي ونهر باخوي المتواجدان في مالي.

فيرجع التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي لأهمية الواقع الجيوبوليتيكي خاصة دولة مالي، التي تعد مستعمرة فرنسية سابقة تمتد على مساحة 1.240.192 كم2 لتحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث المساحة بالإضافة إلى المعادن والثروات التي تزخر بها من (ذهب – اليورانيوم – الحديد –الفوسفات– الملح) ويعتبر الذهب أهم المصادر المعدنية للاقتصاد المالي.[3]

فإن الوضع الجيوبوليتيكي لدولة مالي من حيث الموقع والمساحة والموارد يجعل منظومة من المصالح السياسية والاقتصادية للدولة الفرنسية ويحفزها دائما على التدخل لحماية تلك المنظومة، وعلاوة على ذلك فإن وجود دولة مالي في العمق الاستراتيجي للدول المغاربية يحقق لفرنسا قدرا من الأمن والحماية لأهدافها ومصالحها المتنوعة في تلك الدول.

بهذا الموقع يتضح بأن منطقة الساحل منطقة محورية مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر، ومن هنا يفسر الاهتمام الأوروبي خاصة الفرنسي بالمنطقة.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية

عبر الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتيران" أنه بدون قارة إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخا في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا، ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا من الصعب تخيل قيام فرنسا بالتخلي عن إفريقيا.

---

[1]– كاهي مبروك، منطقة الساحل الإفريقي، صراعات قديمة وتحديات جديدة، متحصل عليه: http://www.academia.edu/5689324 تاريخ الدخول الموقع 2016/04/4.

[2]– سمية قادري، سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، علاقات دولية، 2012، ص 33.

[3]–عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي، البعد النيوكونيالي اتجاه إفريقيا، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الجزائر، 15 فبراير 2015.

إن هذه المقولة تؤكد المكانة التي تحتلها القارة الإفريقية بالنسبة لفرنسا، فهي الدولة التي استعمرت الكثير من بلدانها، بما فيها دول الساحل الإفريقي التي باتت تشكل مناطق نفوذ لفرنسا في القارة الإفريقية، لقد عانت فرنسا من تأثير التحولات التي طرأت على النظام الدولي –بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي– على مكانتها الدولية، وهذه التحولات جعلتها تسعى إلى تحديد وإعادة صياغة سياستها الخارجية، خاصة مع ظهور قوى وفواعل جديدة أصبحت تنافس فرنسا في الميدان الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي.

ويمكننا تحديد أهداف الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية بصفة عامة، ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة، فمن جهة تسعى فرنسا إلى الهيمنة على إفريقيا وبالتحديد الدول الناطقة باللغة الفرنسية "دول المنظومة الفرانكفونية" والاحتفاظ بمصالها الاقتصادية مع إفريقيا حيث بلغ حجم الصادرات الفرنسية حوالي 13.5 مليار دولار أمريكي سنويا، فضلا عن المشاريع الاقتصادية مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال واستثمارات النفط في الكونغو– برازافيل، ومن جهة أخرى تسعى فرنسا إلى مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني المتزايد في القارة خلال العقود التي تلت انتهاء الحرب الباردة بالتالي يمكن القول أن فرنسا حددت مجموعة من المصالح الأساسية في القارة الإفريقية عموما وفي منطقة الساحل خصوصا.[1]

وتمثلت المصالح الاقتصادية الفرنسية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد ومواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، إذ تعاني فرنسا نقصا في هذه المواد، وبالتالي أصبحت مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها الوطنية ولمزيد من الاستعانة الاقتصادية من القارة قسمت فرنسا في مرحلة الحرب الباردة الدولة الإفريقية إلى أربع مجموعات رئيسية حيث المجموعة الأولى تتكون من المستعمرات الفرنسية السابقة والتي يشكل الاستقرار السياسي فيها عاملا رئيسيا في ازدهار الاستثمارات الفرنسية مثل السنغال وكوت ديفوار والغابون والكاميرون، وكذلك موقعها الجغرافي مثل: تشاد وموريتانيا، أما المجموعة الأخيرة تضم الدول التي لم تخضع إلى السيادة الفرنسية والتي تحتوي على الثروات الطبيعية المختلفة[2]، وتسعى فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي إلى الوصول بشكل أكبر على المواد الأولية الاستراتيجية (بترول– يورانيوم)، وتقديم فرص متميزة لشركات المتعددة الجنسيات الفرنسية مثل: شركة توتال، كما أن الاستثمارات الفرنسية لا تغطي فقط مجال المعادن والمحروقات، بل تشمل عدة مجالات أخرى.

---

[1] _____، علاقات فرنسا بإفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة متحصل عليه: http://www.moqatel.com تاريخ دخول الموقع 2016/04/10.

[2] – مسعود دخالة، العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، علاقات دولية، 2005، ص 102.

فيعد العامل الاقتصادي عامل جذب مهم للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي فقد غلف الرئيس الفرنسية "فرانسوا هولاند" حقيقة الأهداف الخفية بغطاء الحرب على الإرهاب وتطوير العلاقات الاقتصادية، وقد قال في قمة "فرنسا– إفريقيا للسلام والأمن" بباريس 2013 "لقد دقت ساعة إفريقيا، ينبغي على الشركات الفرنسية ألا تتردد في الاستثمار في هذه القارة، بل عليها القيام بذلك لأنها قارة تشهد ديناميكية اقتصادية قوية وهي تعتبر قارة المستقبل".[1]

إضافة إلى استغلال ثروات القارة النفط والغاز والماس والذهب والمعادن الأخرى، إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، كما أن شركة أريفا الفرنسية ظلت على مدى أربعة قرون ماضية تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر، وكان نائب في البرلمان البلجيكي قال إن "الهدف من الحرب الفرنسية على مالي هو السيطرة على اليورانيوم ونحن لسنا مغفلين"، وأكد "أن فرنسا تقوم بهذه الحرب لإنقاذ شركتها العملاقة أريفا ومجابهة القوة الصينية وللثأر من التدخل الأمريكي في المنطقة التي تعتبرها فرنسا ملكا لها، وتأسيسا على هذه السياسة اتسعت المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر القارة، حتى بلغ عدد الشركات الفرنسية التي تعمل في إفريقيا حوالي ألف وخمسمائة شركة، وبهذا فإن أي محاولات لتهديد استقرار الأوضاع ونشر الفوضى في النيجر ومالي والمنطقة المحيطة يعتبر تهديدا لأمن فرنسا، وخط أحمر تجاوزه يعني التدخل الفوري والحاسم.

واتبعت فرنسا مجموعة من الآليات الاقتصادية كتعبير عن الاهتمام الكبير التي توليه هذه المنطقة من جهة أولى، وكتعبير عن حالة التنافس المحتدم فيها من طرف قوى خارجية من جهة ثانية.

إقامة مشروع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بحسب بعض الدارسين يرتبط بالرهانات الجيو– اقتصادية التي تملي ضرورة ربط الخريطة اليو–سياسية لفرنسا وتحيينها للتوسع دوريا وفق ما تتيحه المنطقة بعد اصطدامه برفض الجزائر المطلق وغير قابل للتفاوض لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري.

كما رحبت فرنسا بالبنى التحت قارية التي تشكلت في سبعينات القرن الماضي وضمت دولا من الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، وأهم هذه النماذج الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا واللجنة متعددة الدول لمكافحة الجفاف في الساحل.[2]

بالإضافة إلى التجارة البينية، فما زالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الرئيسي للسلع المصنعة في بعض دول الفرنكفونية والاستثمارات التي تعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في تلك الدول، وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الإفريقية وفرنسا، بالإضافة إلى منطقة الفرنك

[1]–مادي إبراهيم كانتي، المرجع السابق.

[2]–عشور قشي، المرجع السابق، ص 83.

التي تربطها بـ 16 دولة من غرب ووسط إفريقيا وتمكن لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية، كما رفعت مساعداتها للقارة إلى ما يزيد عن 7% من دخلها القومي دون ربطها بالديمقراطية.[1]

المطلب الثالث: الأهمية السياسية

تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة، حيث أصبحت المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد، بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي وخصوصا الاجتماعي، الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية ويؤدي إلى تفكك المجتمع بالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة* أمنيا ومجتمعيا.

ويمثل الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة فهي تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم سلبياتها عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مدى قدرتها على السيطرة على شعوبها ويؤدي هذا الاستقرار إلى ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة، على المستوى الدبلوماسي تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الإفريقية مساندة دبلوماسية إفريقية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة، مما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبرى دائمة العضوية فيها.

استطاعت فرنسا أن تلعب هذا الدور في حقبة الحرب الباردة مستعينة في ذلك بصلابة مركزها في القارة الإفريقية، ومن ثمة نستطيع أن ندرك خطورة التهديد الأمريكي الجديد على المصالح الفرنسية، ومحاولات فرنسا الدؤوبة للتمسك بما تبقى لها في القارة وحرصها على الاستفادة من أية ثغرة في السياسة الأمريكية في إفريقيا، فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرانكفونية كما تضم التمويل السري للأحزاب السياسية الفرنسية عن طريق تحويل إيجارات المواد الأولية مثل القضية التي أثارت ضجة هائلة في الساحة الفرنسية، حيث هناك مزاعد تفيد تلقي الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" مبالغ مالية من طرف الرئيس الليبي السابق معمر القذافي من أجل حملته الانتخابية في 2007.[2]

[1] – نجلاء محمد مرعي، المرجع السابق، ص 425.

* الدولة الفاشلة هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة، حتى أنها تملك إلا القليل من السيطرة على جزء من أراضيها، لكن مصطلح الدولة الفاشلة عليه خلال على أوجه عدة منها ذلك الوجه الذي تقدمه الكاتبة نعوم تشومسكي وتربط بين استخدام العنف وفشل الدول.

[2] – سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السياسات العامة المقارنة، 2013، ص 84.

المطلب الرابع: الأهمية الثقافية

تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابعة عبر السنوات والعقود بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في القارة الإفريقية، مما سوف يعزز رسالتها الكونية والمرتبطة بضرورة نشر نمط الحياة والتنظيم الذي أسسته فرنسا لنفسها والقائم على الدولة الحقوقية وحقوق المواطنة، فالعلاقات الثقافية (الفرنسية– الإفريقية) يعد المجال الذي تنفرد فرنسا بالتميز وذلك بالقياس إلى باقي الدول الغربية سواء كانت الدول الاستعمارية القديمة أو القوى السياسية العظمة الحديقة، مثل الولايات المتحدة، فهي تغوص بعمق في نسيج المجتمع الذي تتصل بها، سواء كان هذا الاتصال في شكل استعمار تقليدي أو كان في شكل تعاون ثقافي، فهي تتعامل في هذا المجال بالدرجة الأولى مع الشعوب، ثم تأتي المؤسسات الرسمية لتعطي إذا لزم الأمر الصبغة القانونية لهذه العلاقات، ومن هنا قوة وخطورة العلاقات الثقافية مع الدول الإفريقية.

وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية على عدة عناصر أهمها اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية في إفريقيا، بالإضافة إلى القمم الفرانكفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الإفريقية.[1]

أولا: الفرنكفونية

أنشأها الرئيس "فرانسوا ميتيران" عام 1986 وجاءت الفرانكفونية من أجل توثيق الروابط الثقافية بين أعضائها واعتبار أن اللغة الفرنسية هي لغة عالمية تستطيع مواجهة المد الأنجلوفوني، وتعرف أيضا بوكالة التعاون الثقافي الفني للتبادل الثقافي مع الحكومات واعتبر تأسيسها الموافق لـ 20 مارس 1970 بمثابة اليوم العالمي للفرنكفونية.[2]

ثانيا: اللغة الفرنسية

استمرت فرنسا في علاقاتها بمستعمراتها من خلال غرسها للقيم والثقافة واللغة الفرنسية، أين أصبحت اللغة الرسمية في بعض الدول الأكثر استعمالا في دول أخرى فلم تسمح لهم بتعلم لغتهم المحلية سواء العربية أو لغات أخرى، وحتى أماكن التعليم والتدريس الخاصة بلغاتهم المحلية لا توجد، بل عملت على تعليم ونشر اللغة الفرنسية فقط دون منازع.

[1]– عشور قشي، المرجع السابق، ص 84.

[2]– أمينة بوبصلة، مرجع سابق، ص 98.

ثالثا: مراكز القمم الفرنسية

عملت فرنسا على إنشاء المراكز الثقافية والمدارس والجامعات في الدول الإفريقية، تعمل أيضا على ترجمة بعض الأعمال الأدبية المختارة من اللغات المحلية إلى اللغة الفرنسية هذا بالإضافة لاستخدام الطلاب الأفارقة في الدراسة وإقامة محطات البث الإذاعي.

وهكذا تظهر لنا مجموعة من الحقائق في تأثر اللغة بالسياسة:

- إن ضياع اللغة أو ضعفها ضياع للقومية أو إضعاف لها.
- إن اللغة من أقوى عوامل المحافظة على الهوية والقومية، ومن الخطورة بمكان أن يفرط الإنسان في لغته، لأن معنى هذا أنه يفرط في ذاته وتراثه وأصالته، ومصيره الذوبان في الآخر والتلاشي من الحياة.

من خلال كل هذا يمكن استخلاص أهداف الاستراتيجية الثقافية الفرنسية في القارة الإفريقية بصفة عامة ودول الساحل بصفة خاصة، المتمثلة في محو اللغة العربية ومحو الهوية الثقافية لهذه الشعوب والسعي إلى إلحاقها ثقافيا وحضاريا بالحضارة الفرنسية تمهيدا لتحقيق المصالح الاقتصادية والجيوسياسية لفرنسا في هذه المنطقة، بل إن فرنسا والغرب عموما لا يعترفون إلا بحضارة الرجل الأبيض الذي ينبغي أن يقود العالم ويخضعه لمصلحته الشخصية، ولا يمكن الاعتراف بالآخر المغاير وبثقافته وحضارته إلا في هذه الحدود، أي حدود التبعية والإلحاق الثقافي والحضاري.[1]

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: السياسة الفرنسية للرئيس فرنسوا ميتيران (1981-1995) في الساحل الإفريقي

عرف وصول فرنسوا ميتيران إلى الحكم كرئيس للجمهورية عن الحزب الاشتراكي، إصدار هذا الأخير لجملة من الإجراءات التي كان قد وعد بتحقيقها بمجرد وصوله إلى الحكم وذلك خلال حملته الانتخابية، غير أنه فوجئ أو اصطدم بعدم تجاوب الكثير من الفئات والقوى الفاعلة في السياسة الفرنسية، التي عارضت سياسة الرئيس الاشتراكي.[2]

ما ميز فترة حكم الرئيس خلال عهدته الرئاسية الأولى، على المستوى الداخلي، كثرة الضغوطات الممارسة ومن بينها مواجهة القوى السياسية اليمينية الرافضة للتغيير والقوى اليسارية التي فقدت الثقة في النظام، وهو

[1]-عبير شليغم، مرجع سابق، ص280.

[2]-Jean Claude Allain, François Autrand, Henri Soutou, histoire de la diplomatie française, éditions Perrin, France, 2005, p 929.

الأمر الذي عجل بفك الارتباط أو التحالف الاشتراكي الشيوعي وخروج هذا الأخير من السلطة في عام 1984.

هذا الفراغ اضطر الحكومة إلى تبني خيار الاقتراع النسبي في تشريعيات 1986، والذي أدى إلى فوز الأحزاب اليمينية في الانتخابات ومن ثمة، ظهور ما عرف بفترات "التعايش أو الائتلاف" بين رئيس جمهورية يساري ورئيس حكومة يميني وهي ظاهرة تعد سابقة من نوعها في السياسة الفرنسية.[1]

على المستوى الخارجي، كان للرئيس اليساري "فرنسوا ميتيران **Froiçois Mitterrand**"، الرغبة في مواصلة النهج الديغولي القائم على فكرة العظمة وعدم السير في فلك الولايات المتحدة ورغبة هذا الأخير في أن تكون فرنسا بالنسبة للولايات المتحدة كدولة صديقة، حليفة ولكن غير منحازة، على حد قول "هوبرت فيدرين".

فيما يتعلق بإفريقيا، استطاع فرنسوا ميتيران، الرئيس الاشتراكي الذي حكم فرنسا عهدتين كاملتين (1981-1995)، أن يجعل من السياسة الإفريقية "ميدانا خاصا"، قائما على العلاقات "الشخصية والأبوية"، تاركا المجال أمام المحللين لوصف سياسته الخارجية بالسياسة القائمة على "الزبائنية"، فالسياسة التي انتهجها "ميتيران"، تجاه الدول الإفريقية عرفت بتميزها بكونها "انتصار الاستمرارية حول التجديد".[2]

وهي تعني حسب "فيليب مارسشين **Philippe Marchesin**"*: أسبقية العلاقات الشخصية مع القادة الأفارقة، إضافة إلى التكيف مع النظم الشمولية والتسلطية، والمحافظة على اتفاقيات الدفاع المبرمة والموقعة قبل 1981، أي قبل تقلده منصب رئيس الجمهورية، والمحافظة أيضا على علاقات التعاون الرامية إلى المحافظة على علاقة زبائنية بين فرنسا وإفريقيا، مع الرفض القاطع لأي تغيير قد يمس واقع العلاقات الرابطة بين فرنسا والقارة الإفريقية.[3]

وهنا يمكن أن نشير إلى المواجهة بين **Jean Pierre Cot**، وزير منتدب مكلف بالتعاون آنذاك وبين مسؤول الخلية الإفريقية في الإيليزي والمدافع عن سياسة "دول النفوذ" والمحافظة على سياسة شبكة العلاقات، "**Guy Penne**" وهو ما دفع بوزير التعاون إلى الاستقالة من منصبه لدى تقديمه لتقرير "فيفيان" من أجل سياسة إفريقية أكثر عقلانية وذلك في ديسمبر 1982.

---

[1]-صالح سعود، مرجع سابق، ص 83.

[2]-Philippe Marchesin, la politique africaine de F. Mitterrand, politique africaine n° 58, Juin, 1995, p 24.

* فرنسي دكتوراه دولة في العلوم السياسية من جامعة السوربون، وجغرافي مختص في العلاقات بين دول الشمال والجنوب خصوصا مسائل التعاون والتنمية.

[3]-صالح سعود، مرجع سابق، ص 38.

ويشير **François Bayart**[**] إلى أن تعدد مراكز اتخاذ القرار، من رئاسة الجمهورية إلى وزارة الخارجية والداخلية، وزارة التعاون وهيئة الأركان، كلها مؤشرات تدل على غياب نظرة مستقبلية ورؤية واستراتيجية واضحة المعالم تخص توجه السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا.

كما يضيف "بايارت" أن سياسة فرنسوا ميتران تجاه إفريقيا، هي نظرة "تعود إلى الماضي"، خصوصا وأنه شغل منصب وزير فرنسا ما وراء البحار من 1950 إلى 1951، أين اتبع سياسة جريئة مع الخطاب الكولونيالي وربط صداقات دائمة مع قادة الدول الإفريقية، فعلاقته بإفريقيا ليست علاقة جديدة بدأت بتوليه رئاسة الإيليزي، وإنما علاقة تمت عبر مسار اكتسب صلابة عبر الزمن، وهو ما يعني أن ميتيران شجع ومضى في سياسة إفريقية قائمة على الممارسات التقليدية المشجعة على ربط الصداقات مع الرؤساء الأفارقة والعمل في إطار مخالف تماما للأطر التي تسير العلاقات بين الدول.

في جوان 1983، صرح الرئيس فرنسوا ميتيران، من العاصمة الكاميرونية ياوندي، خلال زيارة رسمية قادته إلى هناك، أنه لا توجد فجوة في سياسة فرنسا الإفريقية، سواء قبل تاريخ ماي 1981 أو بعده، حتى وإن تغيرت الطريقة فإن الهدف يبقى نفسه.[1]

وقد لعبت المتغيرات الدولية خصوصا تغير النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى النظام الأحادي القطبية، دورا في جعل الرئيس الفرنسي "ميتيران"، يغير من اتجاه السياسة المتبعة تجاه القارة الإفريقية.

فنهاية الحرب الباردة أدى إلى تغيير في المعطيات الدولية، إذ أن الريح الديمقراطية التي ضربت بالأنظمة الديكتاتورية في الشيلي وباناما وغيرها من الدول، لم تكن في منأى عن السياسة المتبعة من طرف فرنسا التي تقوم على العلاقات الشخصية ودعم الأنظمة الشمولية، فكان خطاب "لابول"، الذي كان نقطة تحول في سياسة فرنسا تجاه إفريقيا حيث تم ولأول مرة الإشارة إلى مفهوم "المشروطية السياسية".

خطاب "لابول" 1990 والمشروطية السياسية:

كان لانهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين تأثيره ليس فقط على مجرى التاريخ والعلاقات الدولية، بل على الدول الإفريقية أيضا.

في 20 جوان 1990، المصادف للقمة الفرنكوإفريقية السادسة عشرة، ألقى فرنسوا ميتيران، خطابه الشخير والذي عرف ميلاد ما أصبح يعرف بـ "المشروطية السياسية".

[**] أستاذ وباحث مختص في السياسة الإفريقية، كما أنه مدير الأبحاث بالمركز الوطني الفرنسي للأبحاث العلمية CNRS، كما أنه مؤسس مجلة Politique africaine.

[1]–Rapport du sénat française, la politique africaine de la France session, 2010–2011, n° 324, p 14.

هذا الخطاب يمكن أن يقال عنه أنه "حتمية" أو "أمر واقع" بالنسبة للمتغيرات الدولية، أي أن فرنسا لم تعد باستطاعتها أن تنظر إلى إفريقيا على أنها "غير مؤهلة" لأن تتبنى الديمقراطية والتخلي ولو جزئيا عن العلاقة الأبوية التي تجمع بفرنسا ومستعمراتها السابقة.

يمكن اعتبار هذا الخطاب بمثابة نقطة تحول كبيرة في سياسة فرنسا الإفريقية، وهو ما جعل وزير الخارجية "رولاند دوماس **Roland Dumas**" يصفه قائلا: "كان لا بد لرياح الحرية التي عصفت بدول الشرق أن تدنو نحو الجنوب" مضيفا بأنه "لا توجد تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون تنمية".[1]

أهم ما جاء في خطاب لابول:

- تبقى التنمية عنصرا لا يتجزأ من مسار تحقيق الديمقراطية.
- لا تريد فرنسا أن تتدخل في المسائل الداخلية لإفريقيا.
- ستظل فرنسا صديقا للإفريقيين، وإن شاءوا داعمتهم على المستوى الدولي، كما على المستوى الداخلي، أي أن فرنسا ستكون بجانبهم في حال تهديدات خارجية، ففرنسا باتفاقاتها مع القادة الأفارقة، ستسهر على حماية مواطنيها والأفارقة على حد سواء".
- بما يتعلق بالديمقراطية، يوجد مخطط جد واضح، وهو قائم على: انتخابات حرة، تعددية، حرية الصحافة واستقلال القضاء.[2]

ويمكن تلخيص السياسة الفرنسية لهذا الرئيس في النقاط التالية:

- أعيب على سياسة ميتران السقوط في النهج التقليدي الذي ابتعد عن النهج الديغولي الراغب في بناء فرنسا ذات إشعاع عالمي.
- كان خطاب "لابول" بمثابة الخط الفاصل بين السياسة التقليدية التغيير وذلك بتبنيه لسياسة المشروطة الديمقراطية.
- مع نهاية العهدتين الرئاسيتين للرئيس ميتيران، وصفت السياسة الإفريقية لهذا الأخير بالفاشلة وذلك بسبب السياسة التي انتهجها بعد إعلانه لخطاب لابول، ودعم فرنسا لأحد أطراف النزاع في رواندا، الشيء الذي أسفر عن الدعم المتواصل لموبوتو، وحدوث مجزرة هناك.
- اهتمامه بالقارة الإفريقية وخصوصا دول النفوذ.

[1]–Rapport du sénat français, op–cit, p 16.

[2] –Diaby Aboubacr Demba, la politique de la France en Afrique de l'Ouest: de sommet de la Baule (1990) à celui de Louvre (1998), thèse de magistère, Université d'Alger, 2002–2003, p 34.

- التركيز على المجال المحدد لدور الرئيس في تسيير السياسة الخارجية، وإرادته للعب دور هام في الساحة الدولية.
- توضح السياسة المنتهجة من طرف "ميتيران" أن الخلاف حول إفريقيا ليس مسألة خلال بين اليمين واليسار وإنما بين جيلين، القدامى والجدد، أي بين المتمسكين بالسياسات القائمة على الشبكات والراغبين في إحداث "القطيعة" أو الاتجاه نحو "عقلنة" هذه السياسة.
- لم تمنح السياسة الفرنسية لميتيران، التي وصفت بكونها سياسة فضفاضة، أي استراتيجية واضحة واتسمت بالغموض والتركيز على العلاقات الشخصية، الأبوية والزبائنية مع الرؤساء الأفارقة.
- كما تميزت سياسة الرئيس ميتيران، بالدخول في متاهة "الشبكات الزبائنية" والفضائح المنجرة عن "فرنسا – إفريقيا".

المطلب الثاني: السياسة الفرنسية للرئيس جاك شيراك (1995-2007) في الساحل الإفريقي

كان انتخاب جاك شيراك في 7 ماي 1995، بمثابة نقطة تحول بالنسبة للمنادين بسياسة إفريقية أكثر عقلانية، فبعد المجزرة الرواندية، والدور الذي لعبته فرنسا في العديد من النزاعات في إفريقيا من خلال دعمها لأنظمة دكتاتورية وجماعات عرقية على حساب أخرى، حمل هذا الانتخاب الكثير من الآمال بالنسبة للمدافعين عن إفريقيا، خصوصا وأن شيراك لم يتردد في التعبير عن حبه للقارة ودفاعه المستميت لها.[1]

تميزت سياسة شيراك الخارجية كثيرا باتباعها لسياسة "شارل ديغول"، المحافظة على مبدأ "الاستقلالية الوطنية" ومفهوم العظمة الذي وضعه "ديغول"، فبمجرد انتخابه، قام شيراك بالإعلان عن إعادة التجارب النووية في 13 جوان 1995، وذلك تأكيدا على رغبته في أن تكون فرنسا قوة "عظمى" غير تابعة، ليؤكد عن اتخاذ قرار سيادي يدخل ضمن المحافظة على المصلحة الوطنية رغم أن قرارا مثل هذا ليس من السهل اتخاذه.

حمل انتخاب شيراك رئيسا لفرنسا، معه عدة تساؤلات فيما يخص واقع ومستقبل العلاقات الفرنسية الإفريقية وهل سيكون مجيئه قطعا وإنهاء لما يعرف بـ "فرنسا-إفريقيا".

وقد بينت جملة الإصلاحات التي باشر فيها الرئيس الجديد والتي مست وزارة التعاون التي تم ضمها إلى وزارة الخارجية، عن نية نحو إصلاح العلاقة بين تجمع فرنسا بإفريقيا.

غير أن استدعاء شيراك لـ "جاك فوكارت"، رئيس الخلية الإفريقية في عهد الرئيس "ديغول" والرئيس "بومبيدو" الذي تم تغييبه تماما في فترة حكم الرئيس "فاليري جيسكار ديستان" و"ميتيران"، ليشغل نفس المنصب،

[1]- Gérard Claude, "Chirac "l'Africain" dix ans de politique africaine de la France, 1996-2006", Revue politique étrangère, avril, 2007, p 905.

وضعت شيراك في خانة "الاتهام" بسبب ما أسماه **Yves Gounin**، بالسياسة الإفريقية ذات الخيارات المترددة.[1]

كما وصفها بكونها سياسة ازدواجية تعمل على تطوير وإصلاح العلاقة مع إفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على الحفاظ على الوضع الراهن في علاقتها بها والحافظ على العلاقة الامتيازية التي تربط بها.

إذ أن الإصلاحات التي باشر فيها شيراك من أجل إعادة صياغة سياسة إفريقية جديدة لم تشفع له، حيث أن الممارسات "القديمة" التي ميزت "لافرانس أفريك" وسياسة الشبكات الشخصية بقيت لصيقة بفترة رئاسته.

ويمكن الإشارة إلى ثلاث نقاط أساسية صبغت توجه السياسة الخارجية لشيراك بصبغة "الممارسات القديمة" وهي: المجالات الامتيازية أو التفضيلية، السياسات التدخلية والمساعدات الإنمائية.[2]

1. **المجالات التفصيلية أو مناطق النفوذ:**

تقوم أساسا على مبدأ المحافظة على مجال محدد خاص يكون امتيازيا أو مفضلا بالنسبة لفرنسا وتربطها به علاقات جد قوية، هذا المجال يتمثل في دول المغرب العربي دون الجزائر، ونخص بالذكر تونس في عهد الرئيس بن علي والمغرب، أما في إفريقيا جنوب الصحراء، فهي الدول الإفريقية الفرانكفونية وعلى رأسها الغابون، السنغال والكوت ديفوار.

2. **السياسات التدخلية:**

حافظت فرنسا على سياسة التدخل في القارة الإفريقية، بالرغم مبدأ الوزير الأول "ليونيل جوسبان"، "لا تدخل وتمييز".

أراد "دومينيك دوفيلبان" منذ وصوله إلى وزارة الخارجية، بعث طاقة جديدة في توجه فرنسا الخارجي نحو القارة الإفريقية.

هذا التوجه الذي وصف بالتوجه الثوري، ينتقض مع السياسة التي كانت تتميز ببعض من الحياد في السنوات السابقة التي أرادت ترك المجال للمنظمات الإقليمية الفرنسية في معالجة نزاعاتها، خصوصا بعد المأزق الصومالي والرواندي، الذي جعل فرنسا أكثر حذرا.

[1] –Yves Gounin, la France en Afrique, le combat des Anciens et de Modernes, editions de boeck, 2ème edition, Bruxelles, 2009, p 69.

[2] –Gérard Claude, "Chirac l'Africain" dix ans de politique africaine de la France, 1996-2006, op.cit, p 915.

3. المساعدات الإنمائية:

لم تتبن السياسة الإفريقية للرئيس شيراك بشدة مبدأ المشروطية الديمقراطية الذي نادى به سابقه ميتيران، إذ أن شيراك في خطاب ألقاه في 18 جويلية 1996 في برازافيل، لم يكن شديد اللهجة بخصوص الإصلاحات الديمقراطية التي اشترطها ميتيران، بل أكد على أن فرنسا "أن تعيد النظر في مرافقتها لإفريقيا، وفق إطار ملؤه التسامح بما يخص الطريق نحو الديمقراطية، الذي يعد طريقا طويلا وثمرة خبرة طويلة"، أي أن شيراك بخطابه هذا لن يكون حازما فيما يخص مساعدة إفريقيا ولن تكون الإصلاحات الديمقراطية شرطا ضروريا لتلقي المساعدات.[1]

هذه الصورة تتوضح أكثر في علاقة فرنسا بالأنظمة الديكتاتورية، والتي لم تتوقف عن تلقي المساعدات بالرغم من عدم إجراءها لإصلاحات سياسية تفتح أكثر المجال الديمقراطي.

ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى علاقة شيراك بنظام "عمر بانغو" الغابوني، الذي كان مثالا للنظام التسلطي وغلق الحقل السياسي والإعلامي وانتهاكات الحريات الديمقراطية، غير أن شيراك قام في 1996، بمسح ديون الغابون المقدرة بـ 400 مليون أورو.

فديناميكية الانسحاب الفرنسية لم تكن دليلا قاطعا على قطع فرنسا لممارسات فرنسا–إفريقيا، بدليل تصريح شيراك في 2003، من تونس، أن "أول حق للشعوب هو الغذاء"، وكان علق فيما سبق قبل توليه رئاسة الجمهورية أن "إفريقيا ليست مؤهلة للتعددية الحزبية".

هذه التصريحات إن دلت على شيء فهي تدل على أن شيراك رغم "محبته" لإفريقيا وخطاباته المنادية بوضع أسس جديدة بين فرنسا وإفريقيا بقيت حبيسة الكلمات، إذ أن الواقع يشير عكس ذلك، وهو مواصلة السير وفق شبكات فرنسا–إفريقيا.

أهم ما ميز السياسة "الشيراكية" تجاه إفريقيا:

إلى غاية 1997، بقي "جاك فوكارت" اللاعب الأساسي في السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا، فبفضله استفاد العديد من الرؤساء الأفارقة من امتيازات هامة.

فعالية نظام "فوكارت" التي تكونت نتيجة شبكة العلاقات التي ربطها مع القادة الأفارقة، اتسمت كذلك بالغموض وعدم التوقف، فهو كان بمثابة المحرك للشؤون الإفريقية.[2]

بعد رحيل جاك فوكارت في 17 مارس 1997، تولى مهام الخلية الإفريقية للإيليزي أشخاص آخرون، لعبوا نفس الدور ولكن بتأثير أقل من رئيس الخلية السابق، كانوا أشخاصا يتمتعون بالمعرفة الكبيرة والعميقة

[1] –Gérard Claude, Chirac "l'Africain", op.cit, p 915.

[2]– Laurant Lombart, la politique extérieure du president Jacques chirac dans un monde américaino–centré, p 379.

للمسائل الإفريقية وتربطهم علاقات قوية مع رؤسائها ونذكر من بينهم: **Michel Dupuch**، الذي شغل منصب سفير فرنسا في الكوت ديفوار لمدة 15 سنة ويعد صديقا مقربا للرئيس الإيفواري السابق "كونان بيديي".

أدخلت السياسة المنتهجة من طرف الحكومة اليسارية برئاسة "ليونال جوسبان"، إصلاحات عديدة شملت دمج وزارة التعاون أو كما يطلق عليها "وزارة إفريقيا" مع وزارة الخارجية ومنح ملف التعاون والمساعدات إلى لجنة وزارية تهتم بالتسيير، مع توسيع حقل المساعدات ليشمل دول "إفريفيا، الكاراييب، الباسيفيك".[1]

تمخض عن هذه الإصلاحات، استحداث هياكل جديدة تهتم بتسيير المساعدات من أجل التنمية بهدف ترشيدها وعقلنتها، كاللجنة الوزارية للتعاون الدولي والتنمية **CICID**، والوكالة الفرنسية للتنمية، وسيتم التطرق إلى هذه النقاط بشكل أكثر تفصيلا في المبحث الثاني.

المطلب الثالث: السياسة الفرنسية للرئيس نيكولا ساركوزي (2007-2012) في الساحل الإفريقي

تناول كل من المرشحان للرئاسيات الفرنسية "نيكولا ساركوزي" و"سيغولان روايال" مسألة إفريقيا خلال آخر مناظرة جمعتهما في 2 ماي 2007، إلا أن هذه الإشارة لم تمس انشغالات الأفارقة ولا التحديات التي تعرفها القارة وإنما تم الإشارة إليها من منظور إنساني كقضية دارفور ومسألة الهجرة غير الشرعية.

غير أن هذا لم يمنع من تواجد صورة تفاؤلية مرحبة لدى الإفريقيين وبعض الأوساط الفرنسية بقدوم رئيس شاب ينتمي إلى الجيل الجديد، يمكنه أن يترجم رغبة الكثيرين في علاقة فرنسية إفريقية قائمة على الاحترام المتبادل ولقطع الممارسات التقليدية للجيل القديم، وبناء سياسة تجمع فرنسا وإفريقيا تكون قائمة على البراغماتية لا على العلاقات الأبوية.

في فترة توليه منصب وزير للداخلية في حكومة شيراك، ألقى ساركوزي في 19 ماي 2006، خطاب كوتونو، الذي كان بمثابة الإشارة إلى القطيعة مع "فرنسا-إفريقيا"، وحتى أنه تطرق بطريقة غير مباشرة إلى سياسة جاك شيراك، حيث قال "يجب على العلاقات بين الدول الحديثة ألا تقوم فقط على العلاقات الشخصية بين الرؤساء، ولكن قائمة على حوار صريح وموضوعي، على احترام المصالح وكذا احترام التزاماتها تجاه الدول الأخرى".[2]

هذا الخطاب الذي لم يحمل فقط عبارة "الاحترام والتقدير" فقط، بل كان خطاب يحمل الكثير من "بوادر" قطع كل ما له صلة بـ "فرنسا-إفريقيا"، وتجاوز العلاقة الأبوية: "يجب على علاقتنا أن تكون خالية

[1] – Yves Gounin, la France en Afrique "le combat des Anciens et des Modernes", op.cit, p 57.

[2] – Rapport du sénat Français, op.cit, p 15.

من العقد، وبعيدة عن شعور التفوق أو الاستصغار، بدون شعور الذنب من جهة والشك من جهة أخرى، وبدون الرغبة في جعل الآخر مسؤولا عن أخطائه، علينا نحن الفرنسيين، أن نتبرأ من أبويتنا وأن نبتعد عن تعجرفنا تجاه الأفارقة، وخصوصا أن نبني علاقتنا على الاحترام، نحن مثلكم لا نعرف ما هو الطريق الصحيح، أنا أرفض صورة فرنسا المقدمة للدروس".[1]

هذا الخطاب وصف فيما بعد بأنه لم يكن بالنسبة لساركوزي، سوى ورقة عبور نحو الرئاسيات والدليل على ذلك هو الخطاب الذي أتى فيما بعد لينفي تماما ما قيل في خطاب كوتونو، وهو خطاب داكار.

من "الاحترام" إلى "الإهانة":

في 26 جويلية 2007، توجه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بخطاب من مدينة داكار إلى طلبة جامعة "الشيخ أنتا ديوب" بداكار، السنغال.

اعتبر خطاب داكار بمثابة العودة لحقبة النيوكلونيالية، القائمة على المركزية الغربية باحتقار شعوب القارة الإفريقية، وألقى اللوم على مستشار الرئيس "هنري قيانو **Henry Guaino**" الذي أعد هذا الخطاب حيث وصف الشعوب الإفريقية بأنها لم تدخل الحضارة بعد.

هذا الخطاب، لم يأتي بشيء يحمل القطيعة بل أثبت أن السياسة الفرنسية تجاه القارة ستكون سياسة شديدة اللهجة، يمكن أن يلخص الخطاب في محورين أساسيين حسب ما أوضحه "أسان تيام".

أولهما يتمثل في غياب فكرة الندم والاعتذار عن ما فعله المستعمر في القارة، والأدهى من ذلك هو تمجيد ساركوزي للاستعمار، إذ أنه لم يتردد في القول بأن الجيل الحاضر غير مسؤول عما اقترفه الجيل السابق، أما الثاني فيتعلق بالخطاب الثقافي، الذي حاول من خلاله طمس كل معالم الحضارة والإنسانية في إفريقيا ليس هذا فقط، بل تعداه الأمر إلى اقتباس فقرات معتبرة من كتاب "هيجل" الذي خصص فيه فص معنونا بـ "المنطق في إفريقيا".

خطاب "**le cap**" الذي ألقاه الرئيس ساركوزي في جنوب إفريقيا في 28 فيفري 2008، حمل معه أفكار اعتبرت تكملة لما جاء به "ميتيران" في خطاب "لابول"، حيث ركز على الديمقراطية، العدالة وحقوق الإنسان، وكانت اللهجة جاء بها الخطاب مخالفة لسابقه الذي ألقي في داكار، بحيث تم التأكيد على أن الهدف الأساسي لفرنسا في القارة هو وحدتها والنهضة بها.

هذا الخطاب جاء حتما لتصحيح الأخطاء الكارثية التي وقع فيها ساركوزي في داكار، محاولا من جنوب إفريقيا، وضع معالم جديدة لسياسة إفريقية لبلاده تكون قائمة على أسس جديدة ومن بينها مراجعة

[1] –Thiam Assane, la politique africaine de Nicolas Sarkozy: rupture ou continuité?, politique étrangère, 2008/4 Hiver, p 877.

اتفاقيات الدفاع مع الدول الإفريقية، وتحويل سياسة فرنسا إلى العمل الأوروبي المشترك في سبيل العمل على تحقيق الأمن والتنمية في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى مواصلة فرنسا تقديمها للدعم المالي للقارة والرفع من حجم المساعدات من أجل التنمية.[1]

هذا لخطاب حمل معه كذلك، معايير جديدة من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي على غرار إنشاء مؤسسات اقتصادية إفريقية تساهم في خلق مناصب عمل، مع تخصيص 2 مليار أورو ونصف لمدة خمس سنوات تساهم في تمويل حوالي عشرة آلاف مؤسسة من أجل خلق 300 ألف منصب عمل.

تمثل التوجه الذي سلكه الرئيس الفرنسي بعد الخطاب، في القمة الفرنسية الإفريقية الخامسة والعشرين التي عقدت بمدينة "نيس" الفرنسية بين 31 ماي و2 جوان 2010، ترسيخ البعد الاقتصادي في علاقة فرنسا بإفريقيا دون إغفال البعد السياسي من خلال التركيز على النقاط التالية:

في البعد السياسي، أعلن ساركوزي عن أن فرنسا لم تعد شرطي إفريقيا، وفي البعد الاقتصادي الذي أخذ بعدا أكبر من البعد السياسي، تم الحديث عن كيفية مساعدة الدول الإفريقية على تقوية وتعزيز قدراتها القضائية من أجل تحسين مناخ الأعمال، والوسائل الكفيلة بتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وبدا واضحا أن هذه القمة ركزت على البعد الاقتصادي في علاقة فرنسا بإفريقيا والتركيز على القطاع الخاص للنهوض بالقارة.[2]

المطلب الرابع: السياسة الفرنسية للرئيس إيمانويل ماكرون(2014-2022) في الساحل الإفريقي.

حظيت سياسة القطيعة الماكرونية في العلاقات الفرانكو-إفريقية بحشد وترويج إعلاميين قويّين على المستويات الرسمية وغير الرسمية، حيث انخرط الكثير من الفاعلين في هذه الحملة الترويجية لإقناع الفرنسيّين والأفريقيّين بفكرة القطيعة التي يحملها ماكرون، وحاجة الطرفين لهذه القطيعة. لكن قبل الخوض في مختلف المضامين التي حاول ماكرون إعطائها لهذه القطيعة، والمفاهيم والمبادرات التي تمفصلت من خلالها، يجب الإشارة إلى التصوّر العام لهذه القطيعة الماكرونية.

فبهدف تجسيد الإدارة الرئاسية الجديدة في إعادة تأسيس العلاقات الفرنسية-الأفريقية على قاعدة القطيعة، وإعطائها مضامين جديدة، عبّر الرئيس ماكرون عن رغبته في إشراك النخب الفرانكو-أفريقية، وإعطائها دوار محوريا في إطار تصوّره العام للعلاقة الجديدة مع القارة الأفريقية. من أجل ذلك، قام ماكرون في جويلية 2019 باستقبال 400 ممثّل عن الدياسبورا الأفريقية في قصر الإليزيه، ... بهدف البدء في

[1] -Cristine Barrios, France in Africa: from parentalism to pragmatism, n° 58, November 2010, p 4.

[2] http://www.dipomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo/afrique/sommets-afrique-france/xxveme-sommet-afrique-france/article/sommet-afrique-france-declaration

حوار تحت شعار "لنتكلم عن أفريقيا". بالنسبة إلى جول-أرمان أنيامبوسو Jules-Armand Aniambossou، المنسق في المجلس الرئاسي لأفريقيا، " صُممم هذا الاجتماع كرجع صدى لخطاب الرئيس في واغادوغو في عام 2017" ، وهو قصيدة للشباب الأفريقي؛ "و كرجع صدى أيضا لتدخل ماكرون أمام السفراء بعد عام، حيث جعل أوروبا وأفريقيا أولوية للدبلوماسية الفرنسية. طموح هذه المبادرة هو التحدث إلى الفرنسيين حول إفريقيا، وجعل المغتربين أكثر ظهورا وبرواز على الساحة العامة". لكن وبشكل خاص، أن يجعل منهم سفراء للسياسة الفرنسية الجديدة تجاه أفريقيا. وقد لخّص الوزير الفرنسي لأوروبا والشؤون الخارجية جون-إيف لودريان مجمل هذه التوجّهات الفرنسية في قطاع السياسة الخارجية في خطاب ختام المؤتمر السنوي للسفراء والسفيرات بتاريخ 28 أوت 2019 كما يلي:

" يجب ترسيخ وتقوية أدوات دبلوماسية التأثير والنفوذ.... في مواجهة منافسة مُعمَّمة، والتي تعمل على إعادة رسم عالمنا، والتي لم تعد تقتصر على الأبعاد السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ما أسمّيه الخصائص الجديدة للقوة ... : معركة الثقافة، معركة الإعلام ومعركة التنمية ... . أتمنى بشكل خاص أن يتم تطوير إستراتيجية اتصالية طموحة تجاه أفريقيا، هدفها إعطاء قيمة أفضل لأفعالنا، ومقاومة أحسن للمعلومات الخاطئة في الوقت نفسه. ففي مواجهة حملات التشهير، يضيف، وفي مواجهة معاداة هذه السردية الفرنسية لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي".

المبحث الثالث: آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا

المطلب الأول: السياسة العسكرية

عددية هي الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الإفريقية لفرنسا، كونها اعتبرت لدى العديد من الأكاديميين والصحافيين المهتمين بالسياسة الفرنسية في إفريقيا على حد سواء، من المواضيع المهمة وذلك، أولا للعلاقة الاستثنائية التي تربط بين فرنسا وهذه القارة وكذا إلى نوعية هذه العلاقة التي لطالما وصفت بعلاقة فرنسا "الأبوية" مع إفريقيا.

كما لا يمكن أن ننكر العامل التاريخي الذي جعل من علاقة إفريقيا بأكبر مستعمريها علاقة تستحق التوقف عندها، فبحكم تاريخيها وماضيها الاستعماري، لا تزال فرنسا تلعب دورا "للقوة العسكرية" في القارة، فهي التي ظلت فترات طويلة تملك قواعد عسكرية دائمة والتي حافظت على قرابة 10 آلاف جندي إما في قواعد عسكرية أو على أساس مبعوثين لها في إطار عمليات عسكرية أو خبراء تقنيين.

فالتواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا، والممثل على أنه وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار، يشكل عمودا أساسيا لهيمنة فرنسا السياسية والاقتصادية على القارة.

ففرنسا تربطها علاقات عديدة مع دول إفريقية، من خلال اتفاقيات عسكرية وتعاون ودفاع، هذه الأخيرة تبرر التدخل العسكري الفرنسي في بعض مستعمراتها القديمة.

وتكمن خصوصية فرنسا في أخذ "حماية" مستعمراتها السابقة على عاتقها، من أجل إبقاء هذا الدول تحت لوائها وإبقائها تابعة لها بعدما كانت تابعة للمعسكر الغربي خلال الحرب الباردة، وأيضا هو تخوف فرنسا من أن تقع هذه الدول "الفرانكفونية" تحت هيمنة القوى الدولية الأخرى في إطار ما يعرف بالتنافس الدولي على القارة.

فمنذ 50 سنة، وفرنسا تتحمل مسؤولية التدخل في الشؤون الإفريقية، فهي تعودت على التدخل العسكري في النزاعات الداخلية عندما ترى أن مصالحها مهددة وتقوم أيضا بمهمة التأطير والمساعدة التقنية وحتى تأمين الحراسة للرؤساء المعروفين بقربهم من فرنسا إلى غاية التوصل إلى اتهامها بكونها طرفا في جرائم ضد الإنسانية مثل النزاع في الكونغو برازافيل في 1997 وفي 1994 برواندا.

ولعل الوسائل والآليات المستخدمة من طرف فرنسا في بلورة سياستها العسكرية في القارة مختلفة من تدخل عسكري مباشر، قواعد عسكرية، اتفاقيات الدفاع والمساعدة التقنية.

وتظهر الأهمية التي توليها فرنسا في سياستها الخارجية بالنسبة للقارة الإفريقية، في الكتاب الأبيض لسنة 2008، بحيث يوضح أهمية هذه القارة وكذا خطورة التهديدات التي تأتيها من الضفة الجنوبية بحكم قرب المسافة وتواجد الأخطار المتمثلة في الإرهاب والهجرة غير الشرعية والنزاعات التي تلقي كلها بانعكاساتها على القارة الأوروبية بما فيها فرنسا، وعليه فإنه من واجب فرنسا ومن منطلق حماية مصلحتها الوطنية وحماية سلامة أراضيها وسلامة مواطنيها، أن تعيد صياغة الرؤية والوسائل العسكرية بما تمليه التطورات وما تقتضيه الحاجة.[1]

1. القواعد العسكرية:

تعد القواعد العسكرية من بين أهم الآليات التي اعتمدت عليها فرنسا في تطبيق سياستها العسكرية، فتعد فرنسا بتاريخها الاستعماري، من بين أهم القوى العسكرية في القارة الإفريقية، وفي المقابل هي مرتبطة بعدة دول إفريقية باتفاقيات عسكرية، أو في مجال التعاون والدفاع، هاته الأخيرة تعطي لفرنسا الشرعية القانونية لتدخلاتها العسكرية في القارة.

كانت فرنسا تمتلك في 1960، حوالي مائة قاعدة عسكرية في القارة غير أن ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية وتطور الأنظمة الإفريقية ذاتها، دفع بفرنسا إلى تصفية هذه القواعد إلى غاية أن أصبحت تمتلك ستة قواعد فقط في سنة 2010.

[1] Le livre blanc, defense et sécurité nationale, odilme Jacob, la documentation française, juin 2008, p 78.

وحاولت فرنسا التماشي مع التطورات الحاصلة في ظل النظام العالمي الجديد، وتكييف سياستها مع ما يفرضه واقع ما بعد الحرب الباردة، وحتى المنهج الفرنسي وسياسة التدخل المباشر في القارة الإفريقية ونأخذ على سبيل المثال المجزرة الرواندية في 1994، أين كانت فرنسا حاضرة من خلال دعمها لأحد أطراف النزاع وهم "جماعة الهوتو"، وهو الأمر الذي ولد استياء وغضب الرأي العام الفرنسي وكان لزاما على فرنسا من أن تعيد النظر في سياستها العسكرية في القارة.[1]

عرفت سنة 1997، التي تعد سنة فاصلة في السياسة الإفريقية والتي عرفت موت "جاك فوكارت"، الممثل الشخصي للرئيس لدى القادة الأفارقة والذي كان يتولى مهام الخلية الإفريقية إضافة إلى مجيئ اليسار إلى الحكومة ووصول "ليونال جوسبان" الذي أعاد الحسابات وأبدى إرادة قوية في ترك المسافات بينه وبين السياسات القديمة القائمة على "الشبكات".

حيث تبنى إعلان سياسة إفريقية جديدة تحت شعار "**Ni ingérence, ni indifférence**" هذه السياسة التي جاءت ضمن سلسلة "الإصلاحات" التي أرادت فرنسا من خلالها إحداث تغيير مع الممارسات القديمة وتماشيا وما فرضه الواقع السياسي والعالمي الجديد.[2]

وقدر عدد القوات الفرنسية المتواجدة في إفريقيا في 2010 ما بين:

قوات غير دائمة:

- 930 رجل في ساحل العاج في إطار عملية **LICORNE**.
- 945 رجل في التشاد في إطار عملية **EPERVIER**.
- 230 رجل في جمهورية إفريقيا الوسطى **BOALI**.

قوات تحت عهدة دولية:

- 190 رجل في خليج غينيا **Bâtiment Corymbe.**
- 18 رجل في جمهورية إفريقيا الوسطى MINURCAT.
- 30 رجل بجمهورية الكونغو الديمقراطية MONUC.
- 23 رجل في ساحل العاج MONUC.

القوات المتواجدة Forces de presence:

- 2900 رجل في جيبوتي، مع 10 طائرات محاربة من نوع **Mirage 2000**، طائرة ناقلة من نوع **C-160** و10 طائرات عمودية.

[1] -Abdelhamid Bessaa, la présence militaire française en Afrique, thèse de Doctorat Université d'Alger, 2008-2009, p

[2] -Rapport du sénat français, p 24.

- 1150 رجل في السنغال، إضافة إلى 60 مدني يعملون في إدارة الدفاع و400 مواطن سنغالي.
- 90رجل في الغابون.[1]

وعرف عدد القوات الفرنسية في إفريقيا في إطار تحديث سياستها العسكرية تخفيضا للجنود في الفترة الممتدة بين 1960 و1980، ليصل من 30 ألف جندي إلى 15 ألف جندي، هذا الانخفاض في عدد الجنود استمر مع تحديث الجيوش ليبلغ عدد الجنود الآن أقل من 10 آلاف جندي، ويكلف هذا التواجد العسكري فرنسا سنويا ما كلفته 800 مليون أورو.[2]

ونظرا للانتقادات التي طالت توجه السياسة الفرنسية تجاه القارة الإفريقية، خصوصا في شقها العسكري، حاولت أن تقلل من هذه الانتقادات من خلال تغيير الوسائل التي كانت تميز سياستها تجاه القارة، فبعد التقليص من عدد قواعدها العسكرية، حاولت أن تبقي لنفسها مكانة ولكن بطرق أخرى، كاعتمادها على صيغ جديدة من بينها المساعدة التقنية والتدخل الإنساني.

وتمثل الخريطة التالية: مختلف القواعد العسكرية في إفريقيا لسنة 2009

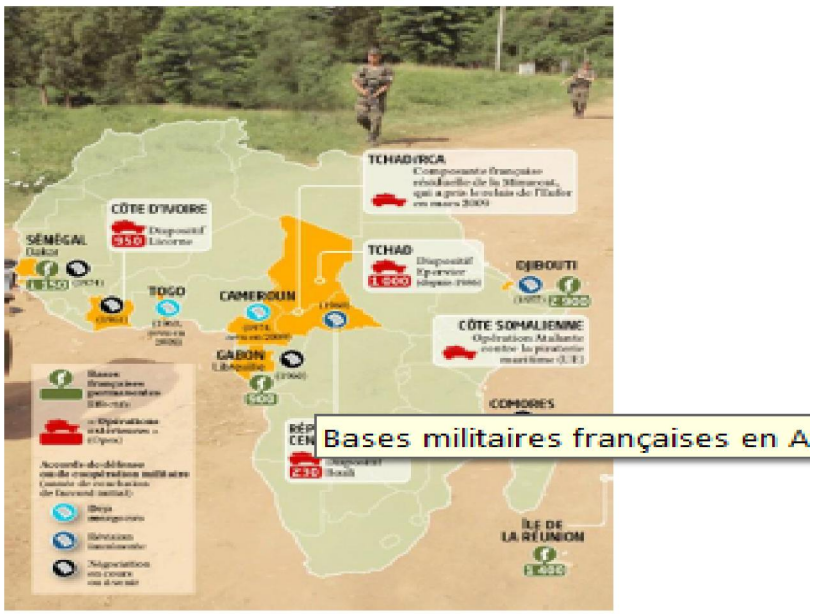

المصدر: l'express 12-12-2009

[1] Pascal Boniface, l'année stratègique, 2013, op.cit, p 113.

[2] http://www.defence.gouv.fr/irsem/publications/fiches-de-l-irsem

جدول رقم (09): يبين القوات الفرنسية المتواجدة في إفريقيا لغاية نهاية سنة 2011

	قوات أرضية	قوات جوية	قوات بحرية	قوات مختلفة	المجموع نهاية 2011
جيبوتي	750	462	209	741	2162
السنغال	97	68	52	215	432
الغابون	553	49	0	381	983
المجموع	1400	579	261	1337	3577

المصدر: rapport d'information sur la situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne 06 mars 2012

2. المساعدة التقنية:

منذ 1994، عمدت فرنسا إلى إعادة تعريف ودراسة عملياتها الخارجية عن طرق "أقلمة الأمن"، وإصلاح سياستها الدفاعية بإضافة مسألة التعاون ضمن إطار إقليمي واضح، يسمح للدول الإفريقية من الاعتماد على نفسها في تطوير نفسها وقدراتها الدفاعية وكذا التنموية، ونأخذ عبارات الوزير الأول "ادوارد بالا دور" في 1994، حيث قال "يبدو لي بأنه من الضروري دراسة وضع هياكل إفريقية محضة، لتكون قادرة على التدخل سريعا في إفريقيا فيما يخص عمليات حفظ السلم في القارة".[1]

حتى أن الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتيران" في نهاية عهدته قال بـ "أن فرنسا لم تعد قادرة على التكفل لوحدها بإخماد حرائق القارة" وركز على ضرورة خلق قوة إفريقية من أجل حفظ السلام.

وبالرغم من تواجد النية وراء خلق هذه القوة، إلا أنه تواجد تخوف من انقلاب هذه القوة في حالات السلم واستغلالها من أحد الأطراف على طرف آخر، إضافة إلى الدعم اللوجيستيكي والمالي عرقلت في تواجد هذه القوة في الآجال التي سطرت لها.

برنامج Recamp "تقوية القدرات الإفريقية في حفظ السلام":

أفرزت نهاية الحرب الباردة، مفاهيم جديدة، من بينها مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل والتكتلات الإقليمية، هذه التغيرات مست علاقة فرنسا بمستعمراتها السابقة في إفريقيا، بحيث أرادت أن تحمل هذه الدول مسؤولية إدارة أزماتها والأعباء التي تخص الجانب الأمني أو حتى التعاون.

كما استمد هذا البرنامج ركائزه من أجندة السلام التي وضع أسسها الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بطرس غالي" في 1992، أين تم اقتراح إنشاء قوة دائمة تتولى مهمة حفظ السلم تحت عهدة الأمم المتحدة،

[1]- Olarinmoye Omobolaji, le programme Recamp: la nouvelle politique de création militaire de la France en Afrique noire, Mémoire de DEA, IEP de Bordeaux, CEAN, 2000-2001, p 45.

ومن هذا المنطق عمدت فرنسا إلى إنشاء برنامج Recamp خصوصا بعد عقد القمة الفرنسية الإفريقية في "بياتريز" في 1994، وكذا الشيء الذي دعا إليه "كوفي عنان" فيما يخص ضرورة إشراك الدول الإفريقية في عمليات حفظ السلم في قارتهم.

على ماذا يقوم هذا البرنامج: يقوم RECAMP على أربع أفكار أو محاور أساسية، يتم من خلالها تجسيد الأهداف التالية:

حفظ السلم: رغم أنه لا يوجد اتفاق صريح حول مفهوم حفظ السلم لدى الأكاديميين، ولا حتى في اللوائح الأممية، وذلك للخلط الكبير بين ما هو حفظ السلام، بناء السلام، إعادة السلام.

إلا أن "داغ هامرشولد Dag Hammarskjold" يعرف حفظ السلام بأنه "اتفاق بين جميع الأطراف المتنازعة على وضع قوى أممية أو تابعة لمنظمات إقليمية أو جهوية والذي يترجم فيما بعد بانتشار قوات عسكرية وحتى مدنيين.

هذه العملية تشير إلى كل العمليات العسكرية أو شبه العسكرية المنظمة بفعل الحاجة.

و تقتضي عمليات حفظ السلم، حسب MC Smouts مساعدة المؤسسات الاقتصادية وإدارات الدولة على الوقوف من جديد.[1]

ويرتكز هذا المفهوم من الناحية النظرية على ثلاث مبادئ أساسية وهي:

- توافق الأطراف.
- عدم الانحياز والعودة إلى استخدام القوة.
- الحياد.

التكوين: يتم تطبيق التكوين في برنامج RECAMP على العسكريين الذي يمكنهم من تعريف وتمطين الوحدات العسكرية الإفريقية من كافة التقنيات الخاصة بمجال حفظ السلم ويتعلق الأمر بحوالي 1500 عسكري إفريقي يستفيدون من هذا البرنامج.

وتملك فرنسا عدة مراكز وشبكات من مراكز تكوينية على أراضيها أو موزعة في القارة الإفريقية، بحيث توفر تكوينا في مجال حفظ السلم وفي الدبلوماسية الوقائية.

و تقوم هذه المدارس والمراكز باستقبال الإطارات العسكرية الإفريقية وقادة الأركان وفرق عسكرية من دول إفريقية مختلفة لتلقي تكوينات جماعية أو فردية.[2]

[1] Tibault Stéphène Possion la france et la sécurité collective en Afrique subsaharienne, op.cit, p 83.

[2]– Rapport du sénat français, op.cit, p 30.

وتوجد ثلاث مدارس بفرنسا تقدم تكوينات في اختصاصات مختلفة وهي مدرسة Compiégne لتكوين قادة الأركان، ومدرسة "تور" في الدعم والإدارة ومدرسة في "مونبوليي" في التكوين العملياتي، ومن بين المدارس المتواجدة في إفريقيا نذكر مدرسة "زامباكو" في ساح العاج، تم فتحها في 1999، وهي تستقبل الإطارات العسكرية لدول غرب إفريقيا.

ولا ينحصر دور هذا البرنامج في تقديم التكوين وحفظ السلم بل يتعداه إلى تقديم الدعم اللوجيستيكي والتقني وكذا التدريب.

تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ سنة 2008، تم تحويل برنامج Recamp من المستوى الفرنسي إلى المستوى الأوروبي.

المدارس الوطنية ذات البعد الجهوي: التعاون في المجال العسكري لم يقتصر على برنامج "تقوية القدرات الإفريقية لحفظ السلم"، بل يوجد أيضا أشكال أخرى من التعاون نذكر منها الدور الذي تلعبه مديرية التعاون الأمني والدفاع التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية، والتي تضع نوعا من التعاون الهيكلي مع الدول الأجنبية في مجال الأمن والدفاع، هذه المديرية تنشط منذ 1998، ولكن فكرة إنشائها تعود إلى فترة استقلال الدول الإفريقية.[1]

تتكون هذه المديرية من دبلوماسيين، عسكريين، رجال شرطة، خبراء في المجال الأمني والعسكري، وهي تعمل بالتنسيق مع كل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، أهم الوسائل التي تعتمد عليها في مجال التعاون التقني العسكري وهي "المدارس الوطنية ذات البعد الجهوي école nationales à vocation régionale (ENVR)"، تم إنشاؤها في 1997، وهي تقدر بـ 16 مدرسة في 2012 موزعة على عشرة دول إفريقية، تم إنشاؤها بناء على اتفاقيات ثنائية، الهدف منها مساعدة الدول الإفريقية على تطوير مدارس عسكرية متخصصة تكون مفتوحة لدول إفريقية جارة.

هذه الدول الإفريقية، تتولى توفير المكان المناسب لإنشاء المدرسة، وكل الوسائل الضرورية لذلك، ويبقى على فرنسا تأمين الخبراء فقط لا غير، بشرط أن يكون هناك تعاون جهوي بين الدول الإفريقية فيما يتعلق باستقبال المتكونين، والمميز في هذه المدارس هو التخصصات الواسعة التي تقدمها، من التكوين العسكري بصفة عامة، الصحة، الحماية المدنية، الشرطة القضائية، أي أنها تولي اهتماما لكل ما يتعلق بالأمن، سواء في شقه العسكري أو في تأمين المواطنين.

[1] Rapport d'information par la commission des affaires étrangères française, la situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne n° 4431 Assemblée nationale, 06 mars 2012, p 70.

وأما فيما يخص التعاون العسكري، الفرنسي إفريقي، فإن نيكولا تنزر وفرانك مانيارد، Franck Magnard & Nicolmas Tenzer، يصفانه على أنه "مساعدة من أجل سيادة" الدول الإفريقية شريكة فرنسا في هذا المجال.

خريطة تبين توزع المدارس الوطنية ذات البعد الجهوي في القارة الإفريقية:

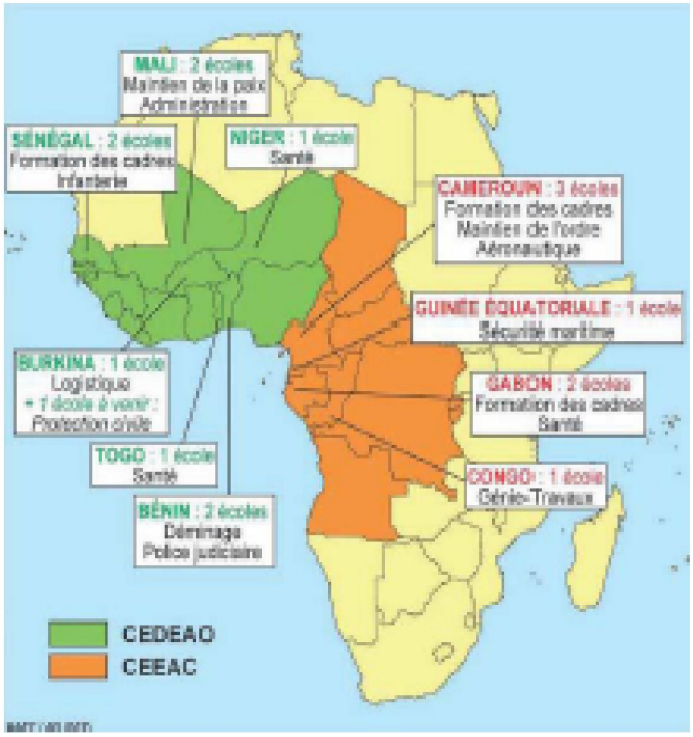

3. التدخل العسكري:

يحدد الكتاب الأبيض للدفاع والأمن الوطني لسنة 2008، سبعة خطوط عريضة يتم على إثرها تدخل القوات الفرنسية العسكرية في الخارج وهي كالآتي:

- خطورة وجدية التهديد في وجه الأمن الوطني أو السلام والأمن الدوليين.
- اختبار الوسائل الممكنة والمحتملة قبل اللجوء إلى الخيار العسكري.
- احترام الشرعية الدولية.
- الشرعية الديمقراطية، مع إشراف شفافية في الأهداف المسطرة ودعم الجماعات الوطنية ممثلة في ممثلي البرلمان وتقدير السلطة السياسية لفرنسا لحرية التحرك وتقييم الوضع بشكل مستمر.
- القدرة على التدخل الفرنسي على مستوى كاف مع سيطرة وطنية لسير القوات والاستراتيجية السياسية الهادفة إلى حل الأزمة وتقديم مفهوم للتدخل من حيث المكان والزمان مع تقييم مدقق للتكاليف.[1]

[1] Le livre blac, défense et sécurité nationale, op.cit, p 71.

وفيما يتعلق بالأطر والكيفية التي تستخدمها في التدخل، لم تعد فرنسا تتدخل بمفردها مثلما كانت في السابق، بل أصبحت تفضل إشراك المنظمات الإقليمية والجهوية الإفريقية على غرار الاتحاد الإفريقي ومنظمة دول غرب إفريقيا، أو التدخل في إطار أوروبي.

هذا التغيير في طريقة التدخل، ليس فقط رغبة من فرنسا في "تصحيح" مسار علاقتها بإفريقيا مثلما تصوره وإنما يكمن أيضا في عدم قدرتها على قيادة عمليات عسكرية بمفردها لعجزها عن تحمل التكاليف المادية من جهة وكذا لدخول اعتبارات دولية تجبر فرنسا على مسايرة السياق الدولي، والتي سيتم الحديث عنها في المبحث المقبل.

غير أن فرنسا أثبتت من خلال تدخلاتها العسكرية في القارة الإفريقية، بأنها لا تأخذ في عين الاعتبار الشروط التي من المفروض أن تتبعها قبل اللجوء إلى التدخل العسكري.

و نذكر على سبيل المثال تدخلها في الكاميرون، التشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، رواندا، والأمثلة تبقى كثيرة.

4. اتفاقيات الدفاع:

يعرف الكتاب الأبيض للدفاع، اتفاقيات الدفاع على أنها وثيقة ما بين حكومتين، تهدف إلى مساعدة عسكرية لدولة أ لصالح دولة ب في حالة تهديد أو تدخل.

وقد ارتبطت فرنسا باتفاقيات دفاع ثنائية مع مجموعة من الدول الإفريقية غداة حصولهم على الاستقلال، ويتعلق الأمر بجيبوتي، كوت ديفوار، الغابون، السنغال، الطوغو، على سبيل المثال لا الحصر، البعض من هذه الاتفاقيات حملت مواد "سرية" تتعلق باالحالات الممكنة التي قد تتدخل فيها القوات الفرنسية في حال عدم قدرة السلطة المركزية لهاته الدول من السيطرة على الوضع الأمني لديها.[1]

كان على فرنسا أن تراجع اتفاقيات الدفاع في إطار إعادة رسم سياسة إفريقية تكون مبنية على "الشراكة" وليس على العلاقات الشخصية والزبائنية.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية

غالبا يتم التركيز على المساعدة من أجل التنمية لدى دراسة الشق الاقتصادي للسياسة الفرنسية في إفريقيا ويتم إهمال العناصر الأخرى التي غالبا ما تكون بقدر أهمية هذه الأخيرة ومن بينها أساسا الشركات

[1]- إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001، ص 8-23.

والمؤسسات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في رسم ووضع معالم السياسة الاقتصادية لفرنسا في القارة الإفريقية والتي سيتم التطرق إليها خلال هذا المبحث.[1]

و لأن فرنسا باشرت في بناء سياسة خارجية جديدة مست الجانب العسكري والسياسي، كان لا بد لها من أن تقوم بإصلاحات تمس الشق الاقتصادي الذي لا يقل أهمية عن الجانب العسكري والسياسي، لتنتقل من المفاهيم القائمة على استغلال المستعمرات السابقة وتبني سياسات لا تماثلية معها، إلى إدراج مفاهيم جديدة تكون قائمة على الشراكة والتعاون.[2]

وقد عرف مفهوم التعاون الدولي تغيرا وتحولا فبعد أن كان موجها إلى إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، تطور المفهوم ليمس المساعدة من أجل التنمية، خصوصا بعد حصول الدول التي كانت واقعة تحت الاستعمار على الاستقلال ليتطور ويأخذ منحى أكثر "إشراكا" من خلال تكثيف جهود المجتمع الدولي من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية.

ويقول **Jean-Pierre Cot** وزير التعاون والتنمية من 1981 إلى 1982، "فكرة المساعدة، ليست فقط تصور ذو بعد تصدقي وإنما ينم عن علاقة بين متفوق ومتدني".

وسيتم التطرق إلى الأعمدة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية لفرنسا فيما يتعلق بالعلاقات التجارية، المالية وسياسة المساعدات من أجل التنمية.

رغبة فرنسا في المحافظة على هيمنتها في القارة الإفريقية في وجه القوتين الأمريكية والسوفيتية، خلال الحرب الباردة دفعها بمنح مساعدات ودعم مالي هام للدول الإفريقية الصديقة غداة استقلالها.

العلاقات التجارية:

بلغ حجم الصادرات الفرنسية في 2009، نحو القارة الإفريقية، **7%** أي ما قيمته 23.3 مليار أورو بانخفاض قدر بـ **7.7%** مقارنة بسنة 2008 وبارتفاع قدر بـ **27.2%** مقارنة بسنة 2000، أما حجم الواردات فقد بلغ لنفس السنة، **5.1%** من حجم وارداتها الكلية أي بقيمة 20 مليار أورو بانخفاض قدر بـ **26.9%** مقارنة بـ 2008، وارتفاع بـ 46.3 **%** مقارنة بسنة 2000.

[1] –Philippe Higon, la politique de la France en Afrique, la fin des rentes coloniales?, Edition Kathala, politique africaine, 2007/1 N° 105 p 54.

[2] –Julien Meimon, l'invention de l'aide française au développement discours, instruments et pratiques d'une dynamique hégémonique, questions de recherche /research in question n° 21 septembre 2007, http://www.ceri-sciences-po.org/publica/qdr.htm pp 4-5.

وتمثل فرنسا ثاني مصدر للقارة الإفريقية بعد الصين ورابع مستورد بعد كل من الصين، الولايات المتحدة وإيطاليا، كما ارتفع حجم الاستثمارات المباشرة الفرنسية في إفريقيا بنسبة 15.8% بين 2006 و2007، أو 53 مليار أورو، وهي ما تمثل 2.9% من الاستثمارات العالمية.[1]

1. الشركات المتعددة الجنسيات:

يعرف "جون دننج" الشركات متعددة الجنسية بأنها مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية (مصانع، منشآت، تعدين، مكاتب تسويق وإعلان).

و يضع "روبرت جيلبين" مصطلح المؤسسة متعددة الجنسية ليعني به كل مؤسسة أعمال تمتد فيها الملكية والإدارة والإنتاج والتسويق إلى تشريعات وطنية عديدة.[2]

و يلجأ بعض الكتاب إلى تقييد التعريف بحدود كمية، بحيث يلزم أن يكون للشركة الأصلية التي تقوم بالاستثمار في الخارج حد أدنى من الضخامة، فيرى في هذا الصدد، "رايمون فرنون" أن الشركة متعددة الجنسية هي "شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة، وهي المؤسسة التي تجعل كل يبدو كما لو أن له مدخلا لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية، ويبدو حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة".

الخصائص العامة للشركات متعددة الجنسية:

من أولى الخصائص العامة لتلك الشركات هو حجمها الهائل بالمقارنة ببقية مشروعات الاقتصاد القومي للبلد الأم الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي.

و نتيجة لقوتها الاقتصادية العملاقة تبدو الشركات متعددة الجنسيات من زاوية ميزانياتها وحجم مبيعاتها السنوية، أعظم قدرة من دول قومية عديدة حتى في أوروبا الغربية وأمريكا.

و مما لا شك فيه أن الشركات متعددة الجنسيات حتى تلك العملاقة منها، تعتمد بدرجة كبيرة على عوائدها من الخارج، ويتناسب هذا الاعتماد مع درجة اندماجها في الاستثمارات الدولية، وينعكس على المؤشرات الاقتصادية الأساسية سواء نسبة الأصول في الخارج إلى جملة الأصول الإنتاجية للشركة مقدرة بالدولار أو نسبة المبيعات في الخارج إلى جملة عوائد الشركة.

تجدر الإشارة أن فرنسا تعد إحدى أهم القوى في مجال الطاقة النووية في العالم، وعليه فهي في حاجة ماسة ومستمرة لتأمين منابع هذه الطاقة، سواء كانت من البترول أو من اليورانيوم الذي يدخل في تركيب تصنيع

[1] –Document cadre, coopération au développement: une vision française, Ministère des Affaires Etrangère et Européenne, Paris,2011, p 09.

[2]– Jean Charpenter, institions internationales, Mémontos Dalloz, Paris, 1993, p 83.

الطاقة النووية، وهنا سنقدم بعض الأمثلة لشركات فرنسية تنشط في مجالات عديدة أهمها ميادين الطاقة بأنواعها المتعددة، كالتنقيب على البترول واليورانيوم وحتى المتخصصة منها في مجال الخدمات، خصوصا المتواجدة منها في إفريقيا.

حيث يلعب المتغير الاقتصادي دورا هاما في تحديد السياسة الخارجية للدول، وتعد فرنسا، بـ "قوتها" الاقتصادية واحتلالها مركزا مرموقا في ترتيب الدول الأكثر تقدما وتصنيعا في العالم، إضافة إلى كونها من بين الدول الأكثر استهلاكا للطاقة، بحاجة إلى تأمين مواردها من الطاقة، فمن المعروف أن الدول المصنعة والمنتجة، تكون في حاجة مستمرة للطاقة وبالتالي ضرورة إيجاد منابع هذا الطاقة وتأمينها.

وتعد عملية تأمين مصادر الطاقة كأولوية ضمن أولويات تطبيق السياسة الخارجية الفرنسية وهذا من أجل تحقيق ما يطلق عليه بـ "الأمن الطاقوي" أو "عدم التبعية الطاقوية".

ولعل أهم الشركات الرائدة في مجال التنقيب في اليورانيوم، الشركة الفرنسية "**Areva**" والتي تعد أحد الفواعل غير الحكومية التي لا تقل أهميتها عن الفواعل الرسمية الفعالة في "اتخاذ القرارات" في السياسة الخارجية لفرنسا.[1]

وفي عام 1945، تم إنشاء لجنة الطاقة النووية **CEA** التي كان هدفها آنذاك، تصنيع القنبلة الذرية بطريقة غير شرعية، هذه اللجنة تطورت فيما بعد لتأخذ تسمية **COGEMA**، التي أنشأت في 1976، هذه اللجنة سيرت من قبل لجنة الطاقة الذرية بنسبة **100%** وتشمل كل ما له علاقة بالتنقيب عن اليورانيوم، استخراجه، وتصنيعه، في 2001، تم إنشاء شركة AREVA والتي هي عبارة عن اندماج لكل من COGEMA وFRAMATOME المتخصصة في تصنيع المفاعلات.[2]

عرفت فرنسا في تسيير علاقاتها بمستعمراتها السابقة، أن تبقي على علاقات تحفظ من خلالها على مصالحها الاستراتيجية في القارة الإفريقية، من خلال اتفاقيات الدفاع، فمثلا تشير إحدى المواد في اتفاقيات الدفاع الموقعة من طرف فرنسا مع مجموعة من مستعمراتها السابقة غداة الاستقلال، على "Approvisionnement priotaire" التموين التفضيلي "للمواد الأولية والموارد الاستراتيجية، وهي بالتالي تمنح الحق لفرنسا في استغلال الموارد الطبيعية والباطنية حتى بعد استقلال هذه الدول.

[1] Imourar, vers une nouvelle étape dans un partenariat historique, 15/11/2012 www.areva.com/FR/activites-623/imouraren-sa-une-nouvelle-etape-dans-partenariat-historique.html 15-11-2012.

[2] Diplomatie, Business et Dictatures, les dessous de la présence économique de la France en Afrique, octobre 2008, p1 http://www.survie.org

كما أن فرنسا تولي أهمية بالغة في المحافظة على مصادر التموين بالطاقة والموارد الاستراتيجية، من خلال شبكة العلاقات الشخصية والشخصيات المتعاقبة على رئاسة الشركة الفرنسية الرائدة في استخراج اليورانيوم، من دبلوماسيين وسفراء ومقربين من رؤساء جمهورية ومسؤولين سامين في الحكومة الفرنسية على غرار، Dominique Pin الذي عمل في الخلقة الإفريقية في فترة حكم فرنسوا ميتيران.

استغلال فرنسا لمناجم اليورانيوم في النيجر:

منذ 1967، وفرنسا تستغل مناجم اليورانيوم في النيجر لصالحها بأثمان جد بخسة وذلك إلى غاية 1973، تاريخ الأزمة البترولية والمتزامن لرفع فرنسا من طاقتها الإنتاجية في هذا المجال.

رغبة الرئيس النيجيري آنذاك "هاماني ديوري" في فتح مفاوضات من أجل رفع سعر اليورانيوم بما يعود بالنفع على التنمية في النيجر، انجر وراءه انقلاب عسكري أطاح بالرئيس النيجيري في ليلة 14 إلى 15 أفريل 1974.[1]

عدم تدخل القوات الفرنسية لدعم نظام "ديوري"، بالرغم من تواجد اتفاقيات دفاع بين البلدين، فتح المجال مرة أخرى للتشكيك في مصداقية فرنسا وتأكيد نظرية "أصدقاء فرنسا".[2]

بلغ رقم أعمال هذه الشركة في 2007، 158752 مليار أورور أو ما يعادل 50 مرة ميزانية دولة مثل الكاميرون، قدرت أرباحها لنفس السنة بـ 12203 مليار أورو، تعد إفريقيا المنطقة الجغرافية الأولى من حيث نشاط الشركة، بحيث تمثل 34% من إنتاجها، و50% من احتياطي ما تنتجه الشركة متواجدة في القارة أو ما يعادل (11 مليار برميل)، تعدل "توتال" الرائجة إفريقيا بـ 11% من حصة السوق الإفريقية.

2. المساعدة من أجل التنمية:

يعتبر التعاون والتنمية سياسة جديدة ظهرت في ستينات القرن الماضي والتي تزامنت مع ظهور دول جديدة منشقة عن الامبراطوريات الاستعمارية السابقة، وهي سياسة يقوم بها رئيس دولة ما وتكون عبارة عن عطاءات أو مساعدات بقيمة محددة وقد تكون في بعض الأحيان إجبارية.

مع سقوط جدار برلين، عرفت أغلب المساعدات توجها نحو دول أوروبا الشرقية لتجد إفريقيا نفسها في مواجهة شبح تخلي المنظومة الدولية عن تقديم الدعم لها.

فسياسات الدعم والمساعدة اشترطت في التسعينات على الدول الإفريقية إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية لتمكينها من الاستفادة من المساعدات من أجل التنمية والمنح المالية، حيث عرفت المساعدات المقدمة من

[1] Diplomatie, Business et Dictatures, les dessous de la présence économique de la France en Afrique, op.cit, p1

[2] www.areva.com

فرنسا انخفاضا محسوسا في هذه الفترة، إذ أنها كانت تمثل 0.60% من الناتج الوطني الخام في 1989 لينخفض إلى 0.37% عشر سنوات بعد ذلك.[1]

فبين 1994 و2002، انخفضت قيمة المساعدات من 7.17 مليار أورو إلى 5.35 مليار أورو، أي بحوالي الربع، هذه المساعدات عادت لترتفع مرة أخرى في 2006 لتصل إلى 0.47% بعدما كانت تساوي 0.31% في 2001 من العائدات الوطنية الخام.

شكل رقم(01) يقدم معطيات تتعلق بالمساعدات من أجل التنمية في سنة 2005.

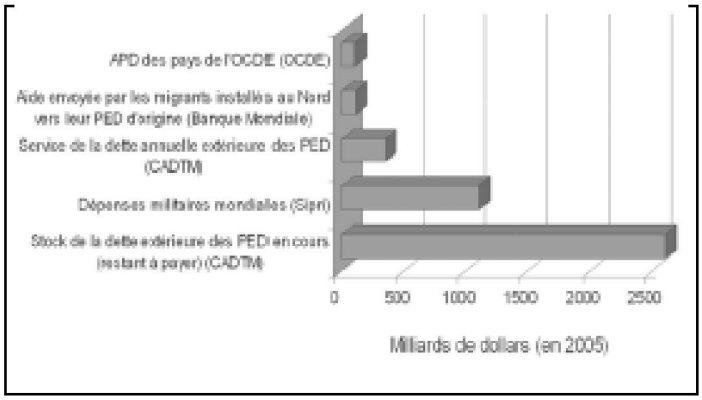

المصدر: www.survie.org

تتمثل الركائز الأساسية للمساعدة من أجل التنمية الفرنسية، أساسا في إعطاء الأولوية للقارة الإفريقية، لتحقيق التنمية المستدامة ودعم الحكامة الديمقراطية، بالإضافة إلى تخصيص نصف المساعدات من أجل التنمية لصالح تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية.[2]

وتقوم المساعدة الفرنسية من أجل التنمية على جملة من المؤسسات التي تسهر على هذه العملية ونذكر:[3]

- اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الدولي والتنمية **CIDID**: تضم 12 وزيرا يجتمعون مرة كل سنة وهي تحدد المحاور الأساسية للسياسة الفرنسية في هذا المجال وفكرة التعاون الفرنسي، كما تحدد مجالات منطقة التضامن الأولوية **ZSP**، وتحدد التوجهات العامة وأهداف التعاون الدولي.
- وزارتين أساسيتين، هما وزارة الشؤون الخارجية التي تمثل البعد الدبلوماسي والمسير الاستراتيجي للمساعدة ووزارة الاقتصاد والمالية التي تمثل الجانب المالي.

[1] Roland Adjovi, la politique Africaine de la France, Annuaire Français de Relations Internationales, op.cit, pp 426-437.

[2] Yves Gounin, la France en afrique, le combat des anciens et des modernes, op.cit, p 156.

[3] Document de reference, Agence française de développement, 26 avril 2012, p 26. www.afd.fr

- اسند الدور المحوري إلى الوكالة الفرنسية للتنمية **AFD**، التي وضعت تحت وصاية وزارة الداخلية، وتهتم هذه الوكالة بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية أو الأكثر فقرا.

تعمل هذه الوكالة ضمن تقسيم جغرافي والذي تحدد فيه نسبة الاستثمارات لكل منطقة جغرافية معينة، بحيث تستفيد القارة الإفريقية من نسبة **40%** من التمويل والذي بلغ 2.1 مليار أورو في 2009، منها نسبة **33 %** موجهة لقطاع البنى التحتية والتنمية الحضرية و**15%** بالنسبة لقطاع المياه والتطهير، و**11%** بالنسبة لحماية البيئة والموارد الطبيعية.

و فيما يتعلق بمسح الديون، فقد قامت فرنسا بمسح ما قيمته 1.1 مليار أورو أي **36%** من المساعدة الثنائية نحو إفريقيا، منها 1.05 مليار أورو بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء خاصة الكوت ديفوار، الكاميرون، الغابون، وغينيا في سنة 2011.[1]

المطلب الثالث: السياسة الثقافية

تولي فرنسا اهتماما بالغا بنشر الثقافة الفرنسية والقيم الحضارية لها، وهي تعد من الدول القليلة التي تنفق كثيرا من أجل نشر ثقافتها، وتضع فرنسا ضمن أولويات سياستها الخارجية، المحافظة على استمرارية وحضور الأفكار، اللغة والثقافة الفرنسية، ويظهر الكتاب الأبيض للدفاع لسنة 2008، أن فرنسا تضع البعد الثقافي في سياستها الخارجية كإحدى أهم أولوياتها.[2]

وتعد القوة الناعمة إحدى المفاهيم التي ظهرت في حقل العلاقات الدولية، وهي قدرة دولة ما على بسط سيطرتها ونفوذها من خلال اعتمادها على وسائل غير إكراهية بما فيها الوسائل الثقافية.[3]

و تعتمد فرنسا في بلورة سياستها الثقافية تجاه الخارجية على جملة من الوسائل والآليات تتمثل في شبكة واسعة النطاق من الإدارات والمؤسسات الثقافية الفرنسية في الخارج، والتي تعمل من أجل علاقات متميزة مع الشركاء المحليين وتسعى إلى تحقيق أهداف واسعة تتمثل في:

- ضمان تواجد الأفكار، اللغة والثقافة الفرنسية والعمل على خدمة التنوع الثقافي، وكل هذا من أجل التموقع في الساحة الدولية خصوصا في ظل التحديات التي يعرفها العام.
- إعادة النظر في استراتيجية التأثير من خلال عرض الأفكار الفرنسية والترويج لها، عن طريق برامج خاصة وجديدة كبرنامج دعوة شخصيات المستقبل (pipa) Programme d'invitation des personnalités d'avenir، هذا البرنامج أطلقته وزارة الخارجية منذ 1989، ويهدف إلى تولي

[1] Www.tresor.economie.gouv.fr/3552 agence française de développement afd.

[2] http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/etudier-en-france/les-operateur-dumaee/article/diplomatie-culturelle

[3] Jean-Michel Frodon, le soft power à la française, les cartes de la presence culturelle française dans le monde, http://www.slate.fr/story.fr/story/49553/FR ANCE-carte-soft-power-france

الشبكات الدبلوماسية الفرنسية في الخارج دعوة النخب الشابة للدول الأجنبية التي لها معرفة مسبقة أو لا للثقافة الفرنسية إلى فرنسا بغرض التعريف بالثقافة الفرنسية لدى النخب التي تتكون سواء من منتخبين، مديري مؤسسات أو حاصلين على جوائز نوبل.[1]

و تتمثل الوسائل التي تستخدمها فرنسا في تطبيق سياستها الثقافية في الخارج فيما يلي:

- مجال السمعي البصري الموجه نحو الخارج: 300 مليون أورو هي قيمة المساعدات التي قدمتها الدولة الفرنسية لدعم هذا المجال لكل من قنوات tv5، فرانس 24 على سبيل المثال في 2008.
- فيما يخص التعليم الفرنسي في الخارج، فقد تم تخصيص 291 مليون أورو من طرف وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، لفائدة وكالة التعليم الفرنسي في الخارج.[2]

وتستخدم فرنسا في القارة الإفريقية الأداة الثقافية لتطبيق سياستها، فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب ووسط القارة، والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرانكفونية التي تضم كافة الدول الناطقة بالفرنسية ومنها الدول الأفريقية والتي توسعت لتضم دولا غير فرانكفونية.

ومنذ القانون التوجيهي لسنة 1968، وفرنسا تتبنى تقديم سياسات المساعدة التقنية للدول السائرة في طريق النمو وكذا المشاركة في عمليات التعاون بين الجامعات الفرنسية والإفريقية ذات المستوى المتقارب، ونشير إلى إنشاء جمعية الجامعات المستخدمة بصفة كلية أو جزئي للغة الفرنسية AUPELEF، والتي هدفت إلى نشر الكتب والمجلات العلمية باللغة الفرنسية، غير أن المجال التقني الذي كان في صالح اللغة الإنجليزية جعل من دور هذه الجمعية في تراجع، وهو ما أدى بفرنسا إلى إنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني والصندوق الثقافي للكتاب كخطورة لحماية اللغة الفرنسية واستمراريتها.

[1] Alain juppé et Louis Schweitzer, la France et l'Europe dans le monde, livre blanc sur la politique étrangère et européenne de la France 2008-2020, la documentation française, 2008, p 92.

[2] www.diplomatie.gouv.fr/ar/etudier-en-france/les-operateurs-dumaee/article/diplomatie-culturelle

الفصل الثالث

واقع السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل والتحديات في ظل المنافسة الأمريكية الصينية

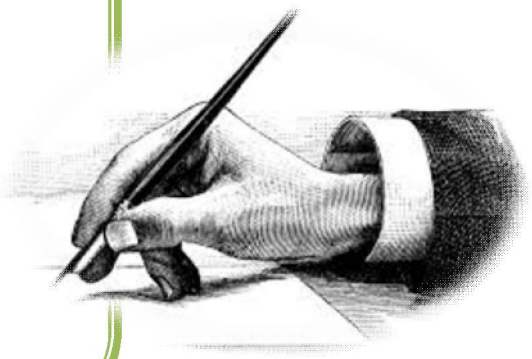

الفصل الثالث : واقع السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل والتحديات في ظل المنافسة الامريكية الصينية

تعدُّ منطقة الساحلِ الإفريقي من بين المناطق الأكثر أهمية في الإستراتيجيات الدولية، نظراً لما تتمتع به من خصائص ومزايا جيوسياسية، اقتصادية وإستراتيجية، تجعلها محلَّ اهتمام القوى الإقليمية والدولية على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، ما جعلها محلَّ أطماعِ أطراف دولية عديدة، بدأت تعزز وجودها ونفوذها بشكلٍ متدرجٍ خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، اللتان توغلتا في المنطقة من خلال إستراتيجياتٍ متنوعةٍ ما أصبح يُهدد الدور التقليدي لفرنسا في الساحل خاصةً و في إفريقيا عامة.

المبحث الأول: التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

إن مسألة التنافس الدولي المتنامي على منطقة الساحل الإفريقي من طرف قوى دولية، أصبحت تزاحم و بشكل مؤثر الدور التقليدي الفرنسي في هذه المنطقة التي أضحت تستحوذ على اهتمام دولي متزايد، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالنظر لجملة الخصائص والمزايا الجيو إستراتيجية والجيو اقتصادية التي تتمتع بها خاصة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 م، وهو ما كان له انعكاسات مباشرة على المصالح الحيوية الفرنسية في هذه المنطقة، وولَّد مجموعة من التحديات التي أصبحت تُهدد النفوذ التقليدي والتاريخي لفرنسا في هذا المجال الجيوسياسي الحيوي.

المطلب الأول: التعاون الصيني الإفريقي

الفرع الأول: تأسيس المنتدى التعاوني الصيني

بحضور 44 دولة افريقية أسست الصين منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000، ويعد أكبر تجمع رسمي منذ مؤتمر باندونج لسنة 1955، وهذا المنتدى وفقا للرؤية الصينية، شكل جديد للحوار الجماعي والتعاون بين الطرفين كما أنها آلية لدفع جهود التعاون بين دول جنوب- جنوب. ويقوم هذا المنتدى على ركيزتين هما: التعاون العملي أي الاهتمام بتحقيق نتائج فعلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة. وناقش المنتدى قضايا تعاون دول الجنوب، والحوار بين الشمال والجنوب، وتخفيف أعباء الديون والتعاون الاقتصادي مع إفريقيا.

وقد صدر عن مؤتمر بكين الأول للتعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي وثيقتان مهمتان، أولهما إعلان بكين، والثانية برنامج التعاون الصيني الإفريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد برز واضحا اهتمام الصين بالتعاون الاقتصادي والاستثمار في إفريقيا، بالإضافة إلى طرح قضايا مثل تخفيف عبء الديون

وإلغائها، التعاون الزراعي، والطاقة والموارد الطبيعية، والتعليم والمساعدات الفنية.[1]

وتقوم الإستراتيجية الصينية الجديدة في ظل منتدى التعاون الصيني الافريقي على تقديم المساعدات للدول الإفريقية بدون أي شروط سياسية مسبقة (على عكس ما يقوم به صندوق النقد الدولي)، بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية، ومواصلة تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية معا.[2] يهدف المنتدى إلى العمل على التشاور الثنائي وتعميق التفاهم، وزيادة التوافق، وتمتين أواصر الصداقة، وتشجيع التعاون المشترك، ومواجهة التغييرات في البيئة الدولية، وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، والسعي نحو توطيد التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون، وتم الاتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري لأعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات، وبالتناوب بين الصين والدول الإفريقية الأعضاء.[3]

وفي هذا الصدد، قال الرئيس الصيني (هوجين تاو) وهو يقرأ إعلان بكين: "نرى أن العالم أمسى يمر بتغييرات معقدة وعميقة، وأن السعي لتحقيق السلام والتنمية والتعاون أصبح اتجاه العصر". وذكر الإعلان، أن الصين تؤكد مجددا، على تأييدها للدول الإفريقية في جهودها لتدعيم نفسها من خلال الوحدة وحل المشكلات الإفريقية بصورة مستقلة، وتؤيد المنظمات الإفريقية الإقليمية وشبه الإقليمية في جهودها لتعزيز الوحدة الاقتصادية، وتؤيد الدول الإفريقية في تنفيذ برامج "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، كما حث الإعلان الدول المتقدمة على زيادة مساعداتها للدول الإفريقية. كما أكدت الدول الإفريقية المشاركة في قمة بكين عالية المستوى مجددا في الإعلان، على أنها ملتزمة تماما بسياسة صين واحدة.

وأضاف الإعلان: " أننا نرى أن التزام الصين، وهي أكبر دولة نامية في العالم، بالتنمية السلمية والتزام إفريقيا، وهي قارة ذات أكبر عدد من الدول النامية، بتحقيق الاستقرار والتنمية والنهضة، يعدان في حد ذاتهما إسهاما هاما في السلام والتنمية في العالم ".كما اتفق الزعماء على تعميق التعاون متبادل المنفعة وتوسيعه، وتشجيع التجارة والاستثمارات الثنائية وتعزيزهما واكتشاف سبل جديدة للتعاون.

وفي عام 2003، عقد المؤتمر الثاني في العاصمة الإثيوبية" أديس أبابا"، وقد أعلنت الصين أن مساعداتها الخارجية واستثماراتها لا تخضع لأجندة سياسية أو مشروطية معينة، كما أعلنت الصين كذلك عن تخفيف الديون عن الدول الإفريقية بقيمة 1.27 مليار دولار، وقد صدر عن المؤتمر خطة عمل " أديس أبابا" (2004-2006)، حيث حددت تلك الخطة أطرا للتعاون الصيني الإفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية

[1] – حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟ في مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 172، فيفري 2007.

[2] – جورج نهروت فهمي، العلاقات الصينية الإفريقية.... شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية، في مجلة السياسة الدولية، العدد 167، جانفي 2007

[3] – جورج نهروت فهمي، المرجع نفسه.

والاجتماعية خلال تلك الفترة.[1]

ففي المجال الاقتصادي، تمثل في تنمية التعاون الثنائي الذي يشمل التنسيق والتشاور الثنائي في المنظمات الدولية مثل: منظمة التجارة العالمية ومجلس الأمن اللذين تتمتع فيهما الصين بالعضوية النشيطة والدائمة، ودعم الصين لمبادرة "النيباد "، "NEPAD"، الهادفة لتحقيق التنمية والوحدة والديمقراطية في القارة الإفريقية، علاوة على دفع التنمية الاقتصادية بين الجانبين، خاصة في مجالات: الزراعة والبنى التحتية والتجارة والاستثمار والسياحة، وخفض وإلغاء الديون، ومساعدات التنمية الاقتصادية بدون أي شروط أو قيود سياسية، وتطوير الموارد البشرية والتعاون التعليمي، والتعاون والتبادل الثقافي، وإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ هذه الخطة لدى كل طرف، على أن يعقد مسئولو هذه الآلية اجتماعا خلال عامين لتقييم أداء آلية المتابعة الخاصة في مجالات تطوير أوجه التعاون المنصوص عليها في إعلان " أديس أبابا ".

وفي 22 أوت 2005، عقدت لجنة متابعة تنفيذ إعلان "أديس أبابا"، اجتماعها الدوري في العاصمة الصينية بكين، والذي شاركت فيه وفود 46 دولة افريقية. وقد تم تقييم خطة عمل " أديس أبابا أ بالإيجابية، بحيث زادت التجارة بين الصين وإفريقيا بحوالي 20%، بالإضافة إلى حوالي 117 من الاستثمارات من طرف المؤسسات الصينية، وتم تشغيل حوالي 7000 إفريقي وعقدت في بكين القمة الاستثنائية الأولى، لمنتدى التعاون الصيني–الإفريقي يومي 4 و5 نوفمبر 2006، وذلك بمناسبة مرور خمسين عاما على إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين الشعبية والدول الإفريقية. وقد عقدت القمة في ظروف دولية وإقليمية بالغة الأهمية، وفي توقيت مناسب نتيجة للحملة التي شنها الغرب على الوجود الصيني في إفريقيا، وقد عقدت القمة تحت شعار: الصداقة، والسلام، والتعاون والتنمية. وقد صدر عن القمة ما يسمى إعلان بكين.[2]

الفرع الثاني: أهداف السياسة الصينية اتجاه أفريقيا

أصدرت الصين بداية 2006 وثيقة هامة عن سياستها تجاه إفريقيا، وحسب ما جاء في الوثيقة، فان تعزيز التضامن والتعاون مع الدول الإفريقية جزء هام من السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين، وانطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني والشعوب الإفريقية، ستقيم وتطور الصين نمطا جديدا من الشراكة الإستراتيجية مع إفريقيا، مبني على المساواة السياسية والثقة المتبادلة والمنفعة الاقتصادية المشتركة. للسياسة الصينية في إفريقيا أهداف مباشرة وغير مباشرة.[3]

[1] – حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق.

[2] – رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات، في مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006، ، ص143.

[3] – أسماء دريسي الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي باحثة دكتوراه، أستاذة مساعدة منتسبة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر " يوسف بن خدة، ص12.

أولا: الأهداف المباشرة

1- مساندة الصين للوحدة والتعاون مع الدول الإفريقية، والدفاع عن جهود الدول الإفريقية في معارضة التدخل الخارجي في شؤونها ونزاعاتها الداخلية ومساندة الصين لجهود وسياسات الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، في مجال تنفيذ شراكة جديدة لبرنامج التنمية الإفريقية الهادف لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية لكل الدول الإفريقية.

2- تطلع الصين لتقوية وتطوير علاقات شراكة مستقرة وطويلة الأمد مع إفريقيا، ترتكز على الثقة المتبادلة والتعاون في جميع المجالات.

3- تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الإفريقية دون شروط أو مطالب سياسية، مع اتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل استفادة الدول الإفريقية من المساعدات الاقتصادية الصينية، مع تخفيض حجم الديون الإفريقية وزيادة الاستثمارات الصينية في إفريقيا.

4- مناشدة الصين المجتمع الدولي، خاصة الدول المتقدمة فيه، للاهتمام بقضايا السلام والتنمية في إفريقيا، وتلبية مطالب الدول الإفريقية الخاصة بتقديم المساعدات ودفع الاستثمارات وخفض ديون هذه الدول وفتح أسواقها أمام صادرات الدول الإفريقية، مما يمكنها من البدء في تحقيق التنمية المستدامة بها.[1]

ثانيا: الأهداف غير المباشرة: فيمكن إيجازها في نقطتين هامتين:

1 – ضمان تدفق الموارد الإستراتيجية وأولها وأهمها البترول، وتأمين وجود الصين في مناطق هذه الموارد.

2 – ضمان الأسواق المتاحة والمفتوحة أمام تصدير إنتاجها المزدهر، حتى تستمر عملية التنمية بنفس معدلها الحالي.

2- واقع التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا.

بدأت الصين توجهها الإفريقي في عام 2000، بتشكيل "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، من أجل تكريس العلاقات وترسيخها وتأمين المصالح وتعظيمها، يركز على: تعاون اقتصادي من دون شروط سياسية، ومن دون تدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

الفرع الثالث: التعاون التجاري بين الصين وإفريقيا

اتسم عصر ما بعد "ماو تسي تونغ" بالتوسع الاقتصادي، فمنذ عام 2004، ازدادت معدلات النمو لتتجاوز المائة مليار دولار أمريكي، ومنذ عام 2000 بلغ إجمالي التجارة المتبادلة بين الصين وإفريقيا نحو عشرة ملايير دولار أمريكي، بحيث تضاعفت التجارة بين الجانبين الصيني والإفريقي أربع مرات خلال السنوات

[1] – أسماء دريسي، المرجع نفسه، ص13.

الستة الأولى منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي[1]، وتعتبر الصين الآن ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وثاني أكبر مصدر لإفريقيا بعد فرنسا، والصين بذلك تتخطى بريطانيا باعتبارها قوة استعمارية سابقة، ويسعى الطرفان الصيني والإفريقي لرفع حجم التجارة بينهما ليصل إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2010.

وقد وصلت قيمة التجارة الثنائية إلى حوالي 18.5 مليار دولار في عام 2003، بزيادة قدرها 49.7 % عن عام 2002، وحققت الصادرات الصينية زيادة قدرها 46.3 %، وأكثر من ذلك فان نمو الصادرات الصينية إلى إفريقيا كان أكثر منها إلى دول ومناطق أخرى، وحتى الآن فقد أقامت الصين علاقات تجارية مع 53 دولة ومنطقة افريقية، ووقعت اتفاقيات تجارة ثنائية مع 39 منها.[2]

ومن أجل مساعدة الدول الإفريقية على تنمية اقتصادها وفي ظل العجز التجاري القائم، لا تزال الصين تتمسك بزيادة الواردات من إفريقيا، نفذت الصين سياسة إعفاء منتجات تنتمي إلى 90 ل فئة ضريبية تنتج في 28 بلدا إفريقيا أقل نموا من الرسوم الجمركية، وبلغت قيمة البضائع التي تمتعت بهذه السياسة 250 مليون دولار أمريكي عام 2006 ويبين الشكل رقم(2) الموالي، القيمة الكلية للواردات والصادرات الصينية بين سنة 1978 وسنة 2004، بحيث نلاحظ من خلاله أن ابتداء من سنة 1994 حدثت طفرة كبيرة في الصادرات والواردات الصينية لإفريقيا .[3]

شكل رقم (2) إجمالي الصادرات والواردات الصينية لإفريقيا خلال الفترة (1978-2004)، القيمة بالمليون دولار

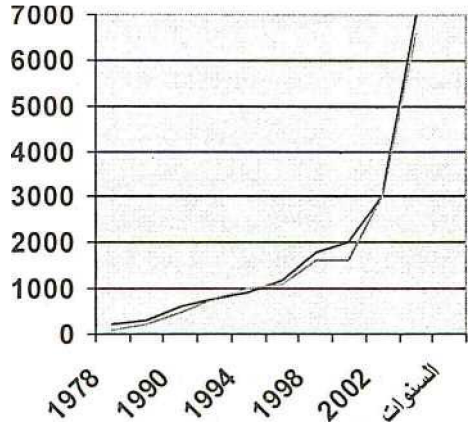

المصدر : Judith Van De Looy, Africa and china: a strategic partnership? ASC working paper 67/2006, African studies centre, Leiden, the Netherlands, sur le site: www.ascleiden.ml/psf/ 20/01/2008.

[1] – جورج نهروت فهمي، مرجع سابق.

[2] – أسماء دريسي، المرجع السابق، ص13.

[3] – أسماء دريسي، المرجع نفسه، ص14.

نلاحظ أن التعاون التجاري بين الصين وإفريقيا قد ارتقى إلى مستوى جديد على مدار الأعوام السبعة الماضية عقب انعقاد قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين، وتعد الصين وإفريقيا شريكان تعاون يحقق المنفعة المتبادلة والمزايا المكملة.

من الناحية النظرية فان التيارات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها قي عدد من العوامل تتفاوت قي أهميتها بتفاوت الظروف، وهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها (كان التفسير الأول لنظرية التجارة الخارجية لحركة السلع هو أن الدول تتاجر في الفائض من إنتاجها ولهذا اعتبر آدم سميث أن التجارة الخارجية ماهي إلا" تجارة في الفاض") والذي يؤدي إلى تركيز شديد للتجارة الخارجية بحيث تكون صادرات عدد كبير من دول العالم متمثلة في سلعة واحدة أو سلعتين (كما هو الحال في الدول الإفريقية).
- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها والذي يؤثر في تجارتها الخارجية من خلال تأثيره على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير (عمالة رخيصة مثلما هو الحال بالنسبة للدول الافريقية).

الجدول رقم (10): تطور المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا خلال الفترة (950 ، - 2006)

السنوات	المبادلات التجارية بالدولار الأمريكي
1950	12 مليون
1979	817 مليون
2000	أكثر من 10 ملايين
2004	29,5 مليار
2005	39,5 مليار
2006	أكثر من 50 مليار

المصدر: Jean-Christophe Servant, Chine Afrique : Apres le sommet historique de Pékin, sur le site : http://www.boubouche.maktoubbloge.com - 03/2/2007

ففي 2006 أصبحت قيمة المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا أكثر من 50 مليار دولار، بينما سنة 2000 كانت في حدود 10 ملايير دولار أو أكثر، وهذا ما يبين بوضوح الارتفاع الكبير في التجارة بين الصين وإفريقيا منذ انعقاد منتدى التعاون الصيني الإفريقي.

هذا الازدهار الأخير في تجارة البلدان النامية بين إفريقيا والصين، يعد انفجار لتجارة الجنوب والجنوب ويحرك هذه التدفقات التجارية طبقات وسطى آخذة في النمو في الاقتصاد الناهض " الصين" بحيث تنامت احتياجاته للسلع الأساسية الإفريقية، كذلك يحركها النمو الاقتصادي المتصاعد في إفريقيا جنوب الصحراء، الذي يزيد في طلبه للسلع الآسيوية المصنعة خصوصا الصينية.[1]

[1] – أسماء دريسي، المرجع السابق، ص15.

الفرع الرابع: الاستثمارات الصينية في إفريقيا

طبقا لما أعلنته وزارة التجارة الصينية، في نهاية سبتمبر 2003 أنشأت الصين 616 شركة في 49 دولة افريقية بنظام الاستثمار التعاقدي المشترك بما قيمته 1.2 مليار دولار ، وكان نصيب الاستثمارات الصينية منها 0.85 مليار دولار والأكثر أهمية أن الاستثمارات الصينية في إفريقيا قد تزايدت منذ عقد منتدى التعاون الصيني الإفريقي في عام 2000، وحتى سبتمبر 2001 أنشأت الصين 58 شركة في إفريقيا بنظام الاستثمار التعاقدي بما قيمته 89.53 مليون دولار، من بينها 32 شركة مشروعات صناعية مشتركة أي حوالي55 %، كان نصيب مصانع الملابس منها 22 شركة أي حوالي 38 %، وقد تركزت الاستثمارات الصينية أساسا في الصناعات الخفيفة والمعدات والإلكترونيات والمنسوجات والملابس والأدوية، وكانت الدول الرئيسية التي استهدفتها الاستثمارات الصينية هي : جنوب إفريقيا، كينيا، نيجيريا، أوغندا والسودان[1].

في نفس الوقت كانت هناك استثمارات لبعض الدول الإفريقية القليلة (جنوب إفريقيا وموريشيوس) في الصين، وقد تزايدت استثمارات الدول الإفريقية في الصين بصورة سريعة، وحتى سبتمبر 2003، استثمرت الدول الإفريقية في شركات مشتركة بمقدار 4.26 مليار دولار في 1589 مشروع، وكان نصيب الاستثمار الإفريقي منها 2.04 مليار دولار في مجال الأدوية والمعدات والإلكترونيات والنقل والاتصالات والصناعات الخفيفة والأجهزة الكهرومنزلية والملابس والمنسوجات والبيوكيماويات.

لقد أصبحت إفريقيا واحدة من مقاصد الاستثمار المنضمة للشركات الصينية، فقد جمعت القارة استثمارات مباشرة بلغت 6.64 مليار دولار من الصين بنهاية عام 2006، وفي النصف الأوّل من هذا العام بلغت القيمة 480 مليار دولار، وهي زيادة كبيرة عن نفس الفترة العام الماضي.

وتغطي المشروعات ذات الاستثمار الصيني مجالات كثيرة مثل التجارة والتشغيل والتنقيب عن الموارد والنقل والزراعة في 49 دولة افريقية، كما ترحب إفريقيا بالاستثمارات الصينية أيضا، حيث أنها تعمل على دفع التنمية الاقتصادية للدول الإفريقية، وخلق الوظائف وجلب التكنولوجيا المناسبة للقارة وبناء قدرة الدول الإفريقية في البناء الوطني.[2]

وتشارك الشركات الصينية في بناء البنية التحتية للدول الإفريقية، عن طريق طرح مشروعات متميّزة الجودة وبأسعار منخفضة، وتشيد حكومات وشعوب الدول الإفريقية المختلفة بإسهامات هذه الشركات في التنمية الاقتصادية وكما تشجع الحكومة الصينية دائما وترشد الشركات ذات التنافسية والمصداقية في تنفيذ التعاون

[1] – نفس المرجع السابق.

[2] – مجلة آفاق افريقية، مرجع سبق ذكره.

الهندسي مع الدول الإفريقية بتكنولوجيا متطورة وخبرة إدارية.[1]

وبالإضافة إلى جانب الاهتمام بالتصدير إلى القارة الإفريقية، أصبحت الصين في السنوات الأخيرة تركز على الاستثمار في النفط في إفريقيا، خاصة بعد زيادة استهلاكها منه بشكل كبير خلال العقد الأخير لسد حاجة الصناعة العديدة من الطاقة، وأبرز مثال على ذلك الاستثمار الصيني الضخم في نغط السودان.[2]

كما أن الأرقام تشير إلى أن الصين شاركت في تحو 800 مشروع في إفريقيا خلال السنوات الخمسة الأخيرة، منها 137 مشروعا زراعيا و133 مشروع يتعلق بالبنية الأساسية، كما أن الشركات الصينية تعاقدت منذ عام 2000 وحتى نهاية عام 2006 على بناء طرق عامة في إفريقيا طولها أكثر من 6 آلاف كلم، وخطوط سكك حديدية طولها أكثر من 3 آلاف كلم، و8 محطات للطاقة...الخ.

تشجع الحكومة الصينية دائما وتوجه الشركات المتعددة ذات القوة والسمعة الطيبة على التعاون مع الدول الإفريقية في بناء المشروعات الهندسية بمجموعات التكنولوجيا والإدارة المتقدمة، ومنذ عام 2000، بنت الشركات الصينية أكثر من 6000 كلم من الطرق العامة، وأكثر من 3000 كلم من السكك الحديدية و8 محطات كبيرة ومتوسطة لتوليد الكهرباء، ولم تقدم الشركات الصينية المشروعات الممتازة النوعية فحسب، بل خفضت كلفة المشروعات وزادت فرص العمل.[3]

وفي هذا السياق، انعقد منتدى آخر **(التجارة والاستثمار في إفريقيا 2007)** وهو منتدى عرف نجاحا كبيرا من الجانبين الصيني وإفريقي، انعقد في 05 أوت 2007، تسعة أشهر بعد انعقاد منتدى التعاون بين الصين وإفريقيا في 2006، تحت شعار "**الاستثمار في إفريقيا**" وبحضور العديد بل الآلاف من كبار رجال الأعمال والمستثمرين الأفارقة والصينيين لبحث سبل التعاون الاستثماري في البلدين.

بالإضافة إلى هذا، قام المستثمرون ورجال الأعمال الصينيين بعقد اتفاقات مع الحكومات الإفريقية (مصر، الجزائر، أنغولا، أوغندا....) من أجل إمكانية الاستثمار في عدة مجالات مثل: الزراعة، الصناعة الخفيفة، النسيج والإلكترونيات...الخ.

كما أن العديد من المؤسسات الإفريقية، تحدثت عن البيئة الاستثمارية الملائمة في عدد من الدول الإفريقية وخصوصا شمال إفريقيا، مما أدى إلى فتح شهية المزيد من المؤسسات الصينية للاستثمار في إفريقيا

---

[1] – التعاون التجاري الصيني الإفريقي يرتقي إلى مستوى جديد، مقالة على الموقع:
http://arabic-people.com.cn / 31659/6298195. 2008/03/24

[2] – أحمد حجاج، مرجع سابق، ص 140.

[3]– Antoine Kernen, les stratégies chinoise en Afrique : du pétrole aux Bassines en plastique, politique Africaine, n°105 , MARS 2007, France, p 172

في السنوات القادمة.

ومن خلال منتدى الاستثمار والتجارة في إفريقيا 2007 تّم تبيين أسباب الاستثمار في إفريقيا بحيث تمّ حصرها في ثلاثة نقاك أساسية هي:

- غزارة الموارد الطبيعية.
- علاقة الصداقة المتينة بين البلدين.
- الفوائد المتبادلة

الفرع الخامس: المساعدات الصينية لإفريقيا

لقد اتسمت العلاقات الصينية بإفريقيا باتفاقات المعونة، وفي نضالها من أجل نيل الاستقلال لدول إفريقيا، كانت الصين على استعداد لإقامة مشروعات ضخمة في الدول الجديدة، مؤكدة أنها قد ساهمت بكل ما تستطيع من إمكانيات فنية ومادية.

وجدير بالذكر أن العلاقات الصينية- الإفريقية تعد اليوم أكثر نفعية من السابق، إذ تدور الشراكة الحالية حول التجارة والمنافع المتبادلة، ورغم ذلك فان الصين مازالت تقدم مساعدات مباشرة إلى عدد من الدول الإفريقية، وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين ثلاث مجالات رئيسية هي: مشروعات البناء، الفرق الطبية الصينية، والمنح الدراسية للأفارقة للدراسة في الصين.

ولقد ساعدت الصين إفريقيا في العديد من المشروعات كان أكبرها إنشاء خط سكة حديد يربط بين تنزانيا وزامبيا، كما ساهمت الصين في إنشاء الطرق وحفر الآبار وتقديم التسهيلات في مجال الاتصالات في القارة.

وللصين برنامج آخر للمساعدات في الدول الإفريقية في مجال الموارد البشرية، ذلك أن إحدى الاتفاقات التي تم التوصل إليها في منتدى التعاون الصيني- الإفريقي كانت تتعلق بزيادة الموارد البشرية، في هذا الإطار أنشأت الصين صندوقا، تستخدمه مختلف الوزارات الصينية من خارجية وتجارة وتعليم وعلوم وتكنولوجيا، باعتبارها مسؤولة عن تدريب وتعليم الأفارقة.

وخلال عام 2003، تم تدريب 6000 فرد، فضلا عن زيارة نحو 1500 طالب إلى الصين في برامج التبادل الطلابي بغرض التعليم، وبفضل هذه المنح الدراسية، ساهمت الصين إسهاما كبيرا في مجال التنمية البشرية في إفريقيا.

تعتبر المعونات الصينية للأفارقة – سواء كانت في صورة إنشاءات وبنية أساسية، أو مساعدات طبية، أو تنمية موارد بشرية – هي جزء من إستراتيجية تهدف إلى إقامة علاقات طويلة المدى، بناءا على الاحترام المتبادل،

التفاهم والصداقة، وبالنسبة لـ**توموسون** (2005) لابد من رؤية العلاقات بين الصين وإفريقيا من منظور أعم: "إن التأثير الصيني، والعلاقات الصينية الطيبة في إفريقيا، هي نتاج سنوات عدة من علاقات الاستثمار في البناء، من خلال المساعدات والتجارة والتبادل الثقافي والفني، وليس فقط نتاج للطفرة الحديثة التي شهدها الاقتصاد الصيني، وحاجة الصين الملحة إلى المواد الخام الإفريقية"[1]

لم تكن المساعدات الصينية لإفريقيا غير مشروطة، فقد قامت بكين عبر السنين بإعادة هيكلة سياستها الخاصة بمنح المساعدات والمعونات، فريضة المزيد من المحاذير، وفي هذا السياق، تحولت القروض الحكومية الممنوحة بدون فوائد إلى قروض منخفضة تمنح عن طريق البنوك الصينية، كما تحولت المنح إلى شركات عملاقة ومظاهر أخرى للتعاون، وبنهاية التسعينيات، كانت الصين قد أقامت أربعمائة وثمانين شركة عملاقة في 47 دولة افريقية.[2]

لقد كثفت الصين بصورة كبيرة المعونة التي تقدمها في شكل: مساعدات تقنية، مع التركيز على التدريب في المؤسسات الصينية، والمنح، والقروض المعفاة من الفوائد، والقروض التفضيلية التي تتضمن دعما للفائدة، والإعفاء من الديون، لكن الصين لا تشارك في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي ترصد المعونة الدولية، لذلك فإن البيانات والمعلومات في هذا الصدد ضئيلة.

ومساعدات الصين المالية لإفريقيا كبيرة، ففي 2006 قدر إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة بنحو 19 مليار دولار، والبلدان المستفيدة من أكبر التدفقات هي: أنجولا، غينيا الاستوائية، الجابون، جمهورية الكونغو، نيجيريا، وبلغ إجمالي ما حصلت عليه أنجولا وغينيا الاستوائية وحدهما من حدود للتسهيلات الائتمانية نحو 14 مليار دولار، ونسبة المنح صغيرة، لكن الصين ألغت أخيرا ديونا تقدر بمبلغ 260 مليون دولار مستحقة على جمهورية الكونغو الديمقراطية وأثيوبيا والمالي والسينيغال والطوجو ورواندا وغينيا وأوغندا.

وإلى حد كبير، تقدم المساعدات إلى مشروعات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل وتقدم المعونة غالبا في شكل عيني، من قبل الشركات الصينية عادة، وتنزع إلى أن تتم على أساس تسليم الإنتاج، أساسا بمدخلات صينية بما في ذلك العمل، وتتركز المشروعات على البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية مثل: الطرق والمستشفيات والقطاع الإنتاجي، خاصة الزراعة ومشروعات التشييد الأخرى، مثل: المباني الحكومية، وتصطحب عادة بصفقات لتطوير موارد التعدين والطاقة.

إن مساعدة الصين صادقة لإفريقيا ولا تحركها أطماع، ولم تتضمن أي شرط سياسي، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وعلى مدى أكثر من 50 سنة، نفذت الصين أكثر من 800 مشروع مساعدة

[1] – مجلة آفاق افريقية ، مرجع سابق.

[2] – المرجع نفسه.

اقتصادية في إفريقيا، وانطلقت هذه المساعدات من حاجة الدول الإفريقية وشعوبها، وحددت ونفذت بالتشاور الودي، وأسهمت هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ورفع مستوى التنمية الاجتماعية وزيادة الإيرادات الضريبية ورفع نسبة التوظيف، لذلك لقيت ترحيبا حارا من قبل حكومات وعلى خلاف الجهات المانحة الأخرى، تفضل الصين تقديم قروض لإفريقيا، وليس منحا، ويعود ذلك إلى أن هذا يمكنها من استغلال هذه القروض فيما بعد لبسط نفوذها على الدول المتلقية لها.[1]

وقد ركزت المساعدات الصينية الموجهة للقارة الإفريقية على 4 قضايا:

أولا: تعرض الصين قيامها بتمويل مشروعات البنية التحتية التي يتوقف البنك الدولي ومعظم الجهات المانحة الثنائية عن تمويلها منذ عقود مضت. وتشير الدراسات إلى أن الشركات الصينية تنفذ مشروعات البنية التحتية بتكلفة تعادل 25 % من تكلفة الشركات الغربية، وهو ما دفع البنك الدولي ومؤسسات أخرى لتمويل مشروعات بناء الطرق من جديد.

ثانيا: تفضل الصين بناء علاقات مع المصارف الإقليمية، مثل بنك التنمية الإفريقي، نظرا لأن بمقدورها الاطلاع بدور أكبر داخل المصارف الإقليمية عنه داخل البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الكبرى الأخرى.

ثالثا: ركزت الصين على تدريب مهنيين أفارقة، خاصة بمجال الإدارة الاقتصادية، فقد أنشأت صندوق تنمية الموارد البشرية الإفريقية، الذي يساعد في تدريب 3800 مهني إفريقي سنويا.

رابعا: حاولت الصين تأسيس كليات لتعليم اللغة الصينية بالجامعات الإفريقية، وأبرمت اتفاقات تعاون مع 27 دولة افريقية [2]

المطلب الثاني: الاستثمارات الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

إن الانضمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي على المستوى الرسمي تمثل في السعي إلى إقامة قواعد عسكرية لمراقبة المنطقة وحماية مصالحها الطاقوية ومن جهة أخرى تفتح المنطقة فرصا مهمة لاستثمارات خاصة في مجال الطاقة، كما توفر سوقا ميما للتبادل التجاري مع دول المنطقة

الفرع الأول: الاستثمارات الامريكية في مجال الطاقة.

يعد اللوبي النفطي الأمريكي من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دوار مؤثرا في صياغة السياسة

[1] – شبكة الصين، الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وإفريقيا، على الموقع:
http://arabic-china.org.cn/ culture/ archive/gallery 2007/ 23/03/2008.

[2]–جوسوا كورلانتزك، ترجمة: مروى صبري، الوجود الصيني في إفريقيا... منافع وأضرار، مقالة من الموقع:
http:// allnews.maktooblog.com/ 24/03/2008.

الخارجية الأمريكية، وذلك لأنه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار بالبيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي، وهو ما يطبق بشكل واضح على إدارة جورج بوش إلا التي تربط بعلاقات قوية مع أعضاء المجتمع النفطي الأمريكي، ولقد عبر عن تأثير اللوبي النفطي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية (برناردشو) بالقول " أمريكا ليست دولة، وانما كونسورتيوم شركات متعددة الجنسيات، يرأس مجلس إدارتها رجل يتربع سعيدا في البيت الأبيض، ويحمل لقب الرئيس".[1]

بالمقابل تحتل القارة الإفريقية موقعا ميما في خريطة النفط العالمية حيث قد زاد إنتاج النفط الإفريقي خلال السنوات العشرة الأخيرة بنسبة 36% مقابل 16% لباقي القارات[1 2].

وبالنظر أيضا إلى خريطة القارة الإفريقية يتضح التقارب الجغرافي للدول الإفريقية جنوب الصحراء المنتجة للنفط، خاصة تشاد حيث يمكن أن تصبح هذه الدول منطقة إمداد رئيسية للنفط الخام للولايات المتحدة، لاسيما إذا وضع في الاعتبار عامل القريب الجغرافي للساحل الشرقي الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

كما تبين ذلك :

خريطة إنتاج البترول في القار الإفريقية (1980-2005)

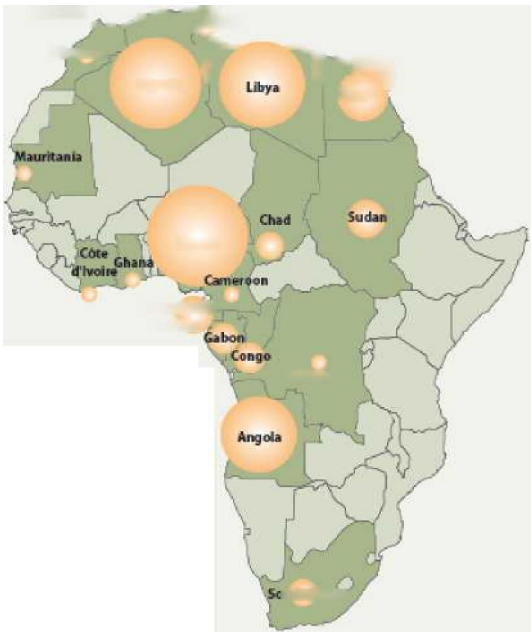

www.oecd.oradaaoecd50183,8512.13r0.pdf

ومن بين الاستثمارات التي قامت بها الشركات النفطية الأمريكية في دول الساحل الإفريقي

[1]-خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي النفوذ وآليات التأثير، السياسة الدولية، العدد 164، 2006، ص 80.

[2]- خالد حنفي علي، النفط الإفريقي بؤر جديدة للتنافس الدولي، مرجع سبق ذكر، ص 86.

[3]- خيي عبد الرزق جاسم، مرجع سابق، ص 97.

ما قامت بها شركة إكسوان التي تعاونت مع شركة رويال دتش أشلوالف لاستثمار. حوض دوبا في الزاوية الجنوبية الغربية من تشاد لجلب النفط إلى السوق، حيث تعاونت هذه الشركات مع البنك الدولي لإنشاء خط أنابي بطول 650 ميلا وبكلفة قدرها 15 مليون دولار أمريكي، من جنوبي تشاد إلى كريبي في الكاميرون على خليج غينيا، وقد أصبح هذا الخط موضوع جدل عالمي بارز من ناحية بسبب القلق من البيئة الهشة التي سيمر من خلاليا، ومن ناحية أخرى بسبب ارتباط الشركات والبنك الدوالي ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي الحاكم(العلقي) في تشاد[1].

لقد أصبح تأمين الإمدادات من الطاقة واحد من أهم الاعتبارات الرئيسية التي تصوغ بها الدول سياساتها وعلاقاتها الخارجية، فمن ناحية أصبح موضوع الطاقة يقود لتحالفات ونماذج جديدة لمتعاون بين الأطراف الرئيسية لسوقيا ومن ناحية أخرى أصبحت الاحتياجات من الطاقة مصدرا ميما وسببا للصراعات الدولية متعددة المستويات.[2]

وعلى غرار كل الدول المتقدمة تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير احتياجاتها من الطاقة على الاستيراد، حيث تستهلك حاليا ما يتراوح بين 22 إلى 25 مليون برميل يوميا من النفط أي ما يوازي 25% من الإنتاج العالمي وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل إجمالي الاستهلاك الأمريكي من البترول إلى 36% في عام2035.

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة على إقصاء منافسيها في المناطق المنتجة للبترول، أو استيعابها ضمن مخططاتها بحيث تكون هي وشركاتها العملاقة ما فوق القومية الجهة المسيطرة، وليا النصيب الأكبر من الاستثمارات.

كما عممت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم العلاقات الدبلوماسية مع الدول النفطية الإفريقية وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية من خلال سمسمة من الزيارات لعدد من هذه الدول أهمها زيارة الرئيس بارك أوباما لغانا في يوليو 2009، حيث وجه لإفريقيا خطابا شاملا من منبر البرلمان الغاني.

لقد أصبح منهم أمن الطاقة أحد تجليات المناهج الأمنية التي بدأت تشكل وتأخذ مكانتها العملية ضمن العديد من التغيرات والمناهيم التي تمت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ولذلك أصبحت العديد من مناطق ذا وفرة في مصادر الطاقة مناطق صرع ابتدءا من منطقة الخليج العربي، مرورا بآسيا الوسطى، وبحر قزوين وأمريكا اللاتينية وصولا إلى القارة الإفريقية.[2]

---

[1]- ماكل كلر، مرجع سابق، ص245..

[2]- تأمين الطاقة قلق أمريكي على المستوى الاستراتيجي" في:

http://www.annabaa.org/nbaneuws/69/054.htm

لقد أصبح النفط الإفريقي محورا للتنافس بين القوى الدولية التي تسعى إلى تنويع مصادر وارداتها من النفط، وذلك بالتوسع في استيراد النفط الإفريقي وتكثيف استثماراتها البترولية في المناطق البترول التقليدية (نيجيريا، الجابون، ليبيا...) فضلا عن مناطق الاكتشافات الجديدة في كل من غينيا الاستوائية والسودان موريتانيا...)، وتخطط بذلك الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع وارداتها النفطية من إفريقيا من 16% إلى 25% بحلول عام 2015 يهدف التحكم في إنتاج النفط العالمي وأسعاره[2].

تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمنهج خاص بتأمين النفط لا يشاركها فيه غيرها من القوى الدولية المنافسة، حيث لا يقتصر هذا المنهج على مجرد البحث عن مصادر النفط وتأمين طرق الوصول إليها إنما يشمل أيضا حماية تلق المصادر من الأخطار أو التهديدات القائمة أو المحتملة، والحفاظ على استقرار النفط ومنع القوى المنافسة من النفاذ إلى تلق المصادر والاستحواذ عليها، وفي هذا الإطار يكتسب النفط الإفريقي أهمية خاصة واستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

خاصة وأن النفط الإفريقي يتميز بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو 40 نوعا من خام النفط في القارة، كما تتسم معظم هذه الأنواع بالجودة الفائقة نظار لانخفاض نسبة الكبريت فيها، خفة وزنيا لاحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين، كما يتميز قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم[1].

الفرع الثاني: التبادلات التجارية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

❖ **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بخصوص البلدان الإفريقية جنوب الصحراء**

ترتكز هذه الإستراتيجية على أربع مرتكزات أساسية:

1-تقوية المؤسسات الديمقراطية:

بالعمل على دفع عجلة الديمقراطية عن طريق تقوية كل المؤسسات على مختلف المستويات والترويج لحقوق الإنسان وسيادة القانون وتحدي الزعماء الدين تهدد أفعالهم ومصداقية العمليات الديمقراطية، كما عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي أوباما في غانا" بأن إفريقيا لا تحتاج إلى رجال أقوياء بل إلى مؤسسات قوية".

2- تحفيز النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار:

تلتزم الولايات المتحدة في الإستراتيجية الجديدة من خلال الانخراط وتسخير الموارد بالعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي بما في ذلك زيادة التجارة والاستثمار في البلدان الإفريقية، حيث تروج لإشاعة مناخ

أيمن شبانة، " النفط الإفريقي...عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد .

[1] - المرجع نفسه.

[1] " بيان حقائق الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه البلدان الإفريقية جنوب الصحراء ":
http://iipdigital.usembassy.goV/st/arabic/texttrans/2012/06/201206147404.html#axzz0Wj4f7

يمكن من التبادل التجاري والاستثمار ويحسن الإدارة الاقتصادية وعزز التكامل الإقليمي كما يوسع نطاق قدرت إفريقيا على الوصول الناجح إلى الأسواق العالمية، وكدا تشجيع الشركات الأمريكية على التبادل والاستثمار في إفريقيا.

3-تعزيز السالم والأمن:

من خلال دعم الولايات المتحدة للدول الإفريقية التي تبدي قدرة متزايدة على تولي زمام القيادة في المسائل الأمنية للقارة وباستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية أن تحدث فارق إيجابي من خلال مكافحة تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى، ودفع عجلة التعاون الأمني والإقليمي واصالح قطاع الأمن.

4-تعزيز الفرص والتنمية:

من خلال التصدي للقيود الماثلة أمام النمو وتقليص مستوى الفقر، تعزيز الأمن العدائي، النهوض بالصحة العامة في إفريقيا بالإضافة إلى الرد على الأزمات الإنسانية مع تعزيز القدرة على الصمود وتعزيز إستراتيجيات تطور الصناعات ذات الانبعاث المنخفضة لغازات الاحتباس الحراري، والنمو المستدام وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

لقد عبر عن ذلك الرئيس بارك أوباما في خطابه التاريخي أمام مجلس النواب في غانا عام 2009:

" إننا نؤمن بأن إفريقيا يمكنها أن تشكل قصة النجاح الاقتصاديَ... سوف نعمل مع شركائنا الأفارقة لبناء مؤسسات قوية، وإزالة القيود بوجه الاستثمار والتجارة، ونبني نظام اقتصادي سليم، وتنويع اقتصاداتها إلى أبعد من الاعتماد الضيق على الموارد الطبيعية، وبدرجة أكثر أهمية، خلق الفرص لشعوب إفريقيا للازدهار، وفي الوقت الذي ندعم فيه هذه الجيود سوف نشجع الشركات الأمريكية على اغتنام الفرص التجارية والاستثمار في إفريقيا كي توفر مهارتها وتكنولوجياتها لدعم التوسع الاقتصادي الإضافي للمنطقة وفي نفس الوقت الساعدة على خلق فرص العمل هنا في أمريكا..." [1]

- **مبادرة قانون الفرص في إفريقيا (أغوا):**

هو قانون وقعه الرئيس بيل كلينتون في ماي 2001 يهدف إلى توسيع التجارة والاستثمارات الأمريكية مع البلدان الإفريقية جنوب الصحراء وتحفيز النمو الاقتصادي، ودعم المحادثات التجارية والاستثمارية وتشجيع التكامل الاقتصادي، والمساعدة في نقل إفريقيا إلى الاقتصاد العالمي، يشارك حاليا 40 بلدا في هذا القانون.[2 1]

1-"الإستراتيجية الأمريكية تجاه البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى" في:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2012/06/201206187611.html

2- قانون النمو والفرص يعزز التبادل ويدعم النمو المشترك في إفريقيا "في:
http://iipdigital.usembassy.gOv/st/arabic/article/2012/05/201205316557.html#axzz0Wj

لقد ساعد قانون النمو والفرص في إفريقيا (أغوا) الذي هو قانون تجاري أمريكي بالأساس في زيادة حجم وتنوع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والبلدان الإفريقية، وقد بلغ مجموع المبادلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع المنطقة 9542 بليون دولار عام 2011 بزيادة نسبتها 18 % عن العام السابق وبلغت واردات الولايات المتحدة الأمريكية 7442 بليون دولار بزيادة 14% تقريبا عن عام 2010. [1]

لقد أدى قانون النمو والفرص في إفريقيا إلى تمكين أكثر من 37 بلدا إفريقيا مؤهلا من تصدير معظم منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية، ويعزز هذا القانون التنمية الاقتصادية ويسرع من عملية تكامل الاقتصاديات الإفريقية مع نظام التجارة العالمي، كما أنه يوفر إطار عمل للحكومات وللقطاع الخاص، والمجتمع المدني للعمل جنبا إلى جنب من أجل بناء القدرات التجارية وتوسيع الروابط التجارية بين شركات الأعمال في الولايات المتحدة وإفريقيا.

❖ **تعزيز القدرات التجارية:**

في الجلسة الافتتاحية لمنتدى أغو لمعا. 2001 الذي عقد في لوساكا (ازمبها) في شهر يونيو أعمن الممثل التجاري الأمريكي رون كيرك على إطلاق مبادرة توسيع القدر التجارية والتنافسية الإفريقية التي ستنفق ما قد يصل إلى 30 مليون دولار سنويا لمدة أربع سنوات على المساعدة التقنية المتعمقة بالتجارة من خلال المراكز التجارية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (usiad)

كما سيمت مبادرة القدرة التنافسية الإفريقية من عام2006 في عام 2010 تصدير سلع بقيمة تجاوزت 178 مليون دولار استفادت من إعفاءات قانون أغوا، وقدمت المساعدات في مجال بناء قدرت التصدير وصلت إلى أكثر من 235 ألف شركة ودرية حوالي 660 ألف إفريقي على بناء القدرات التجارية كما رفعت برامج البنية التحتية التي تشملها المبادرة أكثر من بميوني دولار من الاستثمارات في البنية التحتية.[2]

الفرع الثالث: المساعدات الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

تمتلك القارة الإفريقية الكثير الثروات الطبيعية سواء كانت زراعية أو معدنية أو ثروات بشرية لكنها لم تستفد منها، حيث هناك 314 مليون إفريقي يعيشون بأقل من دولار في اليوم، إذا كانت هناك 48 دولة في العالم تعد من أفقر الدول فغي إفريقيا توجد 34 منها.[3]

أهمية المعونات الدولية بالنسبة لإفريقيا:

لقد دعا البنك الدولي باعتباره أكبر مانح لمساعدات التنمية لإفريقيا إلى زيادة المساعدات لتمك الدول،

[1]-" قانون أغوا يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي في إفريقيا"، مرجع سبق ذكره.

[2]- "قانون النمو والفرص في إفريقيا (أغو)"، مرجع سبق ذكره.

[3]- هويدا عبد الطعم عبد الهادي ءاكيف تستفيد إفريقيا من المعونات الدولية،" السياسية الدولية، العدد16، يوليو2007 ،ص74.

وذلك كما جاء في خطة العمل التي تبناها البنك في 2005 حيث ركز فيها على ضرورة تحقيق إنجازات تنموية للقطاعات الرئيسية خاصة في مجال الحكم الرشد وبناء طاقة الدولة وتأكيد تحقيق ثمار التنمية وتوزيعها بشكل عادل.

أولا: مساعدات لتحقيق الأمن الغذائي:

مفهوم الأمن الغذائي: يقصد بالأمن الغذائي إمكانية حصول أفراد المجتمع في الأوقات كليا على الغداء الكافي والذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم، ويتأتى مضمون هذا التعريف من حصيلة متغيرات متعددة في مقدمتها سيادة الكفاءة الإنتاجية للغداء، توافر الوسائل المساندة، والنظم المؤسسية المساعدة للإنتاج الزراعي، بحيث يمكن فئات المجتمع كليا من تحقيق تفدية كافية سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة، مثل الجفاف أو الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصادات المحلية، أو التزايد في دالة النمو السكاني مقارنة بنظيرتها من النمو في الغذاء.

إن انعدام الأمن الفدائي يمكن أن يخفي هيكلة دورية للفقر كما أن سوء التغذية خاصة بالنسبة للأطفال هي واحدة من أهم المؤشرات الهيكلية للفقر، فقد أظهر العمل الذي قامت به منظمة الأغذية والزراعة في بعض بلدان الساحل الإفريقي نسبة عالية من الأطفال الدين يعانون من سوء التغذية المزمن في المنطقة حيث وصل معدل نسبة الأطفال الدين يعانون من سوء التغذية إلى 50%في غضون العشر سنوات الماضية. [1] [2] [3]

وتعتبر منطقة شمال غرب إفريقيا بصفة عامة منطقة فقيرة خاصة مالي، تشاد، النيجر، هذه الدول تتميز بأضعف المؤشرات الاقتصادية في العالم، حيث تعبر كل من الوكالة ^03^ء من أهم العاملين على تقديم المساعدات للدول المنطقة بما يعزز النمو الاقتصادي والاستقرار في هذه الدول، فقد منحت مؤسسة تحدي الألفية مالي مؤخرا 461 مليون دولار بهدف تحويل مشرع الي الرئيسي، وتوسيع طار باماكو الدولي يهدف خلق المزيد من الوظائف الزراعية من جهة ومن جهة أخرى تعزيز قطاع السياحة في مالي ، دول أخرى من المنطقة مثل النيجر هي أيضا دولة مرشحة للمنح التي تقدميا المؤسسة التي تلعب دور مهم في دعم عمل الوكالات الأمريكية الأخرى في المنطقة .[4]

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين أفقر المناطق في العالم والأكثر تخلفا في العالم أيضا تتميز

1-المرجع نفسه،ص74.

2- سالم توفيق نجفي، الأمن الغذائي العربي، دراسة الوحدة العربية، ط1، بيروت،2009 ،ص53.

3 Normand Lauzan,"securité alimentaire a moyen et long terme dans le sahel et en afrique de l'ouest",conference régional sur''la situation agricole et alimetaire dans le sahel et en afrique de l'ouest,accra (chana)le20septembre2005,p07.

4 Emily Hunt,"Islamist terrorism in north western Africa",policy focus, n°65, feabruary, 2007, p14.

بالمستويات المنخفضة جدا من نسبة تساقط والمطر الموسمي ففي السنوات الأخيرة نسبة التساقط انخفضت إلى حد كبير.

جدول رقم (11): ترتيب دول الساحل من أصل 187 وفقا لمؤشر التنمية البشرية عام2011

البلد الإفريقي	المترتبة عالميا
الكاميرون	150
السنغال	155
نيجيريا	156
موريتانيا	159
مالي	175
بوركينا فاسو	181
تشاد	183
النيجر	186

المصدر: Sahel drought cisis,rapport n01,28 february 2012 , uae office for the coordination of foreign aid,p02.

يلاحظ من خلال الجدول أن دول الساحل الإفريقي من بين أفقر الدول في العالم من مجموع 187 دولة وفقا لمؤشرات التنمية البشرية عام 2011.إذ تحتل النيجر المرتبة 186 التشاد183 ، بوركينافاسو 181 ، مالي 175 وتعاني دول المنطقة من التدهور البيئي ومن أزمات الجفاف الحادة والمتكررة وانتشار التصحر في المنطقة بشكل أنر على عدد هائل من الأراضي الزراعية، فمنطقة الساحل تقع في الخط الأمامي أو الجبهة الأمامية لمتغيرات المناخية خاصة مع الزحف السريع للصحراء.

في عام 2012 أصبحت منطقة الساحل تعاني من مستويات كارثية لانعدام الأمن الغذائي مما جعل أكثر من 18 مليون نسمة في خطر ومهددة بالجوع والمجاعات هذه السنة.

8 ملايين من هؤلاء الناس بحاجة إلى معونة مستعجلة وهذه الاستعجالية حولت المنطقة أدت بالمنطقة إلى المعاناة من أزمة إنسانية حادة، حيث تدل المؤشرات على ازدياد الحالة سواء بدلا من التحسن خاصة مع

المعاناة من الجفاف باستمرار مما جعل المنطقة في أسوأ الحالات بالنسبة للحصاد والموسم الزراعي.[1]

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مانحة للغذاء في العالم وقد وصل مجموع المساهمات الأمريكية في عام 2012 إلى 365 مليون دولار وبالنسبة لأزمة الغذاء في منطقة الساحل الإفريقي أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية في 29 مارس 2012 أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف ترفع من مستوى استجابتها للأزمة الإنسانية التي تتكشف في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تسبب الجفاف في انعدام الأمن الغذائي بالنسبة لملايين الناس.[1]

في السنة المالية 2012 قدمت حكومة الولايات المتحدة حوالي 400 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لفائدة أكثر من 3 ملايين شخص في منطقة الساحل الإفريقي وقد شملت هذه المساعدات دعم الإعانات الغذائية التحويلات النقدية الأنشطة الزراعية وسبل العيش وغيرها من المساعدات للنازحين وتنسيق الشؤون الإنسانية والدعم اللوجيستي حتى الآن في السنة المالية 2013 قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية 45 مليون دولار إضافية لمواجهة الاحتياجات الخاصة بالمساعدات الغذائية، في منطقة الساحل الإفريقي. [2]

قد يختلف المختصون حول نطاق الدبلوماسية الوقائية وربما يختلفون أيضا في تقديراتهم للسياسات والاستراتيجيات الواجب إتباعها لمنع وقوع أحداث مؤسفة، ومع ذلك فإنهم لا يختلفون على أهمية إعطاء الأولوية للإنذار المبكر عن الأزمات الأولية أو الآخذة في التشكيل إذا ما أريد للإجراءات الوقائية أن تحقق قدرا من النجاح.

فمعرفة كيف ومتى تحدث الأزمة والعوامل التي تسببت في ظهورها ليست بالأمر السهل، حيث يستدعي الأمر الحصول على صورة متكاملة وواضحة للموقف الذي أفضى إلى الأزمة، وكذا اتخاذ الخطوات اللازمة لاحتوائها وايجاد حلول مناسبة لها.[3]

وفقا للبرامج التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية وشبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات فإن الأوضاع متدهورة خاصة في مناطق شمال مالي، والنيجر الغربي، جنوب موريتانيا خاصة مع ظروف النازحين من الحروب الدين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية أكثر. [4]

ومن بين أنظمة الإنذار المبكر الخاصة بالغذاء نجد شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة وهي عبارة عن مجهود

---

[1] responding to the massive food cisis in the sahel-over 18 million affected : htt://ec.europa.eu/echo/aid/sub saharian/sahel en .htm

[2] – تقديم مساعدات أمريكية إضافية لتخفيف تأثير نقص الغذاء في منطقة الساحل الإفريقي " :
http://iipdigital.usembassy.gOv/st/arabic/article/2012/04/201204023127.html#axzz0W4f7q3v.

[3] the sahel : http://www.usaid.gov/cisis/sahel.

غشة مولود، "إنذار مبكر عمل استباقي"، بجس، العدد 554، سبتمبر 2009، ص 43.

تعاوني يرمي بجمع وتحليل البيانات تبذله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع شركاء دوليين وإقليمين وحيين لصد الأوضاع في المناطق المعرضة للمجاعة في العالم.

فلقد تسبب الجفاف بانعدام الأمن الغذائي في هذه المنطقة الواقعة عند جنوب للصحراء الكبرى، وتضرب بوركينافاسو، مالي، موريتانيا والنيجر كما ساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية في تفاقم الوضع حيث تتوفر بعض الأسواق الأغذية لكن الناس ال يملكون المال الكافي لشرائها كما أوضحت هذه الشبكة في تقرير لها أصدرته في 27 مارس 2012 بأن الآفات الزراعية الفتاكة التي ضربت المزروعات في نهاية الموسم الزرعي في شمال ووسط منطقة غير في تشاد واندلاع النزاع في شمال مالي، النزح المرتبط بذلك وضرب الأسواق في مالي، موريتانيا، النيجر وبوركينافاسو، فأقامت التأثيرات التي بسببها موسم الحصاد الضئيل نسبها في عام 2011 .

كما أن التصحر الذي هو خطر طبيعي وانساني يصيب أكثر من 480 مليون شخص يعيش أغلبيتهم في الدول الأكثر فقرا في العالم. يزيد من معاناة دول المنطقة.

وبالنسبة للقارة الإفريقية الخسارة المصاحبة لقدان الأرضي بسبب التصحر تقدر د42 مليون دولار في السنة، مند نهاية الستينات(1960) بلدان الساحل تأثرت بظاهرة طبيعية مهمة وهي التصحر، في سنوات التسعينات هناك 400 ألبى كلم[1] من الأراضي الزراعية تم فقدانها بسبب التصحر وهذه الوضعية خطيرة لسكان يعيش أغلبيتهم على الزراعة وتربية الحيوانات. [2]

اعتبارا من مطلع شهر نوفمبر تدهورت ظروف الأمن الغذائي بشكل كبير إلى حد الوصول إلى مرحلة انعدام الأمن الغذائي المتكامل والذي مس معظم مناطق الساحل الإفريقي بسبب التلف الذي أصاب المحاصيل الزراعية على نطاق واسع رغم التخفيض النسبي في أسعار المواد الغذائية.

وقد أوضح مدير مكتب برنامج الأغذية العالمية التابع للأمم المتحدة في العاصمة الألمانية برلين الفرود هون بأن هناك حوالي 06 ملايين شخص في النيجر وموريتانيا وحدهما يعانون من الجوع[3].

حيث أثار التدخل العسكري في شمال مالي مخاوف العاملين في المجال الإنساني بخصوص زيادة النازحين من سكان المنطقة وانخفاض محتمل في إمكانيات الوصول إلى السكان الدين يحتاجون إلى مساعدات مما يؤدي إلى وقف الأنشطة التي توفر الاستجابة الإنسانية ومنذ جانفي 2012 تسببت حالة عدم الاستقرار في شمال مالي في تشرد عدد كبير من السكان في جميع أنحاء منطقة الساحل وتعقد الوضع الإنساني بها أكثر.

[1] -"تقديم مساعدات أمريكية إضافية لتخفيف تأثير نقص الغذاء في منطقة الساحل"، مرجع سابق.

[2] -La désertification :fléau au sahel.sos sahel international France,p02 : www.sos sahel.org

http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/45312

برنامج الأغذية العالمي:

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات لدول الساحل الإفريقي من خلال هذا البرنامج على شكلين:

- **الشكل الأول:** بقيمة 28 مليون دولار كمساعدات نقدية.
- **الشكل الثاني:** عبارة عن مساعدات تقدر بـ7500 طن من الاغذية التي تؤخذ من إمدادات الغذاء المخزونة في مواقع إستراتيجية في المنطقة، وقد عبر آف جوي مدير العلاقات الأمريكية في برنامج الأغذية العالمي عن ذلك بالقول :"إن المساهمة النقدية واستخدام الكميات المخزونة مسبقا تمكننا من تقديم مساعدات سريعة منقذة للأرواح على المدى القصير من خلال إيصال مساعدات غذائية عينية كبيرة تماما خلال ذروة الأزمة فيما تكوف الحاجة لها ماسة"، كما عبرت عن ذلك أيضا وزيرة الخارجية الأمريكية بالقول :"إننا نوفر الأغذية العلاجية ذات القيمة الغذائية العالية للأطفال الدين يعانون من سوء التغذية، بالإضافة إلى توفير الأغذية المنقذة للحياة، فإننا نعمل على مساعدة الأسر والمجتمعات الأهمية المعرضة لمخطر كي تتمكن من شراء الغذاء... في نفس الوقت الذي نقوم فيه بتطوير مشاريع على النطاق الصغير واقامة البنية التحتية التي يمكنها أن تساعد في بناء قدرة الصمود اللازمة لمقاومة حالات الجفاف في المستقبل" .[1]

في أوائل السبعينات أدي الجفاف الشديد الذي ترفق مع نقص متزامن في الحبوب علي الصعيد العالمي إلى حدوث حالة مجاعة عانى منها العديد من الشعوب في منطقة الساحل الإفريقي، واستجابة لذلك حاولت الحكومات في البلدان المنكوبة بالجفاف بدعم كبير من الجهات المانحة أف تنشئ احتياطات الأمن الغذائي ضمن عمليات السوق لمجالس الجنوب القطري الموجودة فعلا، ونتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي في أوائل الثمانينات فقد حدث تغير تدريجي من التوزيع المعمم للأغذية الذي تنفذه المجالس الوطنية للحبوب إلى نظم متكاملة الاحتياطات الأمن الغذائي تتكوف من عناصر ثلاثة رئيسية وهي:

- منومات الأغذية والإنذار المبكر.
- التشاور والتنسيق مع الجهات المانحة.
- تدخلات شبكات الأمان.[2]

[1]- " تقديم مساعدات أمريكية إضافة تخفيف تأثير نقص الغذاء في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سابق.

[2]- " إنشاء ظم إقليمية لاحتياطيات الأمن الغذائي في إفريقيا"، المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لإفريقيا، جوهاسبورج، 5/3/2004، منظمة FAO في: http://www.fao.org/docrep/meeting/007/J1661a/J1661A00.htm

وفي سنة 1990 أقرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والتي تتكون من بوركينافاسو الرأس الأخضر، تشاد وغامبيا، غينيا بيساو، مالي موريتانيا، النيجر السنغال وشركائها من الجهات المانحة (نادي الساحل)، ميثاق المعونة الغذائية الذي أقر بالحاجة إلى إدماج المعونة الغذائية في السياسات الإنمائية الزراعية والريفية، وإلى التنسيق مع الأنماط الأخرى للسياسات المتعلقة بالمعونة والتجارة والاقتصاد الكلي والى إدماج المعونة الغذائية في الخطط الإنمائية طويلة الأجل.[1]

أما الاحتياطات الغذائية المادية والتي لا يزال محتفظا بها (مثال: بوركينافاسو، تشاد، مالي موريتانيا، النيجر(فهي الآن في أقل مستوياتها وهي للإغاثة في حالة طوارئ، وقد تـ تحديد المستوى الأقصى للمحزونات المادية عموما عند مستويات لا تمثل أكثر من ثلاثة أشهر من المتطلبات المتوقعة من الواردات في سنة قاحلة كذلك تشمل معظم الاحتياطيات القطرية من الأغذية عنصرا ماليا، لكن هذا العنصر المالي استخدم في الأنشطة التنمية الريفية نظرا لعدم تعرض بلدان الساحل في السنوات الأخيرة لأزمات غذائية خطيرة قبل هذه الأزمة الأخيرة.

خريطة تبين وضعية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي

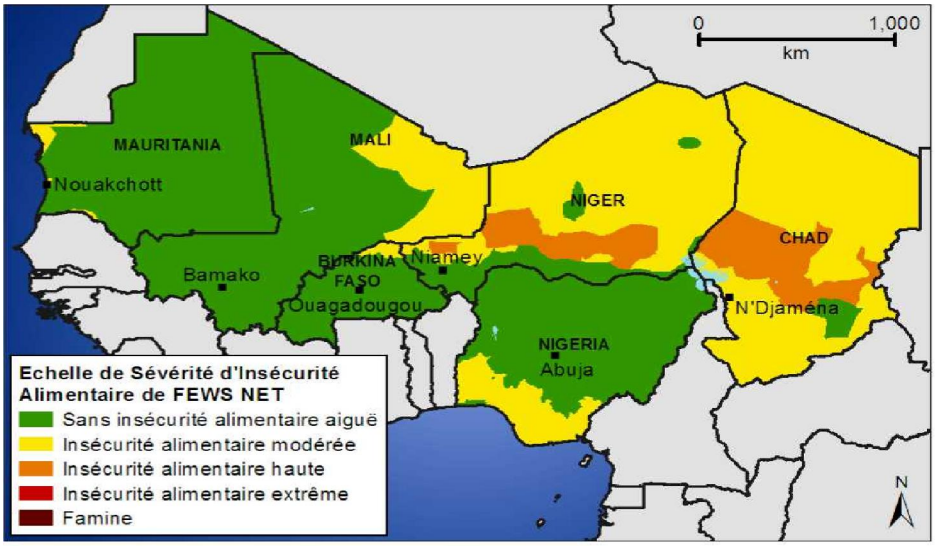

المرجع نفسه .

ثانيا : المساعدات في المجال الصحي ومجالات أخرى

❖ في مجال مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز)

عندما يقرا المرء الإحصائيات الخاصة بوباء نقص المناعة المكتسبة في إفريقيا يصاب بالذهول، إذ تبدو هذه الإحصائيات أقرب إلى عدم التصديق فعدد المصاريف للفيروس المسبب لمرض الايدز في مختلف بلدان القار الإفريقية الآن يزيد عن 50 مليون لذلك فإن فيروس مرض الايدز بشكل تحديا بالغ الأهمية أمام التنمية والأوضاع الصحية والأمنية على مستوى العالم، وبخاصة في بلدان الجنوب الإفريقي إذ أنه يؤدي إلى إضاعة المكاسب التي تحقق في معدل العمر المتوقع عند الميلاد وإلى تآكل معدلات الإنتاجية، والقضاء على قوة العمل، وتبديد المخدرات، وإضعاف الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر، ناهيك عن تعريض بلوغ الأهداف الإنمائية الألفية الجديدة في إفريقيا للخطر.

وفقا للأمم المتحدة هناك أكثر من 22 مليون من الأفارقة المصابين بفيروس الإيدز عام 2007 والتي تمثل 67%من المصابين بالفيروس عبر العالم حيث أن الإيدز هو السبب الرئيسي للوفاة في القار وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الأمريكية كولن باول) Colin Powell (بأن الإيدز هو أكبر تهديد للبشرية اليوم، حيث أن معدل الإصابة في القوات الإفريقية يتزيد بنسب عالية، مابين 40% إلى 60% في جنوب إفريقيا مثلا. لذلك تسعى الإدارة الأمريكية والكنغرس لإعطاء الأولوية للجهود الرامية لمكافحة فيروس نقص المناعة (الإيدز)بتقديم أكثر من 48 مليار دولار من. خلال خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من " الإيدز في إفريقيا ...50 مليون شخص مهددون بالموت": إذ هناك15 دولة في إفريقيا، وكجزء من الجيود التي تبدلها الإدارة أنشأت وزرة الدفاع برنامج منع الإيدز الموجه للقوات المسلحة الإفريقية والذي يمس 23 بلد.

الإيدز في إفريقيا شبه الصحراء:

حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة لعام2010 والمتعمق بمكافحة داء السيدا يوجد 3343 مليون شخص في العالد مصابون بهذا الداء حيث يعيش 2242 مليون شخص مصاب في إفريقيا شبو الصحراء، 5 ملايين منهم شباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة و24 سنة و6% هم أطفال أقل من 15 سنة.

إن صحراء إفريقيا مازلت هي المنطقة الأكثر تدهور فيما يتعلق بالإمكانيات الغذائية والسبب في ذلك هو الجفاف وكوارث طبيعية أخرى بالإضافة إلى الصراعات المستمرة التي تعاني منها هذه المنطقة إلى جانب غياب نظم الحكم القوية الفعالة والأخطر من ذلك انتشار مرض الإيدز الذي تسبب في وفاة 08 ملايين. [1]

[1] – باثا،"السيدا: تساؤلات حول آفة القرن "دجش، العدد 569، 2010، ص65.

في مجال مكافحة مرض الملاريا:

يعتبر مرض الملاريا من أكبر الأخطار التي تهدد صحة نصف سكان العالم تقريبا. فهو خامس الأسباب الرئيسية للوفيات التي تسببها الأمراض المعدية في العالم، وثاني سبب رئيسي للوفيات في أفريقيا بعد مرض نقص المناعة المكتسب، الإيدز. وأن أكثر الناس عرضة لخطر بيننا بما فيهم الأطفال والنساء الحوامل والمصابون بمرض الإيدز هم أكثر الذين يصابون بالملاريا ويقاسون منه.[1]

إن الولايات المتحدة ملتزمة بتخفيض خطر الملاريا عالميا من خلال برنامج مبادر الرئيس للملاريا الذي تقوده الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ويجري تنفيذه مع مراكز ضبط الأمراض والوقاية منها. وستساعد المبادرة العالمية صحة في تنسيق جهود مبادر الرئيس للملاريا على نطاق أوسع من الأهداف الصحية لكل من الحكومة الأميركية وشركائها داخل البلدان المعنية.

في الوقت الذي أكدت فيو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (ليونيسف) أن الوضع الإنساني الصعب في منطقة الساحل الأفريقية قد زاد سوءا بسبب تفشي وباء الكوليرا في كثير من المناطق بغرب أفريقيا مما يعرض النساء والأطفال بشكل خاص للخطر.

وهو ما صرح به باتريك ماكورميك، المتحدث باسم اليونيسف، "إن التوقعات تشير إلى أن إدخال الأطفال إلى المراكز الطبية بأنحاء المنطقة للعلاج من سوء التغذية سيصل إلى ذروته في الأسبوع المقبل".

وأضاف "سيفاقم ذلك وضع الحصاد في شمال النيجر والذي هدده توافد الجراد، فقد تمت معالجة نحو 1200هكتار من قبل فرق مكافحة الجراد خلال أربعة أسابيع. في النيجر، وهي أكثر الدول تضر ار في المنطقة، أصيب نحو 161.000 طفل تحت سن الخامسة بسوء التغذية الحاد والمزمن، وقد تم علاج الكثيرين من المصابين بسوء التغذية من الدرجة المتوسطة في أكثر من 2000 مركز علاج غذائي بأنحاء البلاد".

وأكد ماكورميك أن الكوليرا والاضطرابات في مالي تعقد قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى المحتاجين للمساعدات في ظل أزمة الأمن الغذائي التي تمر بها منطقة الساحل الممتدة من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلنطي غربا.

المنح المالية الأمريكية للحفاظ على التراث الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي: من بين أهم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال المنح التي قدمها صندوق السفراء الأمريكيين للمحافظة على التراث والمنظمات والوكالات الحكومية حيث تهدف هذه المنح إلى صيانة مجموعة ضخمة من الأدوات

---

[1]–جيس موريس رئيس برنامج الغداء العالمي' "الغذاء أولا ثم اصية"،إيبيبيسيهيطيه،العدد163ار2006،ص91حوار سوسن حسين.

3 " الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتقليص خطر الملاريا على الصعيد العالمي" :

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2010/04/20100426172203ssissirdile0.112 3468.html 4347803.html

والوثائق الإسلامية التي تعود إلى القرن الحادي عشر ميلادي والمحافظة عليها في كل من موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا.

وقدمت الولايات المتحدة من خلال صندوق السفراء المعدات والأجهزة والخبرة لهذا العمل طيلة عقد من الزمن.

ومع أن العديد من المشاريع التي يدعمها الصندوق التابع لوزارة الخارجية الأمريكية تهدف إلى انقاد مبان تاريخية ومواقع أثرية وثقافية في إفريقيا، إلا أن المنح قد خصصت لانقاد التراث الموسيقى والآلات الموسيقية.

المطلب الثالث التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الساحل

إذا كانت الولايات المتحدة" الأمريكية لم تر القارة" الإفريقية في غمار الحرب الباردة" إلا من منظور الصراع مع الإتحاد السوفيتي، فإن الصين استطاعت أن توجد هي الأخرى مكانا لها بين دول القارة" بعد نجاح الثورة" الشيوعية، ثم الانخراط معها في حركة عدم الانحياز. وعلى الرغم من تدهور هذه العلاقة وتراجعها على إثر النزاع الصيني السوفيتي، ثم توجه الأولى نحو الانفتاح على الغرب، إلا أنه–العلاقة– سرعان ما توثقت وعمت من جديد بعد أحداث تيان آن مين.[1]

إن إدراك الولايات المتحدة" الأمريكية لهذا الوجود الصيني في إفريقيا دفعها إلى أن تعمل هي الأخرى على الحفاظ على مكانتها وعلاقاتها مع الدول الإفريقية، بل وتوسيع هذا الوجود والنفوذ نحو الدول التي كانت ضمن الدائرة" السوفيتية بغية حصار المد الصيني المتزايد في دول القارة"، وبناء علية ظهر التنافس بين القوتين في إفريقيا.

الفرع الأول: مجالات إفريقيـــــا فـــي الصـــــيني الأمـــريكي التنـــــافس

لقد اعتمدت الصين في تقديم نفسها للدول الإفريقية على أنها مجود إحدى دول العالم الثالث ، ورغم ذلك فهي مستعدة لتقديم يد العون والمساعدة" لدول القارة"، بل ومساندتهم على الساحة العالمية، وهو ما نظرت إليه الولايات المتحدة الأمريكية على أنه تهديد لمصالحها في مناطق النفوذ الخاصة بها، وفي هذا الصدد يقول "يونغ يي" أنه في كل مرة تحاول الجمهورية الشعبية الصينية تأكيد ذاتها في مجال الدبلوماسية، أو تحديد قوتها العسكرية أو فتح علاقات مع البلدان أخرى، فإن الولايات المتحدة" تظهر ذلك بمثابة التهديد، وبقية دول العالم في الغالب تنظر بما تروج له الدولة العظمى المسيطرة على الخطاب الدولي،[2] وبناء عليه كانت القارة الإفريقية مسرحا لتنافس شديد بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في مجالات عديدة'.

أولا: المجال الاقتصادي.

على الرغم من أن نهاية الحرب الباردة فسحت المجال واسعا أمام الولايات المتحدة– الأمريكية لإعادة"

[1]– أبو بكر الدسوقي، "الدور العالمي للصين ... رؤى مختلفة"، السياسة الدولية، العدد 173 ، يوليو 2008، ص 147

[2]– أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص 146 .

ترتيب سياستها الخارجية اتجاه مناطق نفوذها السابقة لاسيما إفريقيا التي كانت مسرحا للصراع بين القطبين، إلا أن ضخامة الأحداث التي عرفتها دول أوروبا الشرقية دفعت بالولايات المتحدة" الأمريكية لئن تهتم بهذه الأخيرة'، وهو ماساهم نوعا ما في عزل القارة" الإفريقية. في حين تحول تواجد وممارسات الشركات الصينية في إفريقيا بسرعة كبيرة' إلى سمات دائمة للمشهد الإفريقي، ما سبب الذعر لدى الجهات الفاعلة واللاعبين التقليدين الغربيين خصوصا وأنهم اكتشفوا أن نفوذهم وهيمنتهم غير المتنازع عليهما في إفريقيا يعرضان للتحدي من قبل المركات الصينية، وهو ما دفع رئيس مجلس إفريقي –ا للشركات –وهي جماعة ضغط أمريكية ممركزة' في واشنطن– إلى القول: "نتيجة عدم اتخاذ الشركات الأمريكية مزيدا من المبادرات في إفريقيا فإننا سنفقد حصة هامة في السوق لصالح الصينيين".[1] وعلى العموم ستحاول التعرض إلى هذا الجانب من التنافس من خلال عنصرين هما: التجارة" والاستثمار.

أ – التجارة:

لقد ازدهرت العلاقة الأمريكية الإفريقية بشكل واضح وملموس في عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" Bill Clinton، حيت حاول هذا الأخير إعادة' تقويم سياسة بلاده اتجاه القارة"، بل والاهتمام بها نظرا لما تطرحه من ميزات اقتصادية من شأنه ا أن تفر لها ما تحتاجه من موارد أولية، ناهيك عن وجود سوق استهلاكية واسعة تسمح بترويج المنتجات الأمريكية. وفي هذا الصدد يقول "بيل كلينتون": "إن من مصلحة أمريكا تنمية وتطوير علاقتها الاقتصادية مع إفريقيا...إن إفريقيا اليوم مهمة ليس فقط لأن فيها 30 مليون أمريكي من أصول إفريقية فحسب، بل لنا مصالح في رؤية إفريقيا المستقرة" والمزدهرة' نظرا لأن 13% من استيراداتنا النفطية تأتي من إفريقيا جنوب الصحراء، وأن هذه القارة" فيها 700 مليون منتج ومستهلك، وهذا أيضا ليس بالقليل. ولكن إفريقيا هي مهمة خصوصا وأن العالم في القرن الواحد والعشرين قد تغير، وأن نظرتنا وأفعالنا كذلك يحب أن تتغير".

وبالفعل لقد انعكس هذا القول على حجم التجارة" بين الطرفين حيت ارتفعت بمعدل 33% ووصل الإجمالي في عام 1997 إلى 22.6 مليار دولار أمريكي. وقد تواصل هذا الارتفاع ففي سنة 2004 وصل إجمالي المبادلات التجارية إلى 44.5 مليار دولار، ليقفز بعدها في أواخر 2007 وأوائل 2008 إلى 98 مليار دولار. إلا أن هذا الارتفاع تراجع مع الأزمة المالية العالمية" 2008" ليستقر في الأخير في 58 مليار دولا.

[1]– كريس ألدن، الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟. (تر: عثمان الجبلي المثلوتي)، أبو ظبي: كلمة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 140.

شكل رقم (3):أهم الدول الإفريقية المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008

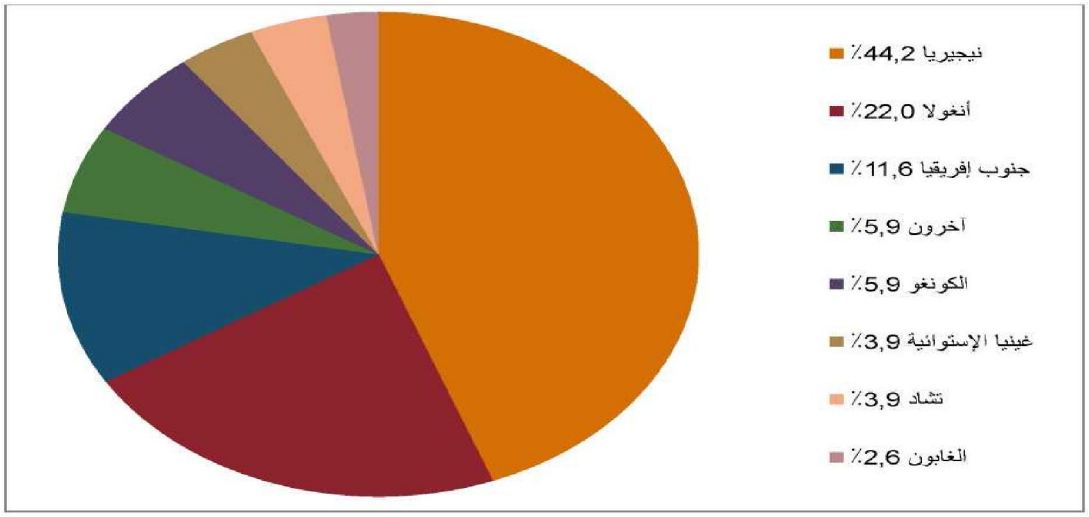

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد ,"US-African Trade Profile"

مقابل ذلك ساهم انتقال الصين إلى ما يشبه النظام الرأسمالي في الاقتصاد بانفتاحها الكبير على العالم في الدفع بها لئن تركز على العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية، وتبعا لذلك شهدت الصادرات الصينية إلى إفريقيا ارتفاعا ملحوظا لاسيما في السنوات الأخيرة' حيث بلغ الحجم الإجمالي للتجارة' البينية الصينية الإفريقية في عام 2000 حوالي 10.6 مليار دولار أمريكي ليرتفع في 2002 إلى 12.39 مليار دولار ثم 13.4 مليار دولار عام 2003. إلا أن هذا الحجم شهد طفرة كبيرة فيعام 2004 حيث وصل إلى مبلغ 29.46 مليار دولار بنسبة زيادة' بلغت 58.9% عن العام الذي سبقه (2003)، وبناء عك ذلك قامت الحكومة الصينية في – إطار زيادة" حجم التجارة" البينية في ماي 2005 بتوقيع اتفاقيات تجارية مع 41 دولة إفريقية ساهمت في الدفع بمعدل التجارة' إلى الارتفاع من 42.57% ليصل إلى أكثر من 50 مليار دولار في عام2006.

و06.8مليار دولار سنة2009.

والجدول التالي يبين لنا تطور العلاقات التجارية الصينية الإفريقية بين 1950 و2006 بحيث أصبحت الصين بموجب ذلك ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا.

جدول(10) يوضح تطور المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا من 1950- 2006.

السنوات	المبادلات التجارية بالدولار الأمريكي
1950	ــــ
1979	817 مليون
2000	أكثر من 10 مليار
2004	29.5 مليار
2005	39.5 مليار
2006	أكثر من 50 مليار

المصدر: رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات"، **السياسة الدولية**، العدد 163، نغاير 2006، ص 144.

بغاء على المعطيات المقدمة من طرف هذا الجدول يمكن القول أن الصين استطاعت بالفعل أن تقيم علاقات تجارية ونيقة ومعقدة' مع الدول الإفريقية، فغي سنة 2006 أصبحت المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا أكثر من 50 مليار دولار، وهدا في الوقت الذي لم تتجاوز فيه 10 مليار دولار سنة 2000 ، وهو بدوره ما يبين الارتفاع الكبير في التجارة' بين الطرفين مند انعقاد مغتدى التعاون الصيني الإفريقي. بل أكثر من ذلك اعتمدت الصين في ولوجها إلى القارة" الإفريقية على مناطق مختلفة، والأشكال التالية توضح أهم الدول التي طورت الصين معها مبادلاتها التجارية.

شكل رقم (4): أهم الدول الإفريقية المستوردة من الصين سنة 2005.

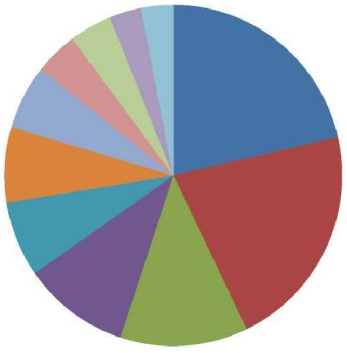

المصدر: **Judith Van de Looy, and Leo de Haan,.**

مما سبق يمكن القول أن للصين علاقات تجارية وطيدة' مع الدول الإفريقية، والأهم من هذا أنها اعتمدت على مناطق مختلفة من القارة"، وبالتالي لم يكن تواجدها محصورا في منطقة معينة بل امتد من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة" الأمريكية تهديدا حقيقيا لمصالحها في القارة"، تهديدا وتحديا يجب تطويقه والحد من تأثيره.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة" الأمريكية عملت منذ البداية ومخافة وقوعها في منافسة مع أي قوة محتلة على مناطق نفوذها بالدفع بعملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي من خلال تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الأفريقية القائمة على إنهاء مرحلة تلقي المساعدات المالية وإحلال مرحلة التبادل التجاري محلها. إلا أن زيادة" النفوذ الصيني في القارة"، وادني صاحبه زيادة" في حجم المبادلات التجارية بين الطرفين مثل. خطرا على المصالح الأمريكية في المنطقة.

من جهة أخرى سعت الولايات المتحدة" الأمريكية إلى الاهتمام بالسوق الإفريقية فوضعت تبعا لذلك إستراتيجية هامة في كيفية جلب اهتمام القادة" والشعوب الإفريقية على حد سواء، وتتمثل هذه الإستراتيجية في:[1]

- توسيع قاعدة' النفوذ الاقتصادي الأمريكي في القارة' الإفريقية؛
- استقطاب الدول الإفريقية ثقافيا وسياسيا لخدمة الأغراض الاقتصادية؛
- العمل على إحداث تغيرات اقتصادية وسياسية في الدول الإفريقية بما يخدم الأهداف الأمريكية.

وعلى العموم يهدف هذا التوجه الأمريكي في النهاية إلى إقامة منطقة تجارة' حرة بين الولايات المتحدة" الأمريكية والدول الإفريقية، على أن يكون ذلك مع بداية عام 2020، وأن يدعم ذلك بإنشاء بنك لتمويل الصادرات والواردات بين الطرفين، وذلك بعد أن ارتفعت قيمة التجارة" البينية بينهما سنة 2001،

ب- الاستثمار: إذا كانت القوى المتنافسة -الصين الولايات المتحدة" الأمريكية في القارة" الإفريقية قد أولت اهتماما كبيرا بتنمية التجارة" البينية مع دول القارة"، فإنها كذلك سعت إلى التوجه نحو الاستثمار فيها بغية الحصول على امتيازات أكثر، وعليه سارعت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستثمارات خاصة بعد الاكتشافات البترولية لعام 2001 والتي بيرت أن الق١رتمتلك احتيا١ينغطي بلغ حوالي 80 مليار برميل من النفط الخام.[2]

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى:

[1]- رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا. الفرص والتحديات"، مرجع سابق، ص144.

[2]- علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، 117.

1- الاستثمارات الطاقوية للصين في السودان: ترتبط الصين بشراكة نف طية متميزة' مع السودان، حيت حصلت مؤسسة النفط الوطنية الصينية على حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق هامة في السودان عام 1995 ، وذلك بعد أن قطعت الولايات المتحدة' الأمريكية علاقتها معها بحجة أنها دولة استبدادية لا تحترم حقوق الإنسان ، بل وصنفتها في خانة الدول المارقة. وبالتالي سارعت الصين إلى ملأ هذا الفراغ الذي خلفته الشركات الأمريكية لتصبح بموجب ذلك أكثر صادرات السودان النفطية تذهب إلى الصين.

أدركت الولايات المتحدة" الأمريكية هذا الصعود المذهل للصين في إفريقيا خصوصا في مجال الاستثمار في الموارد الطاقوية التي تزخر بها القارة"، كما أدركت أن هذا الصعود من شأنه أن يعوض الوجود الأمريكي فيها، وفي هذا الصدد يقول "ستيفان هايس" .Stephen K Hayes رئيس الهيئة الاقتصادية في إفريقيا : "الأفارقة يرغبون في استقطاب الاستمارات الأمريكية لكن المنافسة كبيرة'، فإلى جانب الوجود القديم للأوروبيين هناك قوة آسيوية في إفريقيا، إننا ننسى كثيرا الصين التي ستصبح خلال عشر سنوات أحد أكبر المستثمرين في إفريقيا". وعليه بدا التنافس بين الولايات المتحدة" الأمريكية والصين واضحا في السودان لاسيما بعد إعلان شركة "شيفرون" Chevron الأمريكية أن السودان يمتلك احتياطا أكبر مما تملكه السعودية وإيران مجتمعتين.

2- الاستثمارات الطاقوية الصينية في أنغولا: اهتمت الصين بشراكتها الاقتصادية مع أنغولا نظرا لما تملكه هذه الأخيرة' من ثروة' نفطية هائلة، ولما توفره من فرص الاستثمار في العديد

من القطاعات، وعليه اتجهت الصين إلى تدعيم وجودها ونفوذها في المنطقة؛ فكان العرض الذي قدمته بكين عام 2004 لأنغولا بقيمة 5 مليار دولار، وقد هدفت من خلاله إلى بناء مصفاة' لتكرير النفط، إضافة إلى خدمات أخرى في البنية التحتية، وكانت شروط القرض قد حددت بمنح 170 من العقود للشركات الصينية، وعليه أصبحت أنغولا المزود الرئيسي لحاجات الصين من النفط حيت توفر لها 115 من جميع وارداتها النفطية)

3- الاستثمارات الطاقوية للصين في نيجيريا: اهتمت أيضا الشركات الصينية النفطية بنيجيريا، حيت وقعت في عام 2005 شركة البترول الوطنية الصينية وشركة البترول الوطنية النيجيرية اتفاقا بقيمة إجمالية بلغت حوالي 800 مليون دولار، تقوم نيجيريا بموجب ذلك بتزويد الصين د 33.000 برميل نفط يوميا لمدة' سنة كاملة مع إمكانية التجديد عند الانتهاء.

إذا كانت الصين توكز في تعاملها مع دول القارة" الإفريقية على النفط باعتباره المادة" الأكثر استيرادا فإن الخشب الصلب يحتل المرتبة الثانية، حيت وسعت الصين مجال استثماراتها نحو قطع الأشجار لأغراض

تجارية كما هو الحال في ليبيريا، غينيا الاستوائية، والتوجه نحو مزارع القطن في تنزانيا، وكذا الاستثمار في صناعة النسيج في كل من زامبيا وكينيا...

شكل رقم (5): رسم بياني يوضح حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا (1995- 2007)

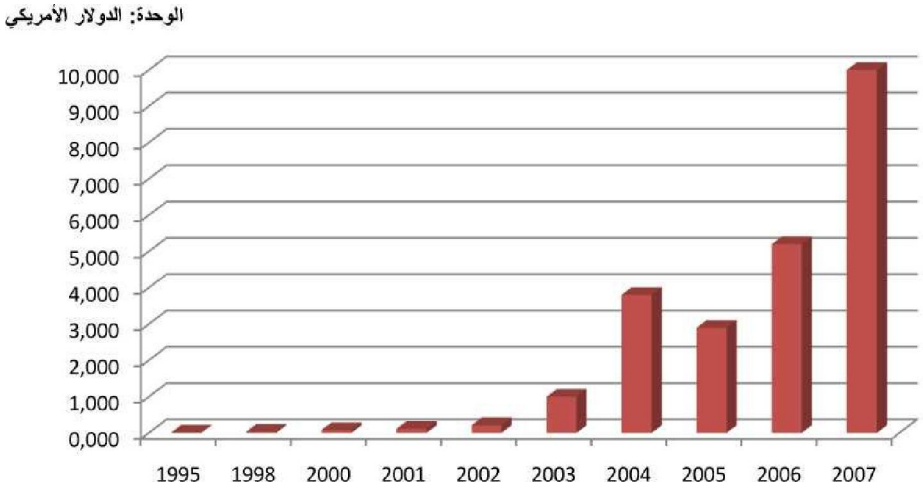

المصدر: من إعداد الطالب

والرسم البياني السابق يوضح حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا من1995 إلى 2007.القول أن الصين شاركت في نحو800 مشروع في إفريقيا خلا ل السنوات الخمسة الأخيرة (2002-2007) منها 137 مشروعا زراعيا، 333 مشروع يتعلق بالبنية التحتية الأساسية، كما أن الشركات الصينية منذ عام 2000 وحتى نهاية عام 2006 عملت على بناء طرق عامة في إفريقيا طولها أكثر من 6 آلاف كلم، وخطوط سكك حديدية طولها أكثر من 3 آلاف كلم و 8 محطات للطاقة .

على الرغم من هذا التواجد الهام للصين في إفريقيا خ اصه في المجال الطاقوي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لازالت تحتل المرتبة الأولي في إفريقيا، بل وفي العالم أجمع فغي تقرير لبنك أمريكا أفاد أن الواردات الأمريكية التغطية القادمة من إفريقيا قد بلغت921 مليون برميل أي 18,7 في عام 2005 متجاوزة الواردات التغطية القادمة من الشرق الأوسط والتي بلغت 839 مليون برميل أي 17X وهذا يعني أن الواردات الأمريكية من النفط الإفريقي قد ارتفعت بنسبة X51 من عام 8000) بل أكثر من ذلك كان للولايات المتحدة الأمريكية علاقات وثيقة مع دول القارة خاصة تلك التي تبنت نهج التحول الديمقراطي وفي هذا المقام يمكن الإشارة" إلى الاهتمام الأمريكي نيجيريا والمرتبط بمجموعة من الدوافع نلخصها في:

- الدور السياسي لنيجيريا على المستوى الإقليمي، فهي حجز الزاوية لغرب إفريقيا؛ لإمتلاكها لأكبر سوق استهلاكية في القارة؛

- مشاركتها الكبيرة" في عمليات حفظ السلام ؛
- امتلاكها لاحتياطي نفطي كبير أسال لعاب القوى المتنافسة في القارة" الإفريقية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة" إلى تعليق أحد السياسيين الأمريكيين حول الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا، والتي تقوم حسبه على أربع ركائز هي: البترول، البترول، البترول، ثم حفظ السلام.[1]

الملاحظ هو أن سياسة الصين في إفريقيا والقائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وعدم ربط المساعدات والقروض المقدمة بشروط سياسية دفعت إلى توطيد العلاقات بين الطرفين، في حين كانت السياسة المنتهجة من طرف الولايات المتحدة- الأمريكية تجاه القارة"، والقائمة على ضرورة' إتباع النهج الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان كشروط مسبقة للحصول على المساعدات من بين أهم الأسباب التي جعلت الدول الإفريقية تتجه أكثر نحو الشرق وهو ما أضاف بعدا جديدا للتنافس بين الطرفين —الولايات المتحدة" والصي-- على القارة'.

وبناء عليه كانت الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا واضحة وجلية في العديد من الدول الإفريقية كما يلي:

شكل رقم (6): رسم بياني يوضح حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الدول الإفريقية عام 2007.

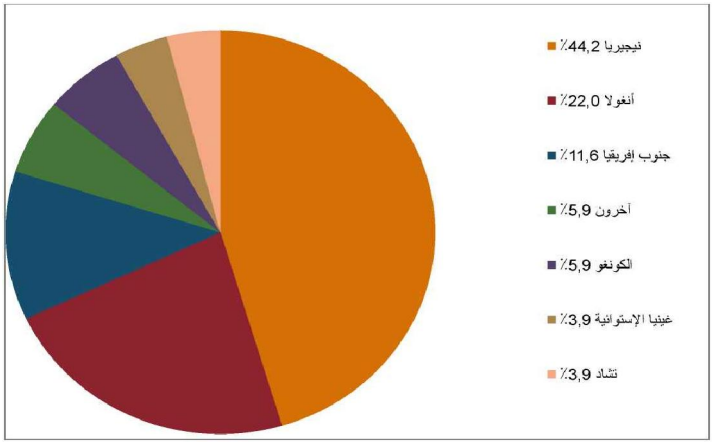

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على , J. Diemond

ثانيا: المجال السياسي

إن التطورات والتغيرات الهيكلية التي عرفتها بنية النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة" دفعت

[1]- طارق عادل الشيخ، "كلينتون وجولته الإفريقية الثانية"، السياسة الدولية، العدد 152، ص 28.

بالولايات المتحدة" الأمريكية لكي تقوم سياستها الخارجية اتجاه القارة" الإفريقية، ذلك أن السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا خلال سنوات الحرب الباردة" لم تكن مبنية على ضرورة' نشر الديمقراطية والاهتمام بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، وإنما بغاء على المصلحة المرتبطة بتحقيق الفوز على العدو الاستراتيجي المتمثل في الإتحاد السوفيتي وحلفائه، وعلى العموم فمن الأسباب التي أدت إلى هذا التغير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا ما يلى(:

1) أن بلاد العالم الثالث عموما والقارة' الإفريقية خصوصا تمثل محورا هاما للتجارة– والاستثمار الأمريكي، فالتجارة' مع هذه الدول تمثل أكثر من ثلث التبادل التجاري الأمريكي مع العالم، كما تمثل سوقا استهلاكية واسعة للمنتجات الأمريكية.

2) تحول التخطيط الاستراتيجي للولايات المتحدة" الأمريكية اتجاه دول العالم الثالث بما فيها إفريقيا باعتبار ها العدو الجديد بعد سقوط الإتحاد السوفيتي بحكم انتشار النزاعات الإثنية والعرقية، إضافة إلى تفشي ظاهرة' الإرهاب، التعصب الديني والقبلي، انتشار أسلحة الدمار الشامل،... وكل ذلك من شأنه أن يزعزع الريادة" الأمريكية من وجهة نظرها.

3)— نظرا لوجود مصالح إستراتيجية للولايات المتحدة" الأمريكية في إفريقيا، فإن ذلك من شأنه أن يمنحها أسسا للتدخل المتزايد لها في القارة" لاسيما في ظل شبكة المصالح الدولية
الواسعة التي كونتها أمريكا من أحلاف، قواعد عسكرية ودول عميلة.[1]

على الرغم من تباين الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة" الأمريكية للتوجه صوب القارة" الأفريقية في نقط' أساسية" تتمثل في ضرورة' التحول الديمقراطي طبقا لما فرضه الوضع الدولي الجديد، حيث أكدت إدارة" "كلينتون" أن الديمقراطية هي الخيار الوحيد أمام الدول الإفريقية، ذلك أن الديمقراطية هي الشريك الأكثر في السلم والاستقرار والاعتماد المتبادل. وعليه عملت الإدارة" الأمريكية على تشجيع حكم القانون خصوصا في الدول الأساسية مثل نيجيريا، الكونغو الديمقراطية، وجنوب إفريقيا... كما أنها ساعدت على إدارة" الانتخابات كما هو الحال في غانا، موزمبيق، تنزانيا...وقد جاء في تقرير الرئيس "كلينتون" إلى الكونغرس أن" الديمقراطية في إفريقيا كما هي في الأماكن الأخرى.

من العالم أظهرت أنها الشريك الأكثر قوة وصلابة واستقرار ورفاهية دائمة... سوف نعمل على مساندة" ودعم الخطوات المهمة التي تحققت ووصلت إليها الدول الإفريقية".[2]

[1]– جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص ص: 58،59.

[2]– جميل مصعب محمود، مرجع نفسه، ص ص: 73،74.

لقد وضعت الولايات المتحدة" الأمريكية منذ مطلع التسعينات إطارا جديدا يعكس تصورا أمريكيا لعالم جديد بعد الحرب الباردة" يتضمن عدة مبادئ أهمها توسيخ الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان، حيت تعتبر الإدارة" الأمريكية أن توسيع ونشر الديمقراطية وكذا احترام حقوق الإنسان من صميم عناصر إستراتيجيتها العالمية الكبرى ، وعليه كانت الولايات المتحدة" الأمريكية وعكس فتوة' الحرب الباردة" تهدف إلى تعميق هذه القيم في القارة" الإفريقية، خصوصا بعد أن تمكنت من بناء أسس التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي في دول كنيجيريا وجنوب إفريقيا. وبما أن دول القارة" لم تكن كلها مهيأة' لهذا التحول نظرا لما يتطلبه من تضافر لعوامل داخلية وأخرى خارجية، فإن الولايات المتحدة" الأمريكية عمدت إلى الربط بين التحول نحو الديمقراطية والحصول على المساعدات الاقتصادية والمالية، أي أن التوجه الأمريكي في القارة" ارتبط بالمشروطية السياسية، وهذا ما دفعها إلى أن تصف دولا كالسودان وليبيا بأنها دول تسلطية استبدادية، بل أكثر من ذلك خارجة عن القانون. بالمقابل انتشر الوجود الصيني في كامل أرجاء القارة" الإفريقية معتمدا في ذلك — الوجود— على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، حيت أنه وفي أكثر من مرة أكدت الصين على التزامها، بل وحرصها على تعزيز واحترام سيادة" الدول الإفريقية.

إن هذه السياسة الصينية المنتهجة في إفريقيا وجدت لها قبولا كبيرا من طرف القادة– الأفارقة الذين أصبحوا يقاومون الإجراءات الغر بي التي تهدف إلى فرض إصلاح سياسي على أنظمته، علاوة' على ذلك فإن النموذج الصيني للتنمية الذي مكنها من تحقيق تطور سريع دون تحدي نظام حكم الحزب الواحد كان أكثر جاذبية لهؤلاء القادة" الأفارقة. بمعنى حريصة على حفظ الاستقرار في القارة' ، وهو ما تجلى مع ما أشار إليه "هوجينتاو" Hu Jintao خلال زيارته للسودان في 2006 حينما قال للرئيس "عمر البشير": "دارفور قسم من السودان ويجب عليك حل هذا المشكل".

إن الطابع المثير للقلق في سياسة الصين الخالية من الشروط هو أنها نجحت في جذب النخب الأفريقية بسهولة بغض النظر عن افتقار هم للطابع الديمقراطي، وقد أثار هذا النجاح الكبير لها في إفريقيا تساؤلات غير مريحة للولايات المتحدة" الأمريكية حول قدرتها على الاحتفاظ بتفوقها في المجالين السياسي والاقتصادي على مستوى القارة". فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة" الأمريكية لا تزال القوة' العظمى في العالم وأكبر مستثمر في إفريقيا، إلا أن هذا الصعود الصيني أثار حفيظتها. [1]وفي مقام آخر ذهب المحلل السياسي "روبرت كاغان" Robert Kagan إلى حد التعبير عن الرأي القائل بأن السياسة الخارجية الصينية

[1]– كريس الدن، مرجع سابق، ص 144.

سائرة" في عملية إنشاء رابطة غير رسمية للطفاة في إفريقيا من شأنها أن تكون بمثابة القوة' المقابلة للمصالح الليبرالي التقليدية المرتبطة بالغرب ومنظماته الدولية. ونفس الشيء يمكن سحبه على ما ذهب إليه "كريستوفر سميث" Christopher Smith حين قال أن الصين تلعب دورا مؤثرا في قارة' إفريقيا، وأنه هناك اهتمام برغبة الصين في مساعدة' وتحريض الديكتاتوريين الأفارقة لكسب ثرواتها الطبيعية الثمينة، وهو بدوره ما انعكس في التراجع الكبير للديمقراطية والحكم الراشد في هذه الدول.

وبعبارة أخرى فإن الدور المتزايد التأثير للصين في إفريقيا أدى إلى بروز قلق عميق للدول الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة" بصفة خاصة من أن الصين تعوم مساعدة' وتحريض الحكام الأفارقة المستبدين، بل ووضع يدها على الموارد الطبيعية الثمينة في إفريقيا، وقد نظرت الولايات المتحدة" الأمريكية إلى الأهداف الصينية في كونها تتسبب في تراجع الكثير من التقدم الذي تم إحرازه على مستوى الديمقراطية والحكم الراشد في هذه الدول، وبالتالي كانت المعضلة التي تواجه الحكومات الغر بي هي كيفية الحفاظ على الوجود الأمريكي في الدول الإفريقية، أي كيفية الحفاظ على المصالح الأمريكية دون تقويض الهياكل والمؤسسات الناشئة، التي من وجهة نظر ها تمثل أمرا حاسما ومهما لبناء اقتصاديات سوق ناجحة في إطار دولة ليبرالية ودستورية في إفريقيا. وبناء عليه قام المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية في إفريقيا في أواخر 2005 بالتحذير من التداعيات التي يمكن أن تشكلها الصين على مصالح السياسة الخارجية الأمريكية في القارة. وهو ما انعكس في قضية دارفور أين أيدت الصين نظام حكم الرئيس السوداني "عمر البشير" مستفيدة" بذلك من الميزات النفطية التي تتمتع بها السودان حيث حلت الشركات الصينية محل الشركات الأمريكية، في حين اعتبرت الولايات المتحدة" الأمريكية أن ما يحدث في دارفور هو تطهير عرقي تتحمل مسؤوليته الحكومة السودانية، وعليه ساندت الإدارة" الأمريكية في يناير 2005 تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، والتي خلصت إلى اتهام النظام السوداني بالعجز وغياب الشفافية وعدم القدرة" على التعامل مع الجرائم التي ارتكبت فيها. بل أكثر من ذلك أيدت الإدارة" الأمريكية إحالة الملف على محكمة الجنايات الدولية، كما طالبت بتسليم "البشير" للعدالة بعد صدور قرار إدانته.[1]

ثالثا: المجال الأمني والعسكري

نظرا للأوضاع الأمنية التي عرفتها القارة" الإفريقية عقب انهيار جدار برلين ومن بعده الإتحاد السوفيتي، والتي انحصرت في مجملها في ظهور النزاعات الداخلية وكثرة' الانقلابات العسكرية— كما تمت الإشارة" إليه في الفصل الأول— فإن ذلك استدعى من القوة' المهيمنة صيانة الأمن العالمي باعتبار ها

[1]- كريس الدن، مرجع سابق، ص 142 .

الوصية عليه بعد زوال الإتحاد السوفيتي، ولهذا سارعت إلى التدخل في بعض النزاعات في القارة" الإفريقية بغية الحد من تأثيراتها على الاستقرار الإقليمي ومن ثمة العالمي، ومن أمثلة التدخل الأمريكي في القارة" الإفريقية: [1]

- التدخل في الصومال سنة 1992 لتقديم المساعدات الإنسانية تحت شعار" استعادة" الأمل" وقد فشل.
- التدخل العسكري الأمريكي المباشر في أحداث ليبيريا في1995 أين عززت الولايات المتحدة' الأمريكية وجودها بـ 3 آلاف جندي.
- التدخل في الزائير في 1996 ومطالبة "سيسيكيو موبوتو" بإقامة نظام ديمقراطي.
- التدخل الأمريكي في أحداث بوروندي بعد انقلاب يوليو 1997 ، والذي جاء "بالتوتسي" —لأقليه إلى السلطة على حساب "الهوتو"– الأغلبية–.
- التدخل العسكري في الصراع السياسي في الكونغو برازافيل لإقصاء الحكم العسكري الذي قام بانقلاب ضد الرئيس.
- التدخل الأمريكي في نيجيريا بذريعة كون النظام العسكري بعيد عن الممارسات الديمقراطية.
- التدخل في أنغولا ومساندة' حركة الإتحاد من أجل الاستقلال التام لأنغولا المعارضة UNITA [2] بالإضافة إلى تدخلات أخرى عديدة" كالتدخل في سيراليون، ساحل العاج، زيمبابوي وتنزانيا.

إن الملاحظ حول سلسلة التدخلات هذه هو أن الولايات المتحدة" عقب نهاية الحرب الباردة" استطاعت إحكام قبضتها على القارة" الإفريقية، وذلك بغية تعويض أي فرصة أمام أي قوة' صاعدة' جديدة"، وبالتحديد كانت الولايات المتحدة الأمريكية متخوفة من التواجد العريق للدول الأوروبية في القارة" خاصة منها فرنسا إلا أن الواقع أثبت أن القوة' الصاعدة" لم تكن أوروبية وفظ وإنما آسيوية أيضا متمثلة في الصين.

إذا كانت الصين قد استطاعت جلب الدول الإفريقية اقتصاديا فإنها وفي الوقت نفسه لم تهمل العوامل الأخرى للقوة'، حيت تحولت إلى اعتماد أبعاد جديدة" تتماشى وظروف القارة–، وبعبارة' أخرى أدركت القيادة" الصينية أن الأوضاع الأمنية في القارة" الإفريقية لا تنم على الخير نظرا لكثرة' الاضطرابات، النزاعات الداخلية والحروب الأهلية؛ فعمدت إلى التحالف والتعاون مع الدول الإفريقية للحد من تفاقم الوضع الأمني فيها، وتبعا لذلك ارتبطت الصين ببيع السلاح لعدة دول افريقية مستغلة في ذلك سياسة واشنطن في الحد من تدفق الأسلحة لمناطق الصراعات في إطار سياسة إنهاءها، وهو ما جعل الدور الصيني في القارة" الإفريقية

[1]– جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص ص: 85، 86

[2]- خالد حسن، مرجع سابق، ص 15.

يفرض تحديات أمام السياسة الأمريكية ، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يقوض الأمن والسلم الدوليين بفتح المجال واسعا أمام الإرهابيين والمجرمين خصوصا بعد تعرض سفارتي الولايات المتحدة' الأمريكية في كل من تنزانيا وكينيا سنة1998 لأعمال إرهابية.

إن هذا الحدث الأخير كان وراء تصريح "بيل كلينتون" بأن سبب اهتمامه بالقارة" الإفريقية أمني بالدرجة الأولى حيت قال في هذا الصدد: "يجب أن نبني عالما لا يجد فيه الإرهابيون والمجرمون مكانا للاختباء" مضيفا أن "الإرهاب يجد مجالا للتحرك والازدهار في الدول التي تضعف فيها رقابة وقوامة القانون، وهذا لا يكون إلا في دول ضعيفة"[1]

إن ما زاد من الاعتقاد الأمريكي حول خطورة' الإرهاب هي أحداث 2001/09/11 التي جاءت لتؤكد تنشيط موقع إفريقيا في منظومة المصالح الأمريكية، حيث بدأت السلطات الأمريكية في فحص الدول الإفريقية من حيث تعاونها مع الإرهاب، وذلك بطلبها من الدول الإفريقية العديد من المطالب لعل أهمها:

- المشاركة الكاملة في التحرك ضد الإرهاب؛
- التعاون مع الاستخبارات الأمريكية؛
- تشديد أنظمة أمن الحدود وفرض الرقابة على كل المنافذ؛
- التعاون في القبض على الإرهابيين وتسليمهم للولايات المتحدة-؛
- وضع بعض القيادات الأصولية التي لها نوايا عدوانية ضد الولايات المتحدة" موضع الملاحظة الاستخباراتية لمراقبتها.

بناء على ما سبق يمكن القول أن إفريقيا دخلت الأجندة" الأمنية للولايات المتحدة، وميدان الاهتمام الأمريكي وقائمة الأولويات من زاوية الأمن القومي المتعلق بالحرب على الإرهاب ومقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ فبعد أحداث11/09/2001 باتت إفريقيا تشكل أهمية محورية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي وفي هذا السياق كان "بول وولفويتز" Paul Wolfowitz – وزير الدفاع الأمريكي السابق – قد أعلن: "أن التحركات الأمريكية لمكافحة الإرهاب لم تعد جريمة وعقاب، وإنما تهديد يجب استباقه للوقاية منه ". -التركيز على مناطق إقليمية معينة كشرق إفريقيا، خليج غينيا[2].

1- طرح قضايا معينة مثل الإرهاب، التطرف، تدفق المخدرات، الفقر، الجريمة المنظمة، حماية البيئة، وحقوق المرأة" الإفريقية.. . ووضعها على قائمة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة" الأمريكية،

[1]- خالد حسن، مرجع نفسه، ص 16.

2 – حمدي عبد الرحمن حسن، "إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008، ص 186.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة" إلى ما أقرته الإدارة" الأمريكية من أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر والإرهاب. المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة' إفريقية لمواجهة الأزمات.

2- العمل على محاصرة' النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية كما هو حال النظام السوداني، أو في الصومال بعد صعود المعارضة الإسلامية بها، وهو ما اعتبر من قبل الإدارة" الأمريكية من إفرازات تأثير فكر "أسامة بن لادن" وفكر القاعدة-.

على الرغم من هذا الوجود القوي للولايات المتحدة" الأمريكية في إفريقيا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إلا أن الصين استطاعت أن توجد لها علاقات مع الدول الإفريقية؛ فالتعاون العسكري ونمو مبيعات الأسلحة يعتبران جانبين مهمين في علاقتها مع بعض الحكومات الإفريقية لاسيما تلك التي تعيش في ظل التهديدات بسبب الحرب الأهلية، التمرد أو المعارضة المحلية ولكنها متعت من الحصول على الأسلحة من المصادر الغربية التقليدية. فغي عام 2003 بلغت مبيعات الصين من الأسلحة إلى إفريقيا 1.3 مليار دولار.

الفرع الثاني: مظاهر التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة.

إذا كانت القارة" الإفريقية قد شهدت في فترة' ما بعد الحرب الباردة" تنافسا حادا عليها بين كل من الصين والولايات المتحدة" الأمريكية في مجالات عديدة"، فإن ذلك استدعى متا البحت في أهم المظاهر التي يمكن الاستدلال بها في كونها كوست التنافس فعلا، وقد لخصناها في:

- المظهر الاقتصادي؛
- المظهر السياسي؛
- المظهر الأمني والعسكري.

أولا: المظهر الاقتصادي.

تظهر المنافسة الأمريكية الصينية في إفريقيا في المجال الاقتصادي في المشروعات التي طرحتها كل قوة بهدف تدعيم وتثبيت وجودها في المنطقة، وعلى العموم فإن من أهم المشروعات الاقتصادية الأمريكية في إفريقيا: "قانون النمو والفرص الإفريقي"

the African Growth and Opportunity Act (AGOA).

صدر قانون النمو والفرص الإفريقي عن إدارة" "كلينتون"، حيت قدم هذا الأخير لمجلس النواب الأمريكي في عام 1998 اقتراحا بذلك ليقره الكوونغرس عام 1999، ثم صادق عليه ودخل حيز النفاذ في 2000. وقد استفادت من هذا الإعلان 34 دولة افريقية جنوب الصحراء، حيت أتاح لهذه الدول النفاذ للأسواق الأمريكية ببعض منتجاتها في ظل نظام تفضيلي يتيح للسلع الواردة" من أسواق هذه الدول مزايا تنافسية في تنمية

صادراتها للسوق الأمريكية.

تعد هذه المبادرة' تحول جوهري في علاقة الولايات المتحدة' الأمريكية بإفريقيا، وانتقال في طبيعة هذه العلاقة من الاعتماد على المعونات إلى الاعتماد على التجارة" – التجارة" لا المساعدات Trade not Aid– بالشكل الذي يساهم في عملية التطور الاقتصادي لتلك

الدول، وقد وضعت هذه المبادرة" بعض الشروط الإصلاحية للدول الإفريقية حتى تستفيد من المزايا التي تتيحها هذه المبادرة، ومنها[1]؛

1 –أن تتبنى الدولة منهج الاقتصاد الحر القائم على حرية السوق وحكم القانون والتعددية السياسية؛

2 –أن تعمل الدولة على إزالة الحواجز التجارية أمام الاستثمارات والتجارة" الأمريكية المتدفقة إليها من حيث معاملة المستثمر الأمريكي المعاملة الوطنية، وضمان حقوق الملكية الفكرية، وتوفير بيئة ملائمة ^ذب الاستثمار الأجنبي؛

3 –أن تتبنى الدولة سياسات اقتصادية تهدف إلى تخفيف حدة الفقر، والاهتمام بالرعاية الصحية، التعليم، مكافحة الفساد الإداري، وحماية حقوق العمال؛

4 –أن تتعهد الدولة بالالتزام بمعايير حقوق الإنسان، والالتزام بالمعايير الدولية لحماية البيئة، وعدم التورط في أنشطة تقو ض الأمن القومي الأمريكي، أو تتعارض مع المصالح السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن إلقاء نظرة' بسيطة على هذه ال شروط تبين لنا النظرة" المثالية التي تحاول الولايات المتحدة" الأمريكية إيصالها للمجموعة الدولية– حماية البيئة، احترام حقوق الإنسان...– وهذا في الوقت الذي لم توقع فيه على اتفاقية كيوتو، بالإضافة إلى تجاهلها لما جرى منخرق لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من القارة" –رواندا سابقا—.

وعلى العموم تهدف مبادرة' "الأجوا AGOA" إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تعزيز كثافة التجارة" بين إفريقيا جنوب الصحراء من جانب والولايات المتحدة– الأمريكية من. جانب آخر؛

– استمرار الحوار الأفريقي — الأمريكي. حول التجارة" والاستثمار؛

– تقديم الخبرة" الفنية الأمريكية لدول إفريقيا جنوب الصحراء فضلا عن توفير الأمان اللازم لتفعيل حركة التجارة' الإفريقية — الأمريكية.

[1]– مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001– 2002. مرجع سابق، ص

لقد حاولت الدول الإفريقية التجاوب إلى حد ما مع هذه الشروط ولو كانت لا تتماشى والظروف الاجتماعية والاقتصادية للعديد منها، وذلك للاستفادة" من تحقيق تقدم نوعى في حجم التجارة" الزينية،

في حين عملت الصين على تثبيت وجودها في القارة" الإفريقية وتدعيمه من خلال مؤسسة التعاون الاقتصادي القائم بينهما والذي زادت روابطه فكان مشروع منتدى التعاون الصيني الإفريقي.

وقد بدأت معالم هذا الأخير تظهر منذ الزيارة" التي قام بها الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين" Jiang Zeming في عام 1996، والتي أثمرت عن إقامة وتأسيس أطر هذا التعاون من 1996 إلى غاية 2000 وذلك من خلال:[1]

أ/ إعادة" هيكلة مؤسسات السياسة الصينية تجاه إفريقيا حيث قامت الحكومة الصينية في عام 1997 بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة لتنمية العلاقات الاقتصادية، السياسية والثقافية مع الدول الإفريقية، وتوسيع اختصاصات بعض الأجهزة' والإدارات القائمة لتشمل أطر التعاون المشتركة.

ب/ **تشكيل منتدى التعاون الصيني – الإفريقي:** حيت توصلت الحكومة الصينية مع عدد من الدول الإفريقية في منتصف عام 2000 إلى اتفاق مشترك بشأن تشكيل وتأسيس منتدى لتعزيز التعاون الصيني الإفريقي أطلق عليه اسم منتدى التعاون الصيني الإفريقي

theChina–Africa Cooperation Forum وهو عبارة" عن منبر جديد للحوار الجماعي وآلية فعالة لدفع جهود التعاون جنوب– جنوب، وعلى العموم يعمل المنتدى كمنصة لعرض فوائد التعاون الإقليمي والشراكة بين المسؤولين الصينيين ونظرائهم الأفارقة.

يهدف منتدى التعاون الصيني الإفريقي إلى:[2]

- العمل على انتشار التعاون الثنائي وتعميق التفاهم وزيادة" التوافق وتمتين أواص الصداقة؛
- تلبية احتياجات العولمة الاقتصادية؛
- السعي نحو توطيد التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون.

في عام 2003 عقد المؤتمر الثاني في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وقد أعلنت الصين خلاله أنها لازالت متمسكة بمبادئها اتجاه القارة" وذلك في إطار تقديمها للمساعدات الخارجية، بمعنى آخر أكدت الصين أن استثماراتها في القارة" الإفريقية لا تخضع لأجندة" سياسية أو مشروطية معينة، كما أعلنت أيضا عن تخفيف الديون الإفريقية بقيمة 1.27 مليار دولار.

[1]– رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات"، مرجع سابق، ص ص: 143 ،142.

[2]– جورج نهروت فهمي، "العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية"، السياسة الدولية، العدد 167، يناير 2007، ص 36.

خلال عام 2006 عقدت في بكين القمة الاستثنائية الأولى لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، وذلك بمناسبة مرور خمسين عاما على إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين الشعبية والدول الإفريقية، وقد عقدت القمة تحت شعار "الصداقة، السلام، التعاون والتنمية" وذلك في الوقت الذي شنت فيه الولايات المتحدة" الأمريكية حملة شديدة" اللهجة على التواجد الصيني في إفريقيا، وقد صدر عن القمة إعلان بكين، وهو عبارة' عن خطة عمل للأعوام (2007– 2009) تضمن مجموعة بنود هى:

1- مضاعفة المساعدات الصينية للدول الإفريقية بحلول عام 2009 تكملة لما هو ساري خلال عام 2006؛

2- تدعيم قروض ميسذة٠ قيمتها 3 مليار دولار بالإضافة إلى قروض ائتمانية بمبلغ 2 مليار دولار في السنوات الثلاث القادمة؛

3- تأسيس صندوق صيني — إفريقي للتنمية برأس مال5 مليار دولار لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في إفريقيا؛

4- إنشاء مركز للمؤتمرات للاتحاد الإفريقي لمساعدة" الدول الإفريقية في جهودها لتقوية اقتصاداتها؛

5- إلغاء الديون التي نشأت من خلال فوائد القروض التي حصلت عليها الحكومات الإفريقية حتى نهاية 2005 خاصة في الدول الأقل نموا، والتي لديها علاقات دبلوماسية مع الصين؛

6- فتح الأسواق الصينية للمنتجات الإفريقية عن طريق زيادة" عدد المنتجات بحيث يتم تصدير ها من الدول الإفريقية إلى الصين من 190 إلى 440 منتجا، وكذا إلغاء التعريفة الجمركية عليها خاصة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا؛

7- تدريب 15000 من الخبراء الأفارقة خلال السنوات الثلاث القادمة، وإرسال100من الخبراء الزراعيين الصينيين إلى إفريقيا، وكذا إنشاء 10 مراكز تكنولوجية في إفريقيا، وبناء 30 مستشفى؛

8- إعطاء منحة بمبلغ 300 ٣ليون دولار لمكافحة وعلاج الملاريا وبناء 100 مدرسة ريفية؛

9- إنشاء من 3 إلى 5 مناطق للتعاون الاقتصادي والتجاري في إفريقيا في السنوات الثلاث القادمة.

مما سبق يمكن القول أن الصين بالفعل أدهشت الجميع بعودتها القوية للقارة" الإفريقية في عام 2006؛ إذ أنها أصبحت أكثر قدرة' من أية دولة أخرى على إنفاق الأموال والاستثمار في الدول الإفريقية، وتشير بعض التقديرات إلى وجود نحو 800 ألف صيني يعيشون ويعملون ويديرون بعض الشركات في إفريقيا. وذلك في الوقت الذي استطاعت فيه الشركات الأمريكية أيضا أن تحكم قبضتها على بعض المناطق الإفريقية.[1]

[1]–حمدي حسن عبد الرحمن، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، مرجع سابق، ص 185.

ثانيا: المظهر السياسي.

تجلى التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا سياسيا من خلال توجه كلا القوتين إلى تدعيم وتوطيد علاقاتهما الدبلوماسية مع الدول الإفريقية، وعليه فسنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لأهم ما تم إحرازه من تقدم في المجال الدبلوماسي من تبادل للزيارات، وتدعيم مواقف ومطالب كل طرف.

لقد شهدت العلاقات الدبلوماسية الصينية الإفريقية تطورا عقب زوال الاتحاد السوفيتي، ذلك أن الصين طرحت وجودها في القارة" الإفريقية كبديل عن الوجود السوفيتي من جهة، وكمنافس جديد للقوى التقليدية من جهة أخرى، وعليه فقد تبادل الطرفان الصيني والإفريقي الزيارات الرسمية على مختلف المستويات، كما عملت الصين على تدعيم مطالب الدول الإفريقية في المحالف الدولية وعلى رأسها المنظمة الأممية، نفس الشيء يمكن سحبه على الدول الإفريقية ودعمها للمواقف الصينية.

لعل أهم ما وطد علاقة الطرفين الصيني والإفريقي هي الزيارة" التي قام بها الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين" إلى القارة" الإفريقية، وطرحه لخطة الاقتراحات الخمسة حيت عملت هذه الأخيرة" على التأكيد على ضرورة' إقامة علاقات صداقة بين الطرفين تكون مستقرة' ووطيدة' في نفس الوقت، وهذه الاقتراحات هي:[1]

- إقامة علاقات صداقة متباينة؛
- تحقيق المساواة" بين الطرفين في التجارة" البينية؛
- تدعيم الوحدة" والتعاون والتنمية المشتركة؛
- النظرة" الواحدة" للمستقبل.

لقد أصبحت هذه المقترحات فيما بعد هي الركائز الأساسية التي قامت عليها السياسة الصينية في إفريقيا، ثم بعدها كان لمنتدى التعاون الصيني – الإفريقي، والذي تم تأسيسه عام 2000 الدور الكبير في الدفع بعلاقة الطرفين أكثر نحو التعاون، حيت تم منذ إنشاء هذا المنتدى تبادل العديد من الزيارات بين الطرفين لعل أهمها تلك التي قام بها الرئيس "هوجينتاو"، ونائبه "زينغ قواجونج"، ورئيس البرلمان "ووبانج جوه"، ونائب رئيس الوزراء "هيوانج جو" إلى إفريقيا سنة 2004، وذلك حرصا منهم على تعزيز الوجود الصيني في القارة" الإفريقية، بل أكثر من ذلك الدفع بجهود التعاون والتضامن بين الطرفين لكي تتوطد أكثر. نقس الشيء يمكن سحبه على عام 2005 أين زار 12 رئيس ونائب رئيس من الدول الإفريقية الصين، وعليه يمكن القول أنه خلال 6 سنوات من إقامة منتدى التعاون الصيني الإفريقي تبادل زعماء الطرفين الزيارات لتصل إلى أكثر من 180 زيارة" منها

[1]– رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا...الفرص والتحديات"، مرجع سابق، ص 142 .

140 زيارة قام بها الزعماء الأفارقة للصين. [1]

كذلك كان لموقف الصين من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد الدور الكبير في تدعيم وجودها السياسي والدبلوماسي في القارة" الإفريقية، ذلك أن هذه القضايا لطالما طرحت على الساحة الإفريقية من طرف القوى الغربية خصوصا الولايات المتحدة– الأمريكية، ونظرا لأن الموقف الصيني من القضايا السياسية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، والذي أكده رئيس مجلس الدولة الصيني "ون جياباو" Wen Jiabaoخلال زيارته لبعض الدول الإفريقية في 2006 بالقول: "إن الصين تشجع الدول الإفريقية على الديمقراطية وسيادة" القانون، والعدالة الاجتماعية، والمساواة" ثم أضاف "أن الصين تثق تماما أن الدول الإفريقية تستطيع أن تحل قضاياها الداخلية بنفسها". كان له الأثر البالغ في تدعيم وجودها في القارة'.[2]

إلى جانب ما تم ذكره فقد كان لانعقاد منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2009 في مصر فرصة مهمة للصين للتأكيد على أن علاقة الطرفين تعززت أكثر خصوصا وأن هذا المنتدى يعد بمثابة ساحة للتعاون بين الطرفين ولتبادل الزيارات.

ذلك أنه يعقد مرة في الصين، ومرة أخرى في إفريقيا، وفي هذا الصدد صرح "ون جيابا و" خلال افتتاح أعمال المنتدى في 08 نوفمبر 2009 في شرم الشيخ بمصر قائلا: "خلال الثلاث سنوات من انعقاد قمة بكين تعاون الجانبان معا في بناء شراكة إستراتيجية جديدة" تتسم بالمساواة" السياسية، والثقة المتبادلة والتعاون المتكافئ الكسب والتبادلات الثقافية".

لقد كان الوجود الدبلوماسي الصيني في إفريقيا قويا وحاضرا بكثرة' خاصة وأنه تدعم على المستوى الدولي، حيث قام الطرفان بالتشاور والتباحث حول القضايا الإفريقية التي تثار أو تطرح للمناقشة في مجلس الأمن نظرا لأن الصين عضو دائم فيه، فمن شأنها أن تدعم مطالب الدول الإفريقية لاسيما ما تعلق منها بإصلاح المنظمة الأممية، وذلك بفتح عضويتها الدائمة ليكون لإفريقيا مقعد دائم على غرار ما سيتم منحه لأقاليم أخرى، بالإضافة إلى مطالب أخرى تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي القائم، والذي ازدادت الدول الإفريقية بموجبه فقرا وتهميشا. وقد كان هذا الدعم الصيني للدول الإفريقية على الساحة العالمية يدفعه قيام هذه الأخيرة' بدعمها في مطالبها وتطلعاتها السياسية في مواجهة تايوان، ومن ورائها الهيمنة الأمريكية، ولهذا سارعت الجهات الرسمية للتأكيد على دور الصين في دعم المطالب المشروعة لدول القارة" الإفريقية، وهو ما نجده في تصريح "ون جيا دبو" حيت أكد على أن الصين على استعداد لتنسيق مواقفها مع الدول الإفريقية في عملية صياغة

[1]– جعفر كرار أحمد، "الدبلوماسية الشعبية والعلاقات العربية الصينية"، السياسة الدولية، العدد 167، يناير 2007، ص 89.

[2]– المرجع نفسه، ص 89.

القواعد الاقتصادية الدولية والمفاوضات التجارية متعددة" الأطراف."[1]

على الرغم من هذا الوجود القوي للصين في إفريقيا، والذي استطاعت من خلاله كسب ود العديد من الدول الإفريقية خصوصا بعد مأسسة هذا الوجود في منتدى التعاون الصيني – الإفريقي. إلا أن هذا الحضور الدبلوماسي للصين قابلته الولايات المتحدة" الأمريكية بحضور دبلوماسي أكثر، ذلك أنها أدركت أن دعم الوجود الاقتصادي والعسكري لها في القارة" يتوقف على الوسيلة الناعمة المتمثلة في الوسيلة الدبلوماسية. وقد كانت أولى الزيارات التي تقوم بها الإدارة" الأمريكية إلى القارة" الإفريقية عقب نهاية الحرب الباردة" هي زيارة" وزير الخارجية الأسبق "وران كريستوفر" Warren Kristopher ثم "مادلين أولبرايت" Madeleine Albright، وبعدها دبارة' "كلينتون" عام 1998 والتي وجهت لستة دول افريقية هي: غانا، اوغندة، السنغال، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، ورواندا. وقد حددت الإدارة" الأمريكية ثلاث معايير ت على أساسها اختيار الدول الستة وهي:[2]

– راعت الإدارة" الأمريكية في الدول المختارة" أن تكون ملتزمة بالنظام الديمقراطي كصيفة للحكم، والإصلاح الاقتصادي وفق معايير صندوق النقد الدولي؛

أن فقط وليس ،للجميع الرسالة وصول وتتضمن ،الجغرافي التنوع الجولة تخدم الناطقة الإفريقية الدولبالإنجليزية؛[3]

– اعتبارات عملية مثل توفر القدرة" والإمكانيات اللازمة لاستقبال الرئيس الأمريكي. وقد جاءت هذه الزيارة" من الرئيس الأمريكي لتقوية نفوذ الولايات المتحدة في القارة" وتأمين مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية بعد اندفاع القوى الجديدة" إليها — الصين— ثم بعد ذلك جاءت الزيارة" الثانية "لمادلين أولبرايت" في العام نفسه والتي شملت هي الأخرى ستة دول إفريقية هي غينيا، سيراليون، مالي، نيجيريا، كينيا، تنزانيا. وقد دعت وزيرة الخارجية آنذاك قادة" الدول الإفريقية لزيارة" الولايات المتحدة" الأمريكية.

كما استطاعت الولايات المتحدة" الأمريكية تدعيم الوجود الدبلوماسي لها في القارة" الإفريقية بعد تأييدها "لكوفي عنان" الغاني ليصبح السكرتير العام للأمم المتحدة، وقد اعتبرت الدول الإفريقية هذه الخطوة' الأمريكية بمثابة فرصة لإعادة" الاعتبار لقارتهم المهمشة منذ نهاية الحرب الباردة". ثم بعد ذلك تبادلت الزيارات بين الطرفين إلى أن تم استهداف الولايات المتحدة" بشكل مباشر خلال أحداث 11/19/2001 أين وجهت أصابع الاتهام "لأسامة بن لادن" ومن وراءه كل الدول الراعية والمدعمة للإرهاب، وبالنظر لكون القارة" الإفريقية هي

[1] – كريس الدن، مرجع سابق، ص ص: 37-36.

[2] – الشيعاء علي عبد العزيز، "أهداف جولة كلينتون في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 133 ، يوليو 1998، ص196.

[3] – جاءت هذه الزيارة للحد من النفوذ الأوروبي في الدول الإفريقية خاصة النفوذ الفرنسي، ولهذا اتخذت بعين الاعتبار عامل التنوع الجغرافي لتحد من نفوذ فرنسا خاصة في مستعمراتها السابقة.

قارة' الموت كما يسميها الكثير فليس بعيدا عنها أن تصبح قارة' الإرهاب أيضا، وهو بالفعل ما حدث أين وجهت التهم للعديد من الدول الإفريقية كالسودان والصومال خصوصا وأن مفهوم الإرهاب اتسع ليشمل الحركات الإسلامية أيضا.

إزاء هذا الوضع المتدهور الذي تعيشه القارة" الإفريقية لجأت الإدارة" الأمريكية إلى التأكيد على ضرورة' وجودها في القارة' باعتبارها راعية السلام العالمي من جهة، ولضحد نفوذ القوى الجديدة" من جهة أخرى. وبناء عليه كانت الزيارة" التي قام بها "جورج بوش الابن" في عام 2003 لخمس دول افريقية هي السنغال، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، أوغندة' ونيجيريا، حيث أعلن خلال زيارته هذه اهتمامه بمشاكل القارة" الإفريقية وعلى رأسها بؤر التوتر في كل من ليبيريا، ساحل العاج، السودان، منطقة البحيرات العظمى، نفس الشيء

ثالثا: المظهر الأمني والعسكري.

كان المظهر الأمني والعسكري من بين أهم المظاهر التي كرست التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في القارة" الإفريقية، وبالرغم من أن الدور الأمريكي في هذا المجال بدا أكثر تجليا من الدور الصيني. إلا أن هذه الأخيرة' سعت باعتبارها إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى المشاركة بنشاط وفعالية في الشؤون الدولية، بأن تنفذ بجدية التزاماتها الدولية خاصة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين.

بما أن القارة" الإفريقية كانت ومازالت تضم العديد من بؤر التوتر المهددة" للأمن والسلم الدوليين من نزاعات، صراعات، حروب... فإن ذلك ساهم إلى حد ما في إيقاع المسؤولية على المنظمة الأممية بصفة عامة والقوى الكبرى بصفة خاصة للحد من انتشار مثل هذه الظواهر المرضية، وبناء عليه سارعت الصين إلى المشاركة بنشاط في عمليات حفظ السلام التي أمرت بها الأمم المتحدة" في أجزاء من إفريقيا، وقد توسعت عمليات حفظ السلام الصينية في جميع أنحاء القارة" بدءا من فرقة كبيرة' تمثلها الصين ضمن قوات مشتركة في ليبيريا، وفرق أصغر حجما لبعثات الأمم المتحدة' في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وحتى في السودان واجمالا شارك أكثر من ثلاثة ألاف من قوات حفظ السلام الصينية في سبع بعثات تابعة للأمم المتحدة في القارة الإفريقية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008.[1]

وفي واقع الأمر فإن معظم قوات حفظ السلام الصينية متمركزة' في إفريقيا مما جعل الصين أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام بين جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وفي مواجهتها لمنتقدي الدور الصيني في القارة" –الولايات المتحدة" الأمريكية– أعلنت الحكومة الصينية في منتصف عام 2006 أنها ستقوم بتوفير 3.5 مليون دولار أمريكي لدعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في منطقة القرن الإفريقي.

[1]– محمد صابر عنتر، مرجع سابق (3") كريس ألدن، مرجع سابق، ص 42.

كما وسعت الصين برنامج مساعدتها الأجنبية في إفريقيا ليشمل فيلى الشباب الصينيين المتطوعين محاكاة' لخدمات فيلى متطوعي السلام الأمريكيين، ويستخدم هؤلاء الشباب لمساعدة" الأفارقة، وتعليمهم...

مما سبى يمكن القول أن الوجود الصيني في إفريقيا كان يتم ضمن المنظمة الأممية، ولم تسع الصين إلى تأسيسه ومأسسته بصفة منفردة' كما هو حال الولايات المتحدة" الأمريكية.

سعت الولايات المتحدة" الأمريكية إلى توسيع وتكثيف وجودها العسكري في المنطقة الإفريقية، وذلك من. خلال طرحها لعدة مبادرات لعل أهمها:

لقد أخذت الولايات المتحدة' الأمريكية منذ أكتوبر 1996 مشاورات عديدة' لإنشاء قوة إفريقية للتعامل مع الأزمات، وتومي هذه المبادرة" إلى بعث شراكة سياسية وعسكرية مع إفريقيا، يكون الهدف منها هو ضمان مقدرة' القارة" ومنظمة الوحدة" الإفريقية — سابقا — على التدخل بسرعة في أوضاع الأزمات بإفريقيا، والبحث العاجل عن تسوية لتدهور الأزمات قصد تفادي تفاقم الأوضاع الإنسانية، وتكون هذه القوة' ميدانية بفضل الموارد التي توفر ها الأسرة" الدولية. [1] وقد أسفرت هذه المشاورات عن مبادرة" الرد على الأزمات الإفريقية " ACRI "(*) وقد كان الدور الأمريكي فيها ينحصر بين التدريب وتوفير المعدات اللازمة، والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات في الدول المختلفة، وتتألف هذه القوة' من وحدات قوامها ما بين عشرة' آلاف إلى اثني عشر ألف جندي إفريقي بقيادة" ضباط أفارقة مؤهلين، ومن الدول الإفريقية المشاركة في هذه القوة': السنغال، أوغندة، مالاوي، مالي، غانا، وأثيوبيا. [2]

على الرغم من أن الولايات المتحدة" الأمريكية أبدت اهتماما بالقارة" الإفريقية نهاية الحرب البادرة" خاصة بعد الزيارة" التي قام بها الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" اليها سنة 1998. إلا أن التفكير الإستراتيجي الأمريكي بدأ يعطي إفريقيا أهمية كبرى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية عقب أحداث 11/09/2001 أين أصبحت الولايات المتحدة" الأمريكية تنظر إلى دول القارة" باعتبارها تمثل ملاذا آمنا للتنظيمات الإرهابية خاصة منها تلك التي لا تزال مستبدة" — السودان مثلا — وقد ازداد هذا الاهتمام بظهور الدول المنهارة" —الفاشلة — في ظل تصاعد حدة التهديدات اللاتناظرية من تفش للجريمة المنظمة، المخدرات، تجارة' الأسلحة...، حيث وأت الولايات المتحدة" الأمريكية أن إمكانية وصول أسلحة الدمار الشامل إلى هذا النوع من الدول من شأنه أن يفسح

1- كريس الدن، مرجع سابى، ص42.

2- حمدي عبد الرحمن،" السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة في الشراكة"، مرجع سابق، ص 194.

(*) كانت القارة الإفريقية موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية: قيادة أوروبا وهي المسئولة عن المغرب العربي (شمال إفريقيا)، إضافة إلى غرب وجنوب إفريقيا. وقيادة المحيط الهادي بمهمات في إفريقيا مثل الوجود البحري في جيبوتي وجزيرة مدغشقر. أما القيادة الوسطى فنشمل كل من مصر، السودان، شرق إفريقيا والقرن الإفريقي. نقلا عن: مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006- 2007. مرجع سابق، ص ص: 80،81.

المجال واسعا للتنظيمات الإرهابية، وهو ما جعل الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" يعلن في 06/02/2007 أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تؤسس قيادة" عسكرية جديدة" .خاصة بإفريقيا يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصار ''أفريكوم AFRICOM^^(*). تتولى " الأفريكوم" مهام البرامج العسكرية وكافة الأنشطة التي تمولها وزارة' الخارجية والدفاع في القارة' الإفريقية كمسرح عمليات موحد ومستقل بدلا من القيادات الثلاث التي كانت مسؤولة عنها، ومن هذه المهام: [1]

1- **برامج التدريب والمناورات العسكرية المشتركة:** وتتم على أساس ثنائي أو جماعي؛ فالولايات المتحدة" الأمريكية تقدم التدريبات اللازمة للعسكريين الأفارقة عبر برامج تعليمية وتدريبية منوعة، بالإضافة إلى ذلك فإنها تقوم بمناورات مشتركة مع القوات الإفريقية وكذلك القوات الأوروبية الحليفة بهدف تدريب الأفارقة والجنود الأمريكيين أنفسهم لمواجهة احتمالات تدخلهم في إفريقيا إذ اقتضت الضرورة' ذلك.

2- **برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية** : وقد بدأ العمل بهذا البرنامج في عام 2002 ليحل محل مبادرة التدخل في الأزمات الإفريقية " ACRI" والتي طرحتها إدارة" كلينتون في عام 1997، ويهدف برنامج المساعدة" والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية إلى توفير التدريب والمساعدة" للقوات الإفريقية لتولي مهام حفظ السلام في مناطق صراعية معقدة'، وتشمل هذه التدريبات القيام بمهام شرطية في مواجهة المدنيين العزل، وكذلك القيام بعمليات عسكرية هجومية ضد أي قوات معادية، وقد شاركت نحو 19 دولة إفريقية حتى عام 2007 في هدا البرنامج.

3- **برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي:** ويهدف إلى إحضار العسكريين الأفارقة إلى الأكاديميات العسكرية وغيرها من المؤسسات التعليمية داخل الولايات المتحدة" الأمريكية، وذلك بغية الحصول على تدريبات مهنية، ويمكن القول أن جميع الدول الإفريقية تقريبا شاركت في هذا البرنامج، وباستثناء مصر في عام2006 وصل عدد المدربين الأفارقة الذين استفادوا من هذا البرنامج إلى نحو 14731 عسكريا بتكلفة 14.7 مليون دولار. [2]

4- **برنامج المبيعات العسكرية الخارجية:** إذ يتولى هذا البرنامج مهمة بيع المعدات العسكرية للدول الإفريقية، وعادة' ما تقوم الحكومات الإفريقية بتوفير القروض اللازمة لهذه المشتريات وذلك من خلال برنامج التمويل العسكري الأجنبي، وقد جرت العادة" على أن تقوم الولايات المتحدة' الأمريكية بإعفاء الدول الإفريقية من سداد هذه القروض، وفي عام 2006 حصلت الدول الإفريقية. جنوب الصحراء على نحو 14 مليون دولار من برنامج

[1]- حمدي عبد الرحمن حسن، "إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا" ، مرجع سابق، ص 187 .

2- حمدي عبد الرحمن حسن، "إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"، مرجع سابق، ص 188.

التمويل العسكري، بينما حصلت كل من المغرب وتونس على نحو 21 مليون دولار أخرى[1].

5- **برنامج أمن الحدود والسواحل الإفريقية:** ويوفر هذا البرنامج المعدات المتخصصة اللازمة للدول الإفريقية للقيام بهذه المهام الأمنية مثل العربات ومعدات المراقبة، ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة" قدرة' الدول الإفريقية على مراقبة حدودها البرية والبحرية في مواجهة عمليات التهريب والإرهاب وكافة الأنشطة غير المشروعة، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة" إلى التعاون العسكري بين واشنطن مع بلدان الساحل الإفريقي في إطار هذا البرنامج والذي يسمى بمبادرة" دول الساحل الإفريقي، وتطبيقا لذلك شاركت الولايات المتحدة" الأمريكية بشكل غير مباشر في شهر مارس 2004 في عملية عسكرية قامت بها أربع دول الساحل هي: مالي، تشاد، النيجر والجزائر ضد الجماعة السلفية للدعوة" والجهاد. كما استمر التنسيق المتبادل بين الطرفين في هذا المجال، حيت انعقدت الندوة" الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي بالجزائر يومي16 و 17 مارس 2010 بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين لكل من الجزائر، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، ليبيا، النيجر وتشاد لبحت معرألة الوضع الأمني بالمنطقة، [2] وذلك بتنسيق الجهود مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مواجهة التهديدات الإرهابية المتصاعدة-.

6- **برنامج المعدات العسكرية الزائدة:** ويهدف هذا البرنامج إلى التخلص من فائض المعدات العسكرية الأمريكية من خلال منحها لحكومات أجنبية، وقد اشتمل هذا البرنامج على منح جنوب إفريقيا وبتسوانا طائرات نقل من طراز 130L، وإعطاء عربات عسكرية لأوغندة' ومدافع 16M للسنغال، فضلا عن معدات لمراقبة السواحل النيجيرية.

7- **القوة الخاصة المشتركة في القرن الإفريقي:** وقد لعبت القيادة العسكرية الوسطى دورا أساسيا في إنشاء هذه القوة' في أكتوبر 2002، حيت صممت هذه القوة' الخاصة من أجل تنفيذ مهام المراقبة الجوية والبحرية في البحر الأحمر، خليج عدن، بالإضافة إلى السواحل الشمالية للمحيط الهندي، وتتركز القوات التي تتألف من نحو 700 عسكري أمريكي في معسكر "لامونيه" بجيبوتي، ويعمل هؤلاء الجنود وأغلبهم من البحارة'، والمارينل والقوات الخاصة بالتعاون مع قوات بحرية أخرى من دول. حلف الناتو، وقد قامت هذه القوات باستخدام التسهيلات العسكرية الموجودة' في كل من جيبوتي وإثيوبيا لشن ضربات ضد أفراد تنظيم القاعدة" في المنطقة.

8- القوات المشتركة الخاصة: حيث أنشأت وزارة' الدفاع في ديسمبر 2003 هذه القوات تحت قيادة" الأسطول السادس المتمركز في أوروبا، وتعمل في إطار التنسيق مع الدول الإفريقية حيث يتم تبادل المعلومات

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- بوزيد عمار وآخرون، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، الجيش، العدد 561، أبريل 2010، ص 26.

الاستخباراتية من كافة الأجهزة' الأمريكية مع السلطات المحلية في الدول الإفريقية، ولعل المسؤولية الكبرى في تنفيذ المهام تقع على عٓاتق وحدة' الأسطول الأمريكي الممركز في جزيرة' صقلية، وفى عام 2004 قامت هذه الوحدة' بأعمال مراقبة جوية في الجزائر، وتشاد لرصد أنشطة الجماعة السلفية للدعوة– والجهاد.[1]

9- الأعمال البحرية في منطقة غينيا: على الرغم من أن مراقبة سواحل خليج غينيا الغنية بالنفط وغيرها من السواحل الإفريقية يقع على عاتق الأسطول السادس القابع في مياه المتوسط وكذلك وحدات البحرية الأمريكية الأخرى، فإن "أفريكوم" تقوم بتنسيق العمل فيما يخص السواحل الإفريقية.

10- اتفاقيات التعاون والتسهيلات العسكرية: استطاعت إدارة' "بوش الابن" التفاوض مع العديد من الدول الإفريقية للحصول على قواعد عسكرية في أراضيها، ومن بين هذه الدول: الغابون، كينيا، مالى، المغرب، تونس، ناميبيا، السنغال، أوغندا وزامبيا. وطبقا لهذه الاتفاقيات تتمتع الولايات المتحدة" بحق استخدام القواعد العسكرية وغيرها من التسهيلات في تلك الدول للقيام بمهام استطلاعية أو حربية أو غيرها من العمليات العسكرية.

وبناء على ما سبق يتضح أن القيادة" العسكرية الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم" كانت تسعى من ورائها الولايات المتحدة" الأمريكية إلى جعل القارة" الإفريقية جزء لا يتجزأ من المنظومة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية. خصوصا بعد أن طرحت أحداث 2001/09/11 ضحية الإرهاب بشدة في إفريقيا.

المبحث الثاني: تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا.

تبرز أهم هذه التحديات التي تواجه الدور الفرنسي في انحصار وتراجع نفوذ فرنسا خاصة في إفريقيا التي ظلت ولفترة طويلة تشكل منطقة النفوذ المغلقة وذلك تحت تأثير الدور المتنامي لكل من الولايات المتحدة والصين في مختلف الميادين.

المطلب الأول: المنافسة الأمريكية.

في إطار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أصبحت واضحة المعالم كما تم تبنيها رسميا في البيت الأبيض من خلال بيان إستراتيجية الأمن القومي في سنة 2002 والتي لخص معالمها "ستيفن بتتر روزن"، مدير معهد أولن للدراسات الإستراتيجية في هارفارد وعضو مشروع القرن الأمريكي الجديد بقوله: " إن أي وحدة سياسية تتمتع بتفوق ساحق في القوة العسكرية وتستخدم هذه القوة للتأثير على السلوك الداخلي للدول الأخرى، توصف بأنها دولة إمبراطورية. ونظرا لأن الولايات المتحدة لا تريد السيطرة على الأرض أو ممارسة الحكم في

[1]– حمدي عبد الرحمن حسن، "إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"، مرجع سابق، ص 189

مختلف أرجاء الإمبراطورية، فإنها تعتبر إمبراطورية ولو من طرف خفيء غير أنها إمبراطورية على كل حال. وإذا قبلتا بذلك، فإن هدفنا ليس محاربة القوى المنافسة ولكن المحافظة على موقعنا الإمبراطوري وعلى النظام الإمبراطوري"[1]. وشهدت هذه الإستراتيجية عملية تنقيح في مارس 2006 وأكدت على دعم مسيرة الحرية في العالم وتأمين مصادر الطاقة[2]. ومن أهم أساليب المحافظة على الإمبراطورية هو السعي إلى تدعيم الوجود الأمريكي في المناطق الإستراتيجية للنفوذ الأمريكي مثل منطقة الشرق الأوسط وشرق أسبا إلى جانب الانتشار والتأثير في المناطق التي كانت تاريخيا. خارج نفوذها. وتعد إفريقيا من شمالها إلى جنوبها أحد أهم المناطق الحيوية التي توليها أمريكا أهمية خاصة في النظام الدولي الجديد وهو ما يعني المساس بالمصالح الفرنسية مباشرة.

بدأ الاهتمام الأمريكي بإفريقيا يتطور خلال الثماني سنوات الأخيرة واتضح بعد أحداث 11 سبتمبر لاعتبارات إستراتيجية ذات طابع سيكوي. حيت تحتل محاربة الإرهاب أولوية السياسة الأمريكية في القارة وفي هذا الإطار تركز القيادة الأمريكية على منطقتين وهما منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا واللتين تعرفان صراعات حادة كما أنها تقع على طريق الأساطيل الأمريكية من وإلى الخليج، إلى جانب أنها تدخل في دائرة القيادة المركزية الأمريكية التي تمتد من كينيا جنوبا إلى كازاخستان شمالا ومن مصر غرباً إلى باكستان غربا. ويجري التركيز في هذه المنطقة على السودان، جيبوتي، الصومال، أرتيريا، كينيا، جزر سيشل، وحتى جزيرة ديجوجارسيا في المحيط الهندي[3]. ولمحاربة الإرهاب خصصت الإدارة الأمريكية 100 مليون دولار إلى جانب بناء قاعدة جيبوتي في 2003 بعد ما سمح الرئيس" عمر جيله" بوجود أمريكي في قاعدة كامب ليمونيه (900جندي لمقاومة الإرهاب بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة من كينيا وإثيوبيا).

أما منطقة الساحل الإفريقي والتي تمثل جزءا كبيراً من الصحراء الكبرى، فإنها خصت " بمبادرة دول الساحل الإفريقي" وتضم مالي، موريتانيا، التشاد، النيجر والسنغال. وينتظر أن تتوسع هذه المبادرة إلى دول أخرى...إلى جانب التعاون مع دول الشمال الإفريقي وخاصة مع المغرب، الجزائر، وتونس في إطار الحوار مع الحلف الأطلنطي. وقد أخذ الاهتمام الأمريكي بالقارة العديد من المظاهر أهمها: [4]

أ- **المظهر الاقتصادي:** تعود بدايات الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بإفريقيا إلى إدارة كلينتون ووزير التجارة الأسبق" رون براون"، حيث طرح تشريعا لتعزيز التعاون الاقتصادي الإفريقي وافق

[1]-حمدي عبد الرحمن حسن، "ثنائية النفط والإرهاب: إفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 140 أوت 2006، ص 85.

[2]- التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006- 2007. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جويلية 2007، ص68.

[3]- التقرير الاستراتيجي الإفريقي.2004- 2005. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جاذغي 2005.ص336.

[4]- التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007-2006 ، المرجع نفسه، ص70.

عليه الكونغرس. وبناءا عليه أطلق الرئيس بل كلينتون ما عرف" بالمبادرة الإفريقية الكبرى " والتي احتوت على الإعفاء من بعض الديون وإزالة بعض الحواجز المفروضة على العلاقات التجارية بين الجانبين وذلك بهدف بعث إفريقيا المستقرة المزدهرة والديمقراطية عن طريق التكامل الاقتصادي والعدول عن سياسة الحماية الجمركية وتحرير الاستمارات وتطبيق نظام الخوصصة. [1] وكانت زيارة كلينتون التي قام بها إلى إفريقيا من 23 مارس إلى 2 أفريل 1998 وشملت ست دول وهي: السنغال، غانا، أوغندا، رواندا، بتسوانا وجنوب إفريقيا، دليلا كبيراً على مدى الاهتمام الأمريكي الجديد بالقارة حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية — افريقية تقوم على تلقي المساعدات ودعم الاستثمار والإصلاحات السياسية للحفاظ على مصالحها[2] .

وتسعى الولايات المتحدة لتطوير التجارة مع دول القارة التي بلغت خلال سنة 2004 خمسة مليار دولار، كانت أكبر نسبة فيها كنيجيريا التي تعد ثاني أكبر دولة افريقية بها استثمارات أمريكية بعد جنوب إفريقيا. كما رفعت أمريكا من مساعداتها لإفريقيا. جنوب الصحراء في سنة 2003 لأكثر من 4.6 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما قدمته سنة 2001 [3]. وعموما فإن الإستراتيجية الاقتصادية لأمريكا في المنطقة تقوم على [4]:

– قانون النمو والفرص (AGOA) وهو منافس لاتفاقية لومي المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقي (الكاريبي، الباسفيك وإفريقيا) ويهدف القانون إلى توسيع قاعدة النفوذ الاقتصادي الأمريكي واستقطاب الدول الإفريقية والسعي لإقامة منطقة تبادل حر عام 2020.

– إنشاء بتك لتمويل الصادرات والمصادقة على تشريع يسمح بدخول المزيد من المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية دون قيود جمركية.

– رفع المساعدات التي قررتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) حيت ارتفعت المساهمة الأمريكية السنوية من 0.16% إلى 0.7% من الناتج القومي الأمريكي وهو ما سيؤدي إلى زيادة قيمة المساعدة السنوية من 19مليار دولار أمريكي سنويا إلى 91 مليار. وارتفعت المساعدات الأمريكية للقارة بشكل ملحوظا من 750 مليون إلى نحو مليار دولار عام 2004. بالإضافة إلى صندوق مكافحة الايدز (15 مليار دولار) على مدى خمس سنوات. كما التزمت في جوان 2003 بإعفاء الدول الإفريقية من ديون بقيمة 2.4 مليار دولار خلال سنة 2004. [5] وتهدف هذه الإجراءات إلى تأسيس نقاط ارتكاز اقتصادية وتجارية لأمريكا في المنطقة

[1] – أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2001، ص .391-392

[2] – التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005، مرجع سابق، ص 340-341.

[3] –خالد حنفي علي. " النفط الإفريقي: بؤرة' جديدة' للتنافس الدولي". السياسة الدولية. العدد 164 ، أفريل 2006 . ص 88.

[4] –التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005، مرجع سابق، ص 341-342- 343 -344-345.

[5] – المرجع نفسه. ص334.

وجذب تقبل الدول الإفريقية وذلك من خلال التأثير الاقتصادي على الشركاء.

ويشكل النفط مدخلا أساسيا أخر للدور الأمريكي في إفريقيا خاصة وأن الاستهلاك العالمي للطاقة سيرتفع سنة 2020 بمعدل 59%. مما يجعل إفريقيا تمثل بديلا قويا للنفط الشرق الأوسط. فحسب" لانتوني ليك"، الرئيس المناوب لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، فإنه بحلول عام 2010، سوف تساهم إفريقيا في الواردات النفطية الأمريكية بنفس نصيب الشرق الأوسط. ويتزايد الاهتمام الأمريكي بالبحث عن مصادر بديلة لنفط الشرق الأوسط[1]. ومبعث الاهتمام الأمريكي هو تزايد الاحتياجات من النفط خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة وهو ما سيحتم عليها استراد 60% من النفط في عام 2020، زيادة عما تستورده في سنة 2001. وفي ضوء المخاطر التي يتعرض لها الشرق الأوسط واعتماد الولايات المتحدة على الأوبيك بما يقارب 74% من إجمالي وارداتها النفطية والضغوطات التي تتعرض لها، بناء على رغبة الأوبيك في عمل توازن بين سقف الإنتاج والأسعار، فإن مراكز صنع القرار الأمريكية تنصح بزيادة حصة إفريقيا من النفط.[2]

وطبقاً لتقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية عام 2005" ما وراء التدخل: الموقف الأمريكي الاستراتيجي تجاه إفريقيا"، فإنه في نهاية العقد الحالي سوف تصبح إفريقياً جنوب الصحراء مهمة كمصدر لواردات الطاقة الأمريكية تماماً كما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط. كما تمتلك منطقة غرب إفريقياً حوالي 60 مليار برميل من الاحتياطات النفطية وطبقاً لبعض التقديرات الأمريكية، فإن واحد من كل خمسة براميل ط جديدة تدخل الاقتصاد العالمي في النصف الأخير من هذا العقد، ستأتي من خليج غينيا، وهو ما يؤدي إلى رفع حصته من الواردات النفطية الأمريكية من 15% إلى أكثر من 20% بحلول عام 2010 و25% بحلول عام 2015. وتزود نيجيريا حاليا الولايات المتحدة بنحو 10%من إجمالي نغطها المستورد، وتساهم انغولا بنحو 4% من الواردات النفطية الأمريكية. [3]

ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في اختراق المصالح الفرنسية في الدول الفرانكفونية. حيث وسعت علاقاتها التجارية مع السنغال ووقعت شركاتها عقودا نفطية مع الكونغو برازافيل و جيبوتي إلى جانب استثماراتها في جزر القمر[4] [5]) . ولعل الخسائر الفرنسية على المستوى الاقتصادي على المدى الطويل ليست بالهينة.

ب- المظهر العسكري: تعمل أمريكا على تكثيف تواجدها العسكري في إفريقيا لتأمين الوصول إلى

---

[1] -حمدي عبد الرحمن حسن." العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم هيمنة؟ ". دراسات إستراتيجية. العدد 172 . فبراير 2007.ص 26.

[2]- خالد حنفي علي. مرجع سبق ذكره. ص 88.

3 – حمدي عبد الرحمن حسن." ثنائية النفط والإرهاب: إفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية ". مرجع سابق، ص86.

[2]- رجاء إبراهيم سليم. مرجع سابق، ص 273.

[5] – خالد حنفي علي. مرجع سابق. ص 88.

متابع النفط ومحاربة الإرهاب، خاصة في خليج غينيا، حيث توصلت واشنطن إلى اتفاقيات عسكرية مع الكاميرون والغابون وغنيا الاستوائية، يتم السماح بموجبها للأمريكان باستخدام طارات هذه الدول. كما تخطط أمريكا لاستخدام قواعدها الجوية في نيجيريا وساحل العاج والبنين في حال حدوث اضطرابات في هذه المنطقة[1]. وتعتبر القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة في جيبوتي في القرن الإفريقي، والتي أقيمت في ستة 2002، أهم قاعدة، حيث تضمن السيطرة لأمريكا على المنطقة البحرية التي يمر بها ربع إنتاج ظ العالم وتسمح لهاً بالسيطرة على الطريق الشرقي لخط النفط الرئيسي في هذه المنطقة الذي يمتد من ط أنابيب بور سودان في الشرق إلى خط أنابيب تشاد والكاميرون وخليج غينيا في الغرب. كما تحتفظ الولايات المتحدة بموقع جديد في أوغندا يمكنها من السيطرة على جنوب السودان ومن ثم على منابع النفط[2] .

إلى جانب التواجد العسكري الأمريكي في إطار عتتيبي بأوغندا وطار نيروبي في كينيا وقاعدة ديزازيت في أثيوبيا إلى جانب القاعدة التي أنشأتها في خليج غينيا في جزيرة ساوتومي كقاعدة إقليمية على غرار قاعدة كوريا الجنوبية.[3] بالإضافة إلى "القيادة العسكرية الموحدة لإفريقيا"AFRICOM " التي تتولى مسؤولية إفريقيا كمسرح عمليات موحدة ومستقل ويمتد نطاقها إلى كامل الدول الإفريقية باستثناء مصر، التي ظلت في تطاق عمل القيادة المركزية باعتبار مركزيتها في الشرق الأوسط، ودخلت دول شمال إفريقيا (المغرب العربي) تحت مسئولية هذه القيادة. ومن بين الدول المرشحة لمكان القيادة هناك المغرب، جيبوتي، السنغال، أوغندا، مالي، كينيا، غانا، أثيوبيا، بتسوانا.[4]

وبهذا تكتمل السيطرة الأمريكية في صورتها الاقتصادية والعسكرية على إفريقيا من جنوبها إلى غربها لتجد فرنسا نفوذها محاصرا وفي تقلص مستمر وهو ما يرهن كل المبادرات الفرنسية في المنطقة ومنها المنظمة الدولية للفرانكفونية، كتكتل تعول عليه فرنسا في تشكيل صوت وثقل لتضغط به لتحقيق مصالحها.

المطلب الثاني: المنافسة الصينية.

من أهم مؤشرات الدور القوي للصين باعتبارها إحدى القوى الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي الجديد، دررها المتنامي في القارة الإفريقية على مختلف المستويات والذي بوز بقوة منذ 1992 بعد تبني المبادئ الستة التي حددتها القيادة الصينية في علاقاتها مع إفريقيا وهي[5]:

---

[1]– حمدي عبد الرحمن حسن.. "ثنائية النفط والإرهاب: أفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية. " مرجع سابق، ص 86.

[2]– المرجع نفسه، ص82.

[3]– التقرير الاستراتيجي 2006–2007 ، مرجع سابق، ص75.

[4]– المرجع نفسه. ص 82.

[5]– المرجع نفسه، ص 95–96.

- تدعيم الصين للدول الإفريقية في جهودها لحماية سيادة الدولة والاستقلال الوطني.
- معارضة التدخل الأجنبي وتدعيم التنمية الاقتصادية.
- احترام النظام السياسي وطرق تنمية إفريقيا وفقا لوضع بلدانها.
- تدعيم الصين للدول الإفريقية في تعزيز التضامن والتعاون والاتحاد.
- دعم الصين لجهود منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام) والاستقرار والتنمية وتدعيم مشاركة الدول الإفريقية على إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد وعادل.

وقد شكلت هذه المبادئ قاعدة للعلاقات الصينية – الإفريقية، التي تريد من خلالها الصين، تحقيق مصالحها الحيوية واختراق السوق الإفريقية لتصريف منتجاتها حيث تعتبر إفريقيا سوق واعدة بحوالي 870مليون نسمة.[1] كما تهدف السياسة الصينية منذ نهاية الحرب الباردة إلى تامين الحصول على الطاقة بعد تزايد الطلب الصيني على النفط نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك المحلي حيث أضحت الصين في عام 2003، ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تعتمد على الواردات النفطية لسد نحو 45% من احتياجاتها بحلول عام 2010، وحسب تقديرات هيئة الطاقة العالمية، فإن واردات الصين النفطية سوف تعادل واردات الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2030.[2]

وطبقا لذلك، تعد الصين المنافس القوي للولايات المتحدة على تغط إفريقيا، حيث تسعى إلى اختراق خليج غنيا الغني بالنفط وقد نجحت في وضع موطئ قدم لها في أنغولا، نيجيريا، الغابون، وغينيا الاستوائية كما تمكنت شركة النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان. وأنشأت شركة "سيذوبكا الصينية خط أنابيب بطول 1500 كيلومتر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر ومنه إلى ناقلات البترول تجاه الصين[3] وتحصل الصين حاليا على ربع فوائدها النفطية من إفريقيا: الجزائر، أنجولا، تشاد، السودان، نيجريا، الغابون، وغينيا الاستوائية.[4]

وعلى المستوى السياسي تبحث الصين عن تأمين الموقف الإفريقي من مسالة تايوان بعد تذبذب مواقف بعض الدول الإفريقية، خاصة، أن ثلث الدول التي تعترف بتايوان موجودة في إفريقيا (بوركينا فاسو، جامبيا، مالاوي، ساونومي، برنيست وسوازيلاندا وقطعت جنوب إفريقيا علاقاتها مع تايوان سنة 1998، والسنغال عام 2005 وتشاد 2006). والحصول على تأييد الموقف الإفريقي داخل المحافل الدولية ومساعي

[1]– حسن إبراهيم سعد حسن، مرجع سابق، ص 185.

[2]– حمدي عبد الرحمن حسن." العلاقات الصينية – الأفريقية شراكة أم هيمنة؟ "، مرجع سابق، ص 11–

[3] – خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 89.

[4] – حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات الصينية – الأفريقية شراكة أم هيمنة ؟" ، مرجع سابق، ص 12.

الأمم المتحدة في مواجهة الضغوطات الأمريكية والأوروبية في مسالة حقوق الإنسان[1].

وفي الميدان الاستثماري، وحسب بتك الاستيراد والتصدير، فإن نحو 100 شركة من بين 800 شركة صينية لها استثمارات في إفريقيا، وفي سنة 2003 احتلت الصين المرتبة الخامسة في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، باستثمارات بلغت 2.087 مليار دولار، بزيادة قدرها 122 %. وفي ستة 2004، بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في إفريقيا 135 مليون دولار من إجمالي استثماراتها في الخارج والمقدرة 3.6 مليار دولار. أما في الشهر الأول من ستة 2005، فقد بلغت قيمة ما استثمرته الصين في إفريقيا 175 مليون دولار من إجمالي 6.9 مليار دولار، إجمالي استثماراتها بالخارج[2] وتتركز الاستثمارات الصينية خاصة في الدول الفتية بالموارد المعدنية والبترول حيت تمثل الدول المصدرة للبترول مثال الجزائر وليبيا ونيجريا والسودان حوالي 54% من إجمالي استثمارات الصين عام 2004.كما تستحوذ أثيوبيا وبتسوانا على جانب كبير من هذه الاستثمارات.[3]

وبسرعة كبيرة أصبحت الصين من أهم المستثمرين في إفريقيا واستحوذت على أنشطة واسعة في مجال توليد الكهرباء، صناعة السلاح. وهناك تزايد سريع للاستثمار المباشر الصيني في إفريقيا منذ تبتي الحكومة إستراتيجية الاندماج في السوق العالمية في عام 2001 . [4]

وتأسيس منتدى التعاون الصيني – الإفريقي في ستة 2000، باعتباره ألية لدفع جهود التعاون، حيث يقوم هذا المنتدى على ركيزتين وهما: التعاون العملي والاهتمام بتحقيق نتائج فعلية والمساواة والمنفعة المتبادلة. وفي. جانفي ستة 2006. أصدرت الحكومة الصينية وديقة حول سياستها الإفريقية بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيس علاقتها الدبلوماسية وأكدت الوثيقة في جزئها الثالث "سياسة الصين تجاه إفريقيا" على ضرورة تبني نمط جديد من الشراكة الإستراتيجية مع الدول الإفريقية يقوم على المساواة والثقة المتبادلة سياسيا والتعاون والربح المشترك [5].

وخلال قمة منتدى التعاون الصيني –الإفريقي ببكين في نوفمبر 2006 والذي حضرته 18 دولة، أعلنت الصين عن خطة من ثماني نقاط لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا[6]، تمثل فيها المساعدات أهم مدخل لتقوية التواجد الاقتصادي الصيني في القارة ولا سيما وأنها تتميز بأنها مساعدات لا تقوم

[1]– حسن إبراهيم سعد حسن، مرجع سابق، ص 185.

[2]– حسن إبراهيم سعد حسن، مرجع نفسه، ص 242 – 243 – 244.

[3]– حسن إبراهيم سعد حسن، مرجع سابق ، ص 245.

[4]– المرجع نفسه، 252.

[5]– حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص 22–23.

[6]– المرجع نفسه، ص 22–23

على المشروطية السياسية، ولا التدخل في الشؤون الداخلية ولا تتطلب أية امتيازات وهو ما يعبر عن بعدها طويل الأمد في بناء تمركز قوي مستقبلا في إفريقيا يقوم على المنفعة المتبادلة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعد الصين من بين أهم الدول التي تزود إفريقيا بالأسلحة التقليدية. فغي ستة 1996 و2003 وصلت نسبة مبيعات السلاح الصيني إلى إفريقيا 10% من مبيعات الأسلحة الصينية لتحتل المرتبة الثانية بعد روسيا وكذا العلاقات التي تربط الصين مع زمبابوي والسودان وإثيوبيا[1]. وخلال الفترة 2000 و2003 وصلت مبيعات الأسلحة الصينية لإفريقيا حوالي 500 مليون دولار[2]. إلى جانب دورها في عمليات حفظ الأمن في القارة. فغي 2004 أسهمت بأكثر من 1500 فرد من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عبر القارة وأرسلت 600 من قوات حفظ السلام إلى ليبريا بعد أن قطعت هذه الأخيرة علاقتها مع تايوان في سنة 2003. وفي سنة 2006، أعلنت حكومة الصين أنها سوف تدفع 3.5 مليون دولار دعما لعمليات قوات حفظ السلام للاتحاد الإفريقي في دارفور بالإضافة الى المساعدات التي قدمتها لدارفور في سنة 2004 والمقدرة د 610 ألف دولار. كما تتواجد قواتها في إثيوبيا واريتريا. [3]

ان التنافس الأمريكي الصيني قوى جدا من حيث أنه يشمل كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية (الاستثمارات، المعونة، بتبادل تجاري) ويمتد إلى دوائر النفوذ الفرنسي في الجزائر، إثيوبيا، جنوب إفريقيا، كينيا والسنغال وهو ما سوف يصعب من قدرة الانتشار والمنافسة الفرنسية بسبب اصطدام مصالح هذه الأطراف بالمصالح الفرنسية ولاسيما فيما يتعلق بالأسواق التجارية والمواد الأولية ومواد الطاقة. ثم أن هذا التنافس يطرح ضغوطات قوية على السياسة الفرنسية الإفريقية وآليات تنفيذها إذ أنه يحتم على فرنسا مراعاة وصياغة قواعد وأسس جديدة أكثر فعالية لاستمالة الدول الإفريقية وتدعيم مصالحها هذا من جهة، ومن جهة ثانية فهي مطالبة أيضا بإدارة هذه المنافسة مع الأطراف المتنافسة لكي تتجنب الدخول في صراعات تصعب من الدور الفرنسي في المنطقة.

إن التحولات الدولية ولا سيما تلك التي مست الجوانب الأمنية والاقتصادية ومنها الانفتاح السياسي والاقتصادي أعطت قوة دفع للسياسة الأمريكية والصينية في إفريقيا خاصة على صعيد التمركز العسكري وتوسع الاستثمارات النفطية للصين وأمريكا التي يقع بعضها في قلب دول الفرانكفونية في الساحل الإفريقي التي تراهن عليها فرنسا. وبهذا فان الوسائل التي اعتمدتها فرنسا في الترويج لسياستها: المساعدات، العلاقات الثنائية

[1] – المرجع نفسه ، ص259.

[2] – المرجع نفسه، ص262.

[3] – حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص261.

المتميزة، القواعد العسكرية أصبحت غير فعالة في حماية النفوذ الفرنسي من المنافسة الشديدة التي سوف تفقد فرنسا مصالحها في المنطقة.

المطلب الثالث: تداعيات المنافسة الأمريكية- الصينية على المصال والأهداف الإستراتيجية الفرنسية في الساحل

في ظل المنافسة الدولية في منطقة الساحل الإفريقي من طرف كل من الولايات المتحدة والصين، أصبحت المصالح والأهداف الفرنسية في الساحل عُرضة للخطر، فالتنافس بين القوى الدولية في الساحل وإفريقيا هو تنافس على المصالح الاقتصادية والمصالح الطاقوية النفطية بالدرجة الأولى، لأن الطلب العالمي على النفط في تزايد مضطرد في الوقت الذي لا تنمو فيه الإمدادات بما يكفي لتلبية هذا الطلب، الأمر الذي يُتوقع معه ازدياد حدة المنافسة على مصادر الطاقة في العالم وفي إفريقيا والساحل على وجه الخصوص.

الفرع الأول: فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية: تنافس أم تعاون في الساحل الإفريقي

إذْ تعتبر منطقة الساحل ساحة للتنافس بين المصالح الفرنسية- الأوروبية والمصالح الأمريكية، خاصة أن المنطقة أصبحت من أكثر المناطق الواعدة لاستخراج النفط من نيجيريا وخليج غينيا إلى تشاد، ولقد كانت المنافسة في بدايتها على مصادر وأسواق النفط، ثم اشتدت بعدها على أسعار النفط في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة السبّاقة إلى البحث عن "بنية استيرادية هي الأكثر تنويعاً في العالم"، فإن فرنسا وأوروبا هي الأخرى أصبحت تبحث عن بدائل آمنة ومستقرة في محاولة للانفلات من السيطرة الأمريكية على موارد الطاقة العالمية وعلى معابر الإمدادات[1].

وتستهلك الولايات المتحدة ربع إنتاج العالم من النفط، ويأتي 13 % إلى 18 % من غرب إفريقيا ووسطها، وقد أنفقت الولايات المتحدة سنة 2003 حوالي 17.8مليار دولار على النفط الإفريقي، والرقم يمثل 70 % من المشتريات الأمريكية من إفريقيا، وترتبط 100 ألف وظيفة في الولايات المتحدة بالنفط الإفريقي، ويتركز الجزء الأكبر في تكساس ولويزيانا وكاليفورنيا، وسجّلت معدات النفط والغاز الأمريكية مبلغاً يصل إلى 717.3مليون دولار سنوياً، وهي تأتي الثانية في سجل الصادرات الأمريكية لإفريقيا تُعرف فرنسا بانتهاج طرقٍ يغلب عليها الطابع الدبلوماسي بأشكالهِ الكلاسيكية في بعض الأحيان، فمن القمم الفرنسية – الإفريقية المشتركة إلى الشبكات الدبلوماسية، وكذا الدور العسكري الفرنسي في دعم عمليات حفظ السلام والاستقرار، فضلا عن البعد الثقافي لا زال حاضراً في أجندة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا والساحل، فهي تسعى للحفاظ على

[1]- مراد بن قيطة ، فاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، جامعة عنابة، مجلة دفاتر المتوسط، العدد الخامس ، ص 227-228.

نفوذها في الساحل من أجل مواجهة النفوذ الأمريكي من ناحية، وضمان مصالحها الإستراتيجية من ناحية أخرى، حتى إذا تطلب الأمر إحداث نقلة شكلية في أدوات تنفيذ سياستها الخارجية في المنطقة.

وتعمل الولايات المتحدة على مزاحمة النفوذ الفرنسي في القارة، حيث أعلنت عن مبادرتها لانتشار قوة إفريقية والتي لاقت معارضة فرنسية شديدة، واعتبرته تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، ورأت فرنسا أنه إذا تمّ الاتفاق مع دول القارة على قوة حفظ السلام، فيجب أن تكون تلك القوة تحت سيطرة الأمم المتحدة، ومن أجل تأييد المبادرة الأمريكية عملت الولايات المتحدة على تفتيت الإجماع الإفريقي الرافض للمبادرة، وتفكيك التحالف الإستراتيجي الإفريقي– الفرنسي، واستمالةِ الدول ذات الثقل السياسي للمشاركة في القوة (مقابل منحها مساعداتٍ ومعوناتٍ عسكرية).

إنّ المصالح الأمريكية تتأرجح بين الأهداف الاقتصادية والتي تأتي في أولويات سياستها الخارجية في الساحل وإفريقيا من أجل دعم نفوذها السياسي، في الوقت الذي نجد أن الأهداف الأمنية والسياسية تأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الفرنسية من أجل دعم قاعدة المصالح الاقتصادية وتوسيعها، والتي قامت فرنسا بإرسائها بعد الحرب الباردة.

أمَّا عن مجالات التعاون بين فرنسا والولايات المتحدة في منطقة الساحل فتتعلق غالباً بالمسائل الأمنية، خاصّة أنَّ الساحل يشهد مشاكل أمنيةً شديدةً، حيث يُشكل التعاون بين الطرفين في مكافحة الإرهاب أهم مجال للتفاهم بينهما.

ويعود الاهتمام الأمريكي بإفريقيا والساحل في مجال مكافحة الإرهاب إلى سنة 1998 على إثر العمليتين الإرهابيتين ضد سفارتي الولايات المتحدة في كل من كينيا وتنزانيا، هذا الاهتمام تأكّد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ففي إطار الإستراتيجية الوطنية للدفاع التي قدمتها حكومة "بوش" سنة 2002 ، فإن إفريقيا أصبحت في مقدمة الأولويات في الحرب الشاملة على الإرهاب، وفي سنة 2007 تمَّ إنشاء قيادة "الأفريكوم" تأكيداً لهذا الاهتمام (المتزايد بالقارة).

وفي إطار التعاون الفرنسي – الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل، قدَّمتْ الولايات المتحدة مساعدة لوجيستيةٍ واستخباراتيةٍ لفرنسا خلال تدخلها العسكري في مالي سنة 2013 ، حيث قدمت 180 طن من الوقود و 700 طن من المعدات و 600 شخصاً.

وفي إفريقيا الوسطى، أسهمت الولايات المتحدة في نقل القوات الإفريقية خاصة الرواندية، بطائراتها "سي. 17 "، وقد تجسد هذا التعاون أيضاً في النيجر، حيث التقى العسكريون الأمريكيون والفرنسيون وكان أول استخدام لطائرات "الريبر" الأمريكية التي تحلق

دون طيار على ارتفاعات متوسطة، واشترتها فرنسا من الولايات المتحدة في العاصمة النيجرية "نيامي."

تأسيساً على ما سبق؛ يرى كثيرٌ من المختصين أنه لا يوجد تنافس بين فرنسا والولايات المتحدة حول منطقة الساحل الإفريقي، وما يمكن وصفه بالتنافس هو مجرد توزيع للأدوار، انطلاقاً من أن المواجهة المباشرة بينهما أصبحت غير مجديةْ، علاوةً على حصول اتفاق في الإستراتيجية الشاملة لهاتين القوتين حول تحاشي مثل هذه المواجهة، فالتنافس الفرنسي- الأمريكي مهما اشتد لا يصل إلى حدٍّ التوتر أو التهديد[1].

الفرع الثاني: الصين القوة الصاعدة في إفريقيا والساحل

لقد وضعت كل من فرنسا والولايات المتحدة، مسألة احتواءِ النفوذِ الصيني المتزايد في إفريقيا في مقدمة أولوياتهما الخارجية، فسياسةُ الصين القائمة على الاستثمار والمساعدات دون مشروطيةٍ سياسية، جعلتِ العديد من الدول الإفريقية تتوجه نحوها وهذا ما ترفضه فرنسا والولايات المتحدة، لذا بات النفوذ الصيني المتزايد واضحاً في مجالاتٍ النفط ومشروعات البنية) التحتية).[2]

حيثُ تحتل الصين المرتبة الأولى في إفريقيا من حيث مشاريع البنى التحتية، من خلال استحواذها على 31 % من عقود هذه المشاريع بين سنتي 2001-2010 تليها فرنسا ب - 14% ، وهو فارق أضحى يشكل خطراً على التواجد الفرنسي. وقد ازداد الاهتمام بتنامي الدور الصيني في إفريقيا من قِبل الدوائر الرسمية في فرنسا والولايات المتحدة، حتىّ أنه أُطلق على سنة 2006 عام الصين في إفريقيا، حيث شهد جولة الرئيس الصيني ورئيس وزرائه إلى إفريقيا، (فضلاً عن انعقاد القمة الصينية - الإفريقية). [3]

لقد استطاعت الصين الوصول إلى أسواق واسعة في إفريقيا والاستثمار في مجال النفط، مستعينةً بسياسة المساعدات والمعونات وتقديم الخبرات الفنية للأفارقة وكذلك السلع الرخيصة، إذْ يُعدُّ الوجود الصيني قوي اً في الدول النفطية الإفريقية، وهو ما جعل فرنسا تواجه صعوباتٍ في القارة، ففي 2005 خسرت كبرى الشركات الفرنسية عقود استثمار في إفريقيا لصالح "سينوبيك " (Total) "شركات صينية، مثلما هو الحال مع شركة "توتال الصينية في أنغولا، كما خسرت الشركات الفرنسية عقوداً في مجال خدمات(SINOPEC) في الغابون سنة (CEMEC) الحديد لصالح الشركة الوطنية الصينية لاستيراد وتصدير الآليات 2006 (، بالإضافة إلى دفع الدبلوماسية الفرنسية جانباً في نجامينا تشاد ودارفور).

---

[1]- مراد بن قيطة ، فاطمة الزهراء بويدة، المرجع السابق، ص 229-230.

[2]- كوثر عباس عبد الربيعي، "السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا...الأبعاد والدلالات"، مجلة المرصد الدولي، العدد 15 ، ديسمبر 2010 ، ص 9.

[3]- كوثر عباس عبد الربيعي، مرجع سابق، ص9.

ومع تزايد التغلغل الصيني والمنافسة الأمريكية في إفريقيا، أصبحت فرنسا تفضل العمل في الإطار الأوروبي لحشد مزيد من القوة لمواجهة هذه المنافسة، حيث تمكنت فرنسا من جعل القارة الإفريقية من أولويات السياستين الاقتصادية والخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث تبنت المفوضية الأوروبية في 22 أكتوبر 2005 مبادرة إستراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا، والتي طُرحت تحت شعار "نحو ميثاق أورو- إفريقي من أجل التعجيل بالتنمية في إفريقيا"، وهي مبادرة تقوم على أساس صياغة إطار عمل للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية باعتبارها الجهاز التنفيذي للاتحاد من أجل مساعدة إفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية لألفية الأمم المتحدة بحلول سنة 2015.[1]

إذنْ؛ يمكن القول أن النفوذ الفرنسي في إفريقيا، يشهد تراجعاً على عدّةٍ مستويات أمام اتساعِ التواجد الأمريكي و تعاظم النفوذ الصيني، ومن المتوقع أن يكون الدور الفرنسي ثالثاً في إفريقيا على المستوى الاقتصادي بالأخص، ففرنسا بكلِّ إمكاناتها لا تستطيع مواجهة النفوذ الاقتصادي الصيني المتصاعد والسياسة الأمريكية الضاغطة في إفريقيا.

[1]- المرجع نفسه، ص14.

في الختام يمكن القول أن التوجهات السياسية لكلا الطرفين —الولايات المتحدة" الأمريكية والصين– في إفريقيا كانت مختلفة؛ ففي الوقت الذي ركزت فيه الولايات المتحدة– الأمريكية وأكدت على ضرورة' إتباع النهج الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي لدول القارة" تبعا لما عرفه التطام الدولي من تحولات وتغيرات أكدت كلها على أن النهج الليبرالي هو الأصح والأصلح بدليل تراجع المد الشيوعي أمامه، حيث صار هذا النهج هو السبيل والخيار الوحيد للبقاء وتحقيق الرفاه والكرامة الإنسانية، كما اعتبرت الولايات المتحدة" الأمريكية هذه القيم الأخيرة' من صميم أهدافها في عالم تحكمه هي، وأت الصين أن تحقيق الرفاه الاقتصادي غير مرتبط بالتحول السياسي، وقد كانت هذه الأفكار مستمدة" من تجربتها السياسية، وعليه اتجهت إلى التعامل مع الدول الإفريقية لا على أساس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بل على أساس ضرورة' تحقيق التنمية الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم فيها. وبحكم أن أغلب الدول الإفريقية ذات أنظمة حكم الحزب الواحد، فإن ذلك ساهم إلى حد ما في جاذبية النموذج الصيني على حساب النموذج الأمريكي، وهو بدوره ما أدى إلى فرض نوع من التحدي والتنافس بين الدولتين لاستقطاب الدول الإفريقية. بمعنى آخر فإنه في حين رأت الولايات المتحدة' الأمريكية أنه بحكم تعمها وهيمنتها على الساحة العالمية في عالم ما بعد الحرب الباردة" فإن ذلك استلزم منها عولمة نموذجها ونمط قيمها على باقي الدول بما فيها الدول الإفريقية، وبالمقابل ساعد انجذاب دول القارة" الإفريقية إلى النموذج الصيني في التنمية على السماح لها –الصين — إلى أن تطمح للحفاظ على هذا الاستقطاب الإفريقي لمواجهة وزعزعة الأحادية القطبية، وفي هذا الصدد كتب المؤرخ "ريال فرجسون" Niall Ferguson أن القرن العشرين قد شهد تراجع الغرب وإعادة' توجه العالم نحو الشرق، كما أن هناك مؤشرات دولية تشير إلى تزايد قوة الصين بينما تتآكل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن القطب المتراجع وهو الولايات المتحدة" سوف يعتبر الصين تهديدا أمنيا.

لخاتمـــــة

الخاتمة:

وفي الختام بحثنا فإن القادة الفرنسيون أثبتوا أن السياسة الإفريقية لفرنسا لم تتغير بتغير الرؤساء، على الرغم من أن كل رئيس كانت له سياسته الإفريقية.

فالسياسة الخارجية الفرنسية على الرغم من تلونها بتلون رؤسائها بالرغم من الأزمات السياسة التي عصفت بها خاصة فيما يعرف بمرحلة الائتلاف أو التعايش، وهذا راجع إلى كون التصور الذي يوليه القادة الفرنسيون لإفريقيا لا يختلف باختلاف توجهاتهم السياسية، بل أن القادة الفرنسيين مدركون جيدا بأن منطقة نفوذ فرنسا هي إفريقيا، وأن مستقبل فرنسا ولعبها لدور هام في إطار العولمة يكمن في محافظتها على مناطق نفوذها.

فرغم دعوات الإصلاح والقطيعة في السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا، ورغم محاولات عديدة لقطع سياسات "فرنسا إفريقيا" عن طريق إلغاء وزارة التعاون مثلا وضمها إلى وزارة الخارجية، إلا أن النظرة النيوكولونيالية كانت طاغية ومحافظة فرنسا على مصلحتها الوطنية حال دون حدوث هذه القطيعة.

ويمكن القول أنه حقيقة، كانت هناك تحولات ورغبات في المضي قدما نحو سياسة إفريقية تعبيرا عن رغبة الطرفين، الفرنسي والإفريقي، تكون مبنية على أسس الشراكة والتعاون الدوليين بعيدا عن علاقة شبكات "فرنسا إفريقيا"، غير أن الطموح الفرنسي في لعب مكانة عالمية وتصوره للدور الذي يجدر به لعبه، والإرث الديغولي، جعل من فرنسا تتمسك بمنطقة نفوذها الأهم في إفريقيا.

من جهة أخرى، الحديث عن دور فرنسي في غرب إفريقيا في مجال التنمية والاستقرار هو أمر صحيح وموجود، غير أنه لا يصب في عمق هذا الموضوع وإنما يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالح فرنسا وفقا لما تتطلبه أجندتها، إذ أن المنطق الذي تسير عليه هذه الأخيرة هو منطق دولة واقعية تهدف إلى حماية وتأمين مصالحها أينما وجدت.

لقد عالجنا في بحثنا هذا مسألة مهمة وهي المزاحمة والمنافسة التي يتعرض لها الدور الفرنسي في منطقة الساحل من طرف القوى الكبرى، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كونهما لاعبان رئيسيان في المنطقة حيث تعاظم دورهما في السنوات الأخيرة بشكل لافت، لأسباب تتعلق بالأهمية الحيوية للساحل والصراع على مصادر الطاقة تحديداً. ومن خلال ما تم عرضه في هذا البحث نستنتج ما يلي:

-إنّ الساحل الإفريقي يُعد منطقة مُعقدة على المستويين الجيو سياسي أو الجيو أمني، فقد لعبت الجغرافيا والتنوع الإثني وشكل الدولة في هذه المنطقة وكذا تنوع التهديداتٍ الأمنية دوراً في زعزعة دول الإقليم ونشوبِ أزماتٍ مستعصية.

-إنّ التحديات التي تواجهها فرنسا في الساحل عديدة ولكن تُعد المنافسة الدولية أخطرها، ففرنسا تُواجه منافسين أساسين هما الولايات المتحدة والصين، فعلى المستوى الأمني والعسكري تشتد المنافسة الأمريكية، وعلى المستوى الاقتصادي تدخل الصين بثقلها الاقتصادي لتُزاحم فرنسا في مناطق نفوذها، ما جعل فرنسا تتجه أحياناً نحو التعاون أو توزيع الأدوار مع الولايات المتحدة من أجل مجابهة المدِّ الاقتصادي الصيني.

-إنّ العامل النفطي ومصادر الطاقة الأخرى هي السبب وراء الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل، فالتهديدات الإرهابية ما هي إلا مبرر لسياسيات التدخل الدولية في شؤون الدول الإفريقية، من أجل حماية وتوسيع المصالح الطاقوية للقوى الدولية الكبرى، خصوصاً بعد الاكتشافات النفطية الجديدة في الساحل وخليج غينيا، ما يجعل هذه الأخيرة مقصداً مهماً لشركات النفط الدولية.

-إنّ ازدياد المنافسة الدولية على منطقة الساحل، يُنذر باشتداد المخاطر على الدول والشعوب الإفريقية من خلال تشجيع الأنظمة الإفريقية على الاعتماد على الريع النفطي فقط، بدلا من اتباع سياساتٍ تنموية ترتقي بحياة الفرد، وهو ما سيؤدي إلى ازديادِ معدلات الفقر والبطالة وعدم التوزيع العادل للثروة، ما سيخلق مزيداً من النزاعات المحلية والحروب الأهلية التي تهددُ الاستقرار الداخلي بتلك البلدان.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ. الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم بولمكاحل، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسية الخارجية.
2. أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة': مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2001.
3. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، د ب ن، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.
4. جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت، منشورات عويدات، ط1، 1996.
5. جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، ط1، مصر، دار الهدى للنشر والطبع والتوزيع، 2005،
6. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
7. جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحلي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.
8. الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.
9. زكريا فريد، من الثورة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة : رضا خليفة، القاهرة، شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990.
10. سالم توفيق نجفي، الأمن الغذائي العربي، دراسة الوحدة العربية، ط1، بيروت،2009 .
11. سالم حسين البرناوي، العلاقات العربية الافريقي: دراسة حالة العلاقات الليبية الافريقية، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 2002.
12. السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
13. صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية)، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
14. عاطف عدلي العبد ومختار التهامي، الرأي العام، سلطنة عمان، دائرة الدراسات والرأي العام، 2005.
15. عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الافريقية، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

16. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الرابع، 1994، .
17. عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي، البعد النيوكونيالي اتجاه إفريقيا، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الجزائر، 15 فبراير 2015.
18. علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.
19. فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية– العربية والعربية الدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.
20. كريس ألدن، الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟. (تر: عثمان الجبلي المثلوتي)، أبو ظبي: كلمة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
21. كريم فرمان، في كيفية عمل النظام السياسي، سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا، ط1، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2009.
22. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، تر: أحمد ابن أحمد مفتي ومحمد سيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، 1989.
23. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد السيد سليم، السعودية، جامعة الملك سعود، 1989.
24. محمد نصر مهنا، علم السياسة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
25. مرسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، مكتبة النهشة المصرية، ط2، 1998.

ب. المجلات والبحوث العلمية

1. أبو بكر الدسوقي، "الدور العالمي للصين ... رؤى مختلفة"، السياسة الدولية، العدد 173 ، يوليو 2008.
2. إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001.
3. باثا،"السيدا: تساؤلات حول آفة القرن "دجش، العدد 569، 2010.
4. بوزيد عمار وآخرون، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، الجيش، العدد 561، أبريل 2010..
5. جعفر كرار أحمد، "الدبلوماسية الشعبية والعلاقات العربية الصينية"، السياسة الدولية، العدد 167، يناير 2007..
6. جورج نهروت فهمي، العلاقات الصينية الإفريقية.... شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية، في مجلة السياسة الدولية، العدد 167، جانفي 2007.

7. حمدي عبد الرحمن حسن، "إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008.
8. حمدي عبد الرحمن حسن، "ثنائية النفط والإرهاب: إفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 140 أوت 2006.
9. حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟ في مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 172، فيفري 2007.
10. خالد حنفي علي. " النفط الإفريقي: بؤرة' جديدة' للتنافس الدولي". السياسة الدولية. العدد 164 ، أفريل 2006 .
11. خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي النفوذ وآليات التأثير، السياسة الدولية، العدد 164، 2006.
12. الدستور في 28 سبتمبر 1958 وعدل في 1962، وأخيرا عدل في عام 2000.
13. رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات، في مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006.
14. سالم برقوق، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 2008.
15. الشيعاء علي عبد العزيز، "أهداف جولة كلينتون في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 133 ، يوليو 1998،
16. طارق عادل الشيخ، "كلينتون وجولته الإفريقية الثانية"، السياسة الدولية، العدد 152.
17. –عمرو الشبكي، الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2002، لماذا تقدم اليمين المتطرف؟، السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002، ص 188.
18. غشة مولود، "إنذار مبكر عمل استباقي"، بجس، العدد 554، سبتمبر 2009.
19. كوثر عباس عبد الربيعي، "السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا...الأبعاد والدلالات"، مجلة المرصد الدولي، العدد 15 ، ديسمبر 2010 .
20. مراد بن قيطة ، فاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية، جامعة عنابة، مجلة دفاتر المتوسط، العدد الخامس.
21. هويدا عبد الطعم عبد الهادي ءاكيف تستفيد إفريقيا من المعونات الدولية،" السياسية الدولية، العدد6، يوليو 2007 .

د- المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. أسماء دريسي الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي باحثة دكتوراه، أستاذة مساعدة منتسبة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر " يوسف بن خدة.

2. شمسة بوشنافة، دور فرنسا في النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.
3. فاطمة مساعيد، الدور الإقليمي الفرنسي وأثره على المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015.
4. مريم مولاهم، السياسة الفرنسية المتوسطية: التطور – الأبعاد – الاستراتيجيات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2010.
5. مسعود دخالة، العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، علاقات دولية، 2005 .
6. وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008
7. حسيبة دحومان، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، علاقات دولية، 2001.
8. رانيا حسين عبد الرحمن حسن، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2004.
9. سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السياسات العامة المقارنة، 2013.
10. سمية قادري، سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، علاقات دولية، 2012.
11. عادل زقاع، إدارة النزاعات الأثنية ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث، مذكرة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة باتنة، 2004 .

هـ –التقارير:

1. التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006– 2007. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جويلية 2007.
2. التقرير الاستراتيجي الإفريقي.2004– 2005. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جاذغي 2005.

و –المراجع باللغة الأجنبية

1. Antoine Kernen, les stratégies chinoise en Afrique : du pétrole aux Bassines en plastique, politique Africaine, n°105 , MARS 2007, France,
2. -Abdelhamid Bessaa, la présence militaire française en Afrique, thèse de Doctorat Université d'Alger, 2008-2009,

3. Alain juppé et Louis Schweitzer, la France et l'Europe dans le monde, livre blanc sur la politique étrangère et européenne de la France 2008-2020, la documentation française, 2008, .
4. Cristine Barrios, France in Africa: from parentalism to pragmatism, n° 58, November 2010.
5. Diplomatie, Business et Dictatures, les dessous de la présence économique de la France en Afrique, octobre 2008.
6. Document cadre, coopération au développement: une vision française, Ministère des Affaires Etrangère et Européenne, Paris,2011,.
7. Emily Hunt,"Islamist terrorism in north western Africa",policy focus, n°65, feabruary, 2007.
8. [1]- Gérard Claude, "Chirac "l'Africain" dix ans de politique africaine de la France, 1996-2006", Revue politique étrangère, avril, 2007.
9. Ineke Hordjik, la France face à l'Europe: entre objectifs nationaux et ambition européenne", thèse de Bechelor, Universiteit Utrecht, April 2012.
10. Raphael Hadas-Lebel, les 101 mots de la démocratie française, Odile Jacob, 2002, .
11. Rapport d'information par la commission des affaires étrangères française, la situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne n° 4431 Assemblée nationale, 06 mars 2012.

ز- المواقع الإلكترونية :

1. :http://www.alarab.co.uk
2. :http://www.alukah.com
3. http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7
4. http://www.academia.edu/5689324
5. http://www.alhewar.org
6. http://www.geocities.com/adelzeggagh/secp.html
7. http://www.iraqicp.com

فهرس المحتويات

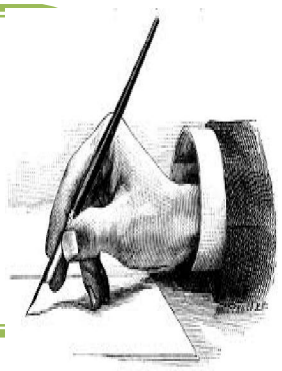

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة	**1-4**
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية الفرنسية	
المبحث الأول: تفسير السياسة الخارجية الفرنسية	**6**
المطلب الأول: التفسير النظري الواقعي للسياسة الخارجية الفرنسية	**6**
المطلب الثاني: التفسير النظري الليبرالي للسياسة الخارجية الفرنسية	**11**
المطلب الثالث: التفسير النظري البنائي للسياسة الخارجية الفرنسية	**13**
المبحث الثاني: الفاعلون في السياسة الخارجية الفرنسية	**16**
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية	**16**
الفرع الأول: السلطة التنفيذية	**17**
الفرع الثاني: السلطة التشريعية(البرلمان)	**25**
الفرع الثالث: السلطة القضائية	**26**
المطلب الثاني: دور القوة المجتمعية في صناعة السياسة الخارجية الفرنسية	**27**
الفرع الأول: الأحزاب السياسية	**27**
الفرع الثاني: جماعات الضغط	**28**
الفرع الثالث: الرأي العام	**29**
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الفرنسية	**30**
المطلب الأول: المحددات الداخلية	**30**
الفرع الأول: المحدد الجغرافي	**31**
الفرع الثاني: المحدد البشري	**34**
الفرع الثالث: المحدد الاقتصادي	**35**
الفرع الرابع: المحدد العسكري	**40**

المطلب الثاني: المحددات الخارجية	**42**
الفرع الأول: بنية النظام الدولي	**42**
الفرع الثاني: البيئة الإقليمية	**44**
الفرع الثالث: عضوية فرنسا في المنظمات الدولية	**47**
الفصل الثاني: مكانة منطقة الساحل في السياسة الخارجية الفرنسية	
المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا	**48**
المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي	**48**
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية	**49**
المطلب الثالث: الأهمية السياسية	**52**
المطلب الرابع: الأهمية الثقافية	**53**
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في الساحل الإفريقي	**54**
المطلب الأول: السياسة الفرنسية للرئيس فرنسوا ميتيران (1981-1995) في الساحل الإفريقي	**54**
المطلب الثاني: السياسة الفرنسية للرئيس جاك شيراك (1995-2007) في الساحل الإفريقي	**58**
المطلب الثالث: السياسة الفرنسية للرئيس نيكولا ساركوزي (2007-2012) في الساحل الإفريقي	**61**
المطلب الرابع: السياسة الفرنسية للرئيس إيمانويل ماكرون(2014-2022) في الساحل الإفريقي.	**63**
المبحث الثالث: آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا	**64**
المطلب الأول: السياسة العسكرية	**64**
المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية	**72**
المطلب الثالث: السياسة الثقافية	**78**
الفصل الثالث : واقع السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل والتحديات في ظل المنافسة الأمريكية الصينية	
المبحث الأول: التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الساحل الإفريقي	**81**
المطلب الأول: التعاون الصيني الإفريقي	**81**

الفرع الأول: تأسيس المنتدى التعاوني الصيني	**81**
الفرع الثاني: أهداف السياسة الصينية اتجاه أفريقيا	**83**
الفرع الثالث: التعاون التجاري بين الصين وإفريقيا	**84**
الفرع الرابع: الاستثمارات الصينية في إفريقيا	**87**
الفرع الخامس: المساعدات الصينية لإفريقيا	**89**
المطلب الثاني: الاستثمارات الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي	**91**
الفرع الأول: الاستثمارات الأمريكية في مجال الطاقة.	**91**
الفرع الثاني: التبادلات التجارية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي	**94**
الفرع الثالث: المساعدات الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي	**96**
المطلب الثالث: التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الساحل الافريقي	**105**
الفرع الأول: مجالات التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الساحل الإفريقي	**105**
الفرع الثاني: مظاهر التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الساحل الافريقي	**118**
المبحث الثاني: تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا.	**129**
المطلب الأول: المنافسة الأمريكية.	**129**
المطلب الثاني: المنافسة الصينية.	**133**
المطلب الثالث: تداعيات المنافسة الأمريكية– الصينية على المصالح والأهداف الإستراتيجية الفرنسية في الساحل	**137**
الفرع الأول: فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية: تنافس أم تعاون في الساحل الإفريقي	**137**
الفرع الثاني: الصين القوة الصاعدة في إفريقيا والساحل	**139**
الخاتمة	**143**
قائمة المراجع	**146**
فهرس المحتويات	**152**
الملخص	

الملخص:

تناول هذا البحث موضوع السياسة الخارجية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل المنافسة الأمريكية الصينية، حيث من خلالها تم تسليط الضوء على الدوافع الحقيقية وراء الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي بعيدا عن شعارات الديمقراطية، حماية حقوق الانسان ومحاربة الإرهاب، كل هذه الأسباب تتمسك بها فرنسا جاعلة منها مبررا لتدخلاتها العسكرية، ومن ثم استتاب السلم والأمن في المنطقة من منظور فرنسا.

إلا أن السبب الحقيقي وراء اهتمام فرنسا بالمنطقة ويدفعها حت لاستعمال القوة العسكرية مرده تحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى من خلال استنزاف ثروات وخيرات القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل خصوصا، ومن ثم الحفاظ على مكانتها الموروثة في مستعمراتها السابقة في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها المنطقة من قوى وفواعل كبرى على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بروز قوى أخرى صاعدة مثل الصين، بالإضافة إلى تراجع نفوذ فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي مفاده التنافس الأمريكي الصيني.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الفرنسية، منطقة الساحل الإفريقي، النفوذ الفرنسي، التنافس الأمريكي الصيني.

Abstract:

This research dealt with the issue of foreign policy towards the African Sahel region in light of the American-Chinese competition, through which the real motives behind the French interest in the African Sahel region were highlighted, away from the slogans of democracy, protection of human rights and the fight against terrorism. All these reasons are adhered to by France, making them A justification for its military interventions, thus restoring peace and security in the region from France's perspective. However, the real reason behind France's interest in the region and prompting it even to use military force is due to achieving its economic interests in the first place by draining the wealth and bounties of the African continent in general and the Sahel region in particular, and then preserving its inherited position in its former colonies in light of the intense competition witnessed by the region from forces and actors A major one, led by the United States of America, as well as the emergence of other emerging powers such as China, in addition to the decline in France's influence in the African Sahel region, which is the American-Chinese competition.

Keywords: French foreign policy, the African Sahel region, French influence, US-Chinese rivalry.